وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

التوجه المقاولاتي للمرأة ودوره في تنمية المجتمع

دراسة ميدانية لعينة من المجتمع النسوي في بلدية المدية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماسترفي علم الاجتماع

تخصص: علم اجتماع تنظيم وعمل

من اعداد:
-بوسهوة باديس
-بلجوهر وليد

تحت اشراف:
-د. سبخاوي حنان

السنة الجامعية:2024/2023

بسم الله الرحمان الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله أهل الحمد والثناء والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم

الشكر والثناء لله عز وجل على نعمة الصبر والقدرة على إنجاز هذا العمل، فلله الحمد على هذه النعم

والشكر الموصول إلى أستاذتنا الفاضلة الدكتورة **سبخاوي حنان** التي تفضلت بإشرافها على هذا البحث، ولكل ما قدمته من دعم وتوجيه وإرشاد لإتمام هذا العمل على ما هو عليه، فلها أسمى عبارات الثناء والتقدير

كما يطيب لنا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم في مساعدتنا وتوجيهنا إرشادنا.

وأخيرا يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة، والحكم عليها وإثرائها بآرائهم السديدة.

وفق الله الجميع لما فيه من خير الدنيا والآخرة إنه سميع مجيد

اهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " الهي لا يطيب الليل الا بشكرك، و لا يطيب النهار الا بطاعتك، ولا تطيب اللحضات الا بذكرك، ولا تطيب الآخرة الا بعفوك، ولا تطيب الجنة الا برؤيتك .

الى من علمتني الالف و الباء ,وسام فخري امي الغالية

الى من كان قدوتي فالحياة ابي العزيز رحمه الله

والى كل من قدم لي يد المساعدة لاتمام هذا العمل

والى كل من سره نجاحي

باديس

اهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله و المومؤن " الهي لا يطيب الليل الا بشكرك، و لا يطيب النهار الا بطاعتك، ولا تطيب اللحضات الا بذكرك، ولا تطيب الآخرة الا بعفوك، ولا تطيب الجنة الا برؤيتك الله حل جلالك.

الى من كله الله بالهيبة والوقار، الى من علمني العطاء بدون انتظار، الى من احمل اسمه بافتخار، ارجو من الله ان يمد في عمرك لترى ثمار قد حان قطفها بعد طول انتظار.....والدي العزيز.

الى ملاكي في الحياة، الى معنى الحب ومعنى الحنان، الى بسمة الحياة و سر الوجود، الى من كان دعائها سر نجاحي، و حنانها باسم جراحي، الى أغلى انسان .... أمي الحبيبة.

الى من بذلوا جهدا في مساعدتي وكانوا خير سند لي.....اخواني وأخواتي

الى من تحلوا بالوفاء، وتميزوا بالعطاء، الى ينابيع الصدق الصافي، الى من عشت برفقتهم في دروب الحياة الحلوة منها و المرة .....أصدقائي.

الى الأخ و الصديق الغالي، الناصح عند االحيرة و السؤال، و السند الداعم ، الذي سهل لي و أعانني للوصول الى هذه المرحلة و عمل هذا الموضوع .....سمير.

الى التي شقت، وتعبت، و كلت، و ملت ،و اضطربت ،و اكتئبت ،،و صعدت ،و نزلت ،و بكت وفرحت .....الى نفسي التي أطلب منها الصفح و العفو.

الى كل من ساهم ولو بحرف في حياتي الدراسية .....

الى حياتي القادمة .....

الى التفاصيل الأخرى في الحياة .....

الى كل هؤلاء، أهدي هذا العمل، الذي اسال الله تعالى أن يتقبله خالصا .....

وليد

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
شكر وتقدير	
الاهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ-ب
الجانب النظري	
الفصل الأول: الجانب المنهجي للدراسة	
أولا -أسباب اختيار الموضوع	4
أ ثانيا -أهمية الدراسة	4
ثالثا-اهداف الدراسة	4
رابعا -الإشكالية	5
خامسا –الفرضيات	7
سادسا -تحديد المفاهيم	7
سابعا -الدراسات السابقة	12
ثامنا-مقاربة سوسيولوجية	18
تاسعا-صعوبات الدراسة	25
الفصل الثاني: المقاولة والمرأة	26
تمهيد	27
المبحث الأول: ماهية المقاولاتية	28
1-1: تعريف ونشأة المقاولاتية	29
2-1: الاتجاهات المفسرة للمقاولاتية	32
3-1: خصائص المقاولاتية وأهميتها	33
4-1: مهام المقاولة	34
5-1: أهداف المقاولة	35
المبحث الثاني: أسباب خروج المرأة للعمل	36
1-2لمحة تاريخية عن تطور عمل المرأة	36
2-2: أسباب ودوافع خروج المرأة للعمل	39
3-2تطور عمل المرأة في الجزائر	41
4-2أثر عمل المرأة على المجتمع	44
5-2المعوقات والعراقيل التي تواجهها المرأة العاملة	44
خلاصة	46
الفصل الثالث: التوجه المقاولاتي للمرأة وأثره في تنمية المجتمع	47
تمهيد	48
المبحث الأول -التوجه المقاولاتي للمرأة	49

1-1-ماهية التوجه المقاولاتي	50
1-2-تعريف المقاولة النسوية	50
1-3 -أهمية المقاولة النسوية	51
1-4-مميزات المقاولة النسوية	52
المبحث الثاني- العوامل المؤثر على تطور المقاولة النسوية	54
2-1-العوامل التي تعيق المقاولة النسوية	56
2-2-الحوافز التي تدفع المرأة للمقاولة	60
2-3-الفرق بين المقاولة النسوية والمقاولة الرجالية	64
2-4-نماذج مجتمعية عن النقاولات النسوية	66
2-5آليات دعم الدولة للمقاولة النسوية	73
المبحث الثالث: أثر التوجه المقاولاتي للمرأة في تنمية المجتمع	78
3-1-مدخل حول التنمية الاجتماعية	78
3-2مبادئ التنمية الاجتماعية	79
3-3-أهداف وأهمية التنمية الاجتماعية	81
3-4-العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية	83
3-5-مراحل وخطوات التخطيط للتنمية الاجتماعية	86
3-6-مجالات التنمية الاجتماعية	90
3-7-دور المرأة في تحقيق التنمية الاجتماعية	92
3-8 -صعوبات المرأة المقاولة في تحقيق التنمة الاجتماعية	95
خلاصة	98
الفصل الرابع:الجانب الميداني للدراسة	99
أولا- مجالات الدراسة	100
1- المجال المكاني	100
2- االمجال الزماني	100
3- المجال البشري	100
ثانيا:المقاربة المنهجية لدراسة	100
1- منهج الدراسة	101
2- أدوات الدراسة	101
3- العينة وطريقة اختيارها	102
ثالثا:عرض بيانات الفرضيات وتحليلها	107
1- بناء وتحليل البيانات الشخصية	107
2- بناء وتحليل الفرضية الأولى	107
3- بناء وتحليل الفرضية الثانية	119
4- استنتاج الفرضيتين الأولى والثانية	129
رابعا:الاستنتاج العام للدراسة	132
خاتمة	135
قائمة المراجع	137
قائمة الملاحق	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
1	جدول يوضح نشأت المقاولاتية حسب ثلاث اتجاهات علمية	41
2	جدول يوضح الفرق بين المقاولة النسوية والمقاولة الرجالية	83
3	يوضح توزيع مفردات البحث حسب متغير السن	103
4	يوضح توزيع مفردات البحث حسب مستوى التعليمي	104
5	يوضح أسباب اختيار المرأة للنشاط المقاولاتي	105
6	يوضح المهارات الشخصية التي تتمتع بيها المرأة المقاولة	106
7	يوضح مدة ممارسة النشاط	107
8	يوضح مدى استفادة المرأة من تخصصها في انشاء وتسيير المشروع	108
9	يوضح مدى اكتساب المرأة المقاولة مكانة اجتماعية من خلال المشروع	109
10	يوضح الفئة المشجة على اتخاذ قرار المشروع	110
11	يوضح كيفية تعامل المجتمع مع المرأة المقاولة	111
12	يوضح صعوبات التمويل التي تواجه المرأة المقاولة	112
13	يوضح المصدر الرئيسي لتمويل المشروع	113
14	يوضح مخاوف التي تراود المرأة المقاولة بخصوص ممارسة النشاط	114
15	يوضح تقبل افراد المجتمع لفكرة ممارسة المرأة لنشاط المقاولاتي	115
16	يوضح نوع النشاط التي تمارسه المرأة المقاولة	116
17	يوضح الهدف من ممارسة النشاط	117
18	يوضح رغبة المرأة المقاولة في توسع نشاطها	118
19	يوضح الوسائل التي تعتمدها المرأة لتعريف بنشاطها المقاولاتي	119
20	يوضح مدى مساهمة المرأة المقاولة في تطوير العاملين معها	120
21	يوضح مساهمة النشاط المقاولاتي في تقديم خدمات مجانية والفئة المستفيدة	122
22	يوضح الخدمات التي تقدمها المرأة المقاولة	123
23	يوضح مجال منافسة الخدمات والسلع التي تقدمها المرأة المقاولة لخدمات و سلع السوق	124
24	يوضح الصعوبات التسويقية التي تواجه المرأة المقاولة	126
25	يوضح الصعوبات التسييرية التي تواجه المرأة المقاولة	127

فهرس الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	يوضح توزيع مفردات البحث حسب متغير السن	103
2	يوضح توزيع مفردات البحث حسب مستوى التعليمي	104
3	يوضح أسباب اختيار المرأة للنشاط المقاولاتي	105
4	يوضح المهارات الشخصية التي تتمتع بيها المرأة المقاولة	106
5	يوضح مدة ممارسة النشاط	107
6	يوضح مدى استفادة المرأة من تخصصها في انشاء وتسيير المشروع	108
7	يوضح مدى اكتساب المرأة المقاولة مكانة اجتماعية من خلال المشروع	109
8	يوضح الفئة المشجة على اتخاذ قرار المشروع	110
9	يوضح كيفية تعامل المجتمع مع المرأة المقاولة	111
10	يوضح صعوبات التمويل التي تواجه المرأة المقاولة	112
11	يوضح المصدر الرئيسي لتمويل المشروع	113
12	يوضح مخاوف التي تراود المرأة المقاولة بخصوص ممارسة النشاط	114
13	يوضح تقبل افراد المجتمع لفكرة ممارسة المرأة لنشاط المقاولاتي	115
14	يوضح نوع النشاط التي تمارسه المرأة المقاولة	116
15	يوضح الهدف من ممارسة النشاط	117
16	يوضح رغبة المرأة المقاولة في توسع نشاطها	118
17	يوضح الوسائل التي تعتمدها المرأة لتعريف بنشاطها المقاولاتي	119
18	يوضح مدى مساهمة المرأة المقاولة في تطوير العاملين معها	120
19	يوضح مساهمة النشاط المقاولاتي في تقديم خدمات مجانية والفئة المستفيدة	122
20	يوضح الخدمات التي تقدمها المرأة المقاولة	123
21	يوضح مجال منافسة الخدمات والسلع التي تقدمها المرأة المقاولة لخدمات و سلع السوق	124
22	يوضح الصعوبات التسويقية التي تواجه المرأة المقاولة	126
23	يوضح الصعوبات التسييرية التي تواجه المرأة المقاولة	127

مقدمة

مقدمة :

بعد التطور التكنولوجي في العصر الحديث وظهور مفهوم العولمة، شهدت مختلف دول العالم تطورا كبيرا في مختلف المجالات خاصة المجال الاستثماري الخاص باستغلال التطوير المرأة المقاولة لأجل تحقيق قفزة نوعية في الاقتصاديات المحلية لهذه الدول، حيث تؤدي المرأة دورا بارزا وفعالا في تحقيق الاستدامة سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي ما يجعلها تكتسي أهمية بالغة على مختلف الاصعدة .ونظرا للأهمية البالغة التي شهدتها المقاولاتية في اقتصاديات دول العالم المتطورة منها خاصة، باعتبارها من أهم المجالات التي تساهم في توجيه الاموال نحو الاستثمار وخلق مناصب عمل وهذا ما زاد الاهتمام بها والتشجيع لدخول عالم المقاولة. ولان المرأة اليوم لم تكتفي بالادوار التقليدية الموكلة إليها ارتأت هي كذلك تجربة أن تكون مقاولة إلى جانب الرجل و أن تنافسه في تخصصات كانت إلى وقت قريب حكرا عليه .حيث تسعى المرأة المقاولة اليوم إلى إبراز جهودها والتعريف بنشاطها في كافة التخصصات والمجالات كاستثمار جديد ومثير للأهتمام، نتج عنه توفير فرص للعمل وخدمات وسلع متنوعة تخدم المجتمع وتوفر رؤوس أموال تساهم في تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا .الجزائر بدورها وإدراكا منها بأهمية إدماج المرأة في التنمية سعت إلى تذليل مختلف العقبات التي تقف عائقا أمام رقيها وتحقيقها أهدافها وذلك من خلال الخطط التي وضعتها لتحسين دور المرأة على جميع الاصعدة، بدءا من الاصالحات التشريعية التي قامت بها وصوال إلى أهم الاليات المؤسساتية المرساة لتسهيل الاهتمام بدور المرأة .من هنا برزت أهمية هذه الدراسة كمحاولة للكشف عن دور المرأة المقاولة الجزائر ية في تحقيق التنمية الاجتماعية، من خلال محاولة فهم العوامل المساهمة في دخول المرأة مجال المقاولة و توضيح أهم مجالات مساهمة المرأة المقاولة في تحقيق تنمية المجتمع و أهم المعيقات التي تواجهها خلال أداء نشاطها، واقتراح حلول واقعية لمواجهتها، بغرض تطوير مجالات المقاولة النسوية ومنافسة السلع والخدمات المجانية بتوفير سلع محلية وبجودة عالية تساهم في تنمية المجتمع كما تعتبر المقاولة من المواضيع الراهنة فهي موضوع عايشناه فالواقع ويحضى بهتمام العديد من الافراد وهو ماجعلنا نتطرق الى هذا الموضوع والذي قسمناه الى اربع فصول :

الفصل الأول تحت عنوان الجانب المنهجي لدراسة حيث شمل تحديد وصايغة الإشكالية،أسباب اختيار الموضوع واهمية الدراسة,اهداف الدراسة مع تحديد المفاهيم ,كما تم التطرق أيضا الى اهم الدراسات السابقة والتعقيب عليها.

والفصل الثاني: بعنوان المقاولة والمرأة والذي قسمناه الى مبحثين كل مبحث بعناوين فرعية حيث تطرقنا في المبحث الأول والذي عنوانه ماهية المقاولة الى تعريف ونشأة المقاولاتية واهم الاتجاهات والخصائص المقاولاتية واهميتها ,ومهام واهداف المقاول ,اما المبحث الثاني كان بعنوان أسباب خروج المرأة للعمل وتكلمنا فيه عن لمحة لتطور عمل المرأة,ثم أسباب خروجها للعمل,وتطور عملها وأثره على المجتمع ’وأخيرا المعوقات التي تواجهها .

اما الفصل الثالث:كان بعنوان التوجه المقاولاتي للمرأة واثره في تنمية المجتمع والذي بدوره قسمناه الى ثلاث مباحث حيث تطرقنا فالمبحث الأول والذي عنوانه التوجه المقاولاتي للمرأة الى ماهية التوجه المقاولاتي ثم تعريف المقاولة النسوية واهميتها ,ومن ثم المميزات اما المبحث الثاني جاء بعنوان العوامل المؤثرة على

تطويرالمقاولة النسوية, وتطرقنا فيه الى العوامل التي تعيقها ,بعدها الحوافز والفرق بين المقاولة النسوية والرجالية ,وقدمنا نماذج عن بعض المقاولات النسوية ,واليات الدعم .

وفي المبحث الثالث الذي يأتي تحت عنوان اثر التوجه المقاولاتي للمرأة في تنمية المجتمع تطرقنا فيه الى مدخل حول التنمية،ثم مبادئ التنمية ,الأهمية والاهداف ,العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية ,ومن ثم االمجالات ودور المرأة في تحقيق التنمية الاجتماعية وأخيرا الصعوبات .

بالنسبة للفصل الرابع: كان بعنوان الإطار الجانب الميداني للدراسة شمل مجالات الدراسة. المنهج المستخدم، أدوات جمع البيانات،العينة ,كما تطرقنا الى عرض وتحليل البيانات الميدانية وتفسير نتائجها ,وانهاء الدراسة بخاتمة .

الفصل الأول
الجانب المنهجي للدراسة

الفصل الأول: الجانب المنهجي للدراسة.

-أسباب اختيار الموضوع

أ – أسباب ذاتية:

تتمحور الأسباب الذاتية حول:

–حداثة الموضوع وارتباطه الوثيق بتخصص علم الاجتماع التنظيم و العمل

–محاولة الوقوف على واقع المرأة داخل المجتمع الجزائري وما يمكن أن تصادفه من معيقات في ظل هيمنة مجموعة العادات والتقاليد التي كثيرا ما تمنح سيطرة استغلالية ذكوري

–تسليط الضوء على واقع اتجاه المرأة للعمل ألمقاولاتي

ب – أسباب موضوعية:

تتجسد الأسباب الموضوعية في:

–محاولة تسليط الضوء على دور المرأة المقاولة في إحداث التنمية الاجتماعية.

–محاولة تبيان الدور الفعال الذي تلعبه المرأة المقاولة في المجتمع من خلال إبراز دورها المحوري في عملية التنمية الاقتصادية.

–محاولة الوقوف على أهم الصعوبات التي تعيق نشاط المرأة ألمقاولاتي في المجتمع الجزائري

– محاولة إثراء البحث العلمي في مثل هذه المواضيع التي تسلط الضوء على دور المرأة في التنمية

2-أهمية الدراسة

-تبيان أهمية المرأة في المجتمع وخاصة إذا ما أصبح لها دور إنتاجي، إضافة إلى دورها الأسري التربوي، ما يجعل فهم إسهامها في تنمية وتطوير المجتمع ضروريا ومهما.

-أهمية المقاولة النسوية في المجتمع الجزائري، لما توفره مشروعاتهن من مناصب عمل وخدمات متنوعة خاصة للفئة النسوية التي كثيرا ما ترفض التعامل مع الفئة الذكورية، ما يسمح بتوفير مجالات استثمارات اجتماعية ونفعية لباقي النساء في المجتمع.

-المقاولة النسوية لها أهمية كبيرة باعتبارها أحد ركائز التنمية الاجتماعية، فهي الى جانب القطاع العام تعتبر من أهم الاستراتيجيات التي لجأت إليها المجتمعات وتسعى من خلالها إلى التقدم والرقي كأساس لدفع عجلة التنمية، ومواجهة ظاهرة البطالة وتوفير فرص العمل.

- إثراء البحث العلمي السوسيولوجي في مجال المقاولة النسوية من حيث واقعها وصعوباتها ومدى استفادة المجتمع منها.

3-أهداف الدراسة:

– التعرف على واقع المقاولة النسوية في المجتمع الجزائري ممثل في مجتمع ولاية المدية من خلال الكشف عن العوامل الشخصية والاجتماعية والمادية والتكنولوجية والإعلامية التي ساهمت في دخول المرأة المقاولة للمجال ألمقاولاتي.

– التعرف على مجالات العمل ألمقاولاتي النسوي المتنوعة ومحاولة فهم أسباب اختيار مجال على حساب مجال آخر والهدف من هذا النشاط ومدى رغبة المرأة المقاولة في مواصلة هذا النشاط وسبل تطويره.

–محاولة الكشف عن الدور الحقيقي للمرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية، من خلال توضيح أهم الأهداف التي تسعى المرأة المقاولة لتحقيقها ومدى تحقق هذه الأهداف وأهم ما أضافته هذه المشاريع في الجانب الاجتماعي.

– التعرف على أهم المعوقات التي تواجه المرأة المقاولة أثناء ممارسة نشاطها المقاولاتي.

4-الإشكالية

يعد موضوع المقاولاتية حاليا من المواضيع المهمة التي يثار عليه الكثير من النقاش، خاص مع التغيرات السريعة التي تعرفها بيئة الأعمال الدولية من تطور تكنولوجي، عولمة، خصخصة ومنافسة قوية على المستوى المحلي والدولي والعالم[1] وتعتبر المقاولاتية على أنها نشاط يقوم من خلاله المقاول بتحمل المخاطر[2] ويعود هذا الاهتمام إلى مزايا المقاولاتية التي تطال على كل المستويات، إذ تساهم في نموا لاقتصاد وتطور المؤسسات القائمة وخلق مؤسسات جديدة لها قدرة على التكيف والتلاؤم مع متطلبات المنافسة والتغيير. كما تساهم في تنمية الموارد البشرية التي تقود هذه المقاولات, وتدريبها على تذليل الصعاب واستغلال مواهبهم وأفكارهم بكل حرية في إطار المبادرة الفردية.وما زاد من أهمية المقاولاتية ازدياد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالمقاولاتية كانت عند الرجال وفقط ومع تطور الوقت أصبحت حتى النساء يمتهن هذه المهنة،واستطاعت المرأة فرض نفسها كعنصرأساسي وأصبحت تنافس الرجل في هذا المجال وهذا بمحاولتها تقديم اكبر قدر ممكن من المجهودات لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي ، بعد آن كان عملها مقتصرا على التربية ورعاية أطفالها وفقط ، فبفضل ذكائها والمجهودات التي تبذلها استطاعت آن تتفوق في هذا المجال من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة حول ألبسة الموضة والأزياء ، مثلا وأيضا صنع حقائب اليد للبنات بحلة تتواكب مع الموضة ، الإبداع في الطرز اليدوي والحلويات التقليدية وغيرها من الحرف وبهذا استطاعت آن تتفوق في ما يسمى بالمقاولاتية خاصة النساء ذات المستوى العالي استطعن وبشكل كبير التفوق في هذا المجال. فالمقاولاتية النسوية احتلت دورا رياديا وفعالا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم، والجزائر كغيرها من البلدان تفطنت لأهمية تحريك المقاولاتية النسوية لأنها الحل المناسب لمواجهة البطالة وإدماج المرأة. فالمرأة الجزائرية مرت بعدة صعاب من أجل إثبات ذاتها، وفرض وجودها في مختلف المجالات فبعد أزيد من خمس عقود من تاريخ استرجاع

[1] هدى قوادري ايمان بودور مدى مساهمة تكنلوجيا المعلومات الحديثة في تفعيل المقاولاتية النسوية جامعة 8ماي 1945 قالمة 2016ص13
[2] بلقايد ثورية المرأة المقاولة في الجزائر مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية المجلد4العدد1 2020ص34

الجزائر لسيادتها تمكنت من تبوأ مكانة محترمة على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية [1] ، وقد حظيت المرأة الجزائرية بمكانة هامة في مجتمعها لطالما سيطرت عليه فكرة آن دور المرأة يكمن في دورها الاجتماعي وفقط، وبمساهمتها في العديد من الإصلاحات تمكنت من اكتساح جميع الميادين التي ظلت في وقت قريب حكرا على الرجل، إذ أصبح مجال المقاولاتية يلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني فقد عملت الدولة الجزائرية إلى تعزيز المقاولاتية ولا سيما المقاولاتية النسوية والاستعانة بالمرأة لإنجاح هذا القطاع.[2] فبفضل التطور التكنولوجي وظهور ما يسمى بالوسائط الجديدة استطاعت التوسع أكثر في أعمالها وتحقيق ميزة تنافسية وترسيخ لقبها كقائدة أعمال إذ جعلتها تنتقل من مكانة اجتماعية دنيا إلى مكانة اجتماعية أرقى.

فالمرأة المقاولة هي محصلة خصائص مميزة لشخصياتها من فطنة وقوة و الرغبة في الربح واثبات الذات ، وظهرت المقاولة النسوية في الجزائر وتطورت ففي فترة الاستعمار الفرنسي كانت المرأة في الريف تقوم بالأعمال الزراعية الشاقة ،كما أنها كانت تربي الحيوانات، رغم هذا لم يعترف المجتمع بالجهود التي تبذلها من أجل مساعدة عائلتها، أما في المدن فالمرأة كانت لاتخرج من المنزل ورغم هذا استطاعت أن تحول البيت إلى ورشة تمجد فيها قيمة العمل حيث كانت تقوم بأعمال الحياكة والنسيج، وخلال حرب التحرير شاركت النساء في الكفاح من أجل تحرير الوطن ، وتطوير ظروف حياتهن الاجتماعية كما كانت للظروف الاستعمارية القاهرة دورا كبيرا في خروج المرأة من البيت والتحاقها بالعمل من أجل كسب لقمة العيش وإعانة أفراد عائلتها .وفي مرحلة التسعينات ودخول الجزائر اقتصاد السوق كان للمرأة الفرصة من الدخول في عالم الشغل كما عملت في التعليم والصحة، بعد الاستقلال من خلال تشجيع الدولة للمقاولة الشبابية من خلال الأجهزة والبرامج والوكالات المختلفة ومن بينها نجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من بين أهم المؤسسات التي يتجه إليها الشباب من اجل الاستفادة من التمويل المادي لإنشاء مؤسسة مصغرة والتي تهدف إلى مساعدة النساء اللواتي يرغبن في تأسيس وتوسيع نشاطاتهن وإذا كانت المرأة قضية المجتمع من الناحية الاقتصادية ، فمفروض عليه توفير ضرورات الحياة من تعليم وحماية لها، فهي أيضا قضيته من الناحية الاجتماعية،إذ مفروض عليه مساعدتها على القيام بدورها كفرد فاعل في المجتمع. ولقد تولدت لدى المجتمع الجزائري شبه قناعة بأن للمرأة دورا اجتماعيا وإنسانيا واقتصاديا عليها أن تؤديه لا شك في أن جميع دول العالم تسعى لتحقيق التنمية المستدامة سواء ما تعلق منها بالجانب الاجتماعي أو الاقتصادي ، أو العمل على تحقيق القيمة المضافة لأي اقتصاد " حيث تعتبر التنمية ظاهرة نشأت و تطورت مع نشأة البشرية ، ومن خلال هذا الطرح وفي ظل ما تم التطرق إليه حول موضوع المرأة والدور المحوري الذي تقوم به داخل المجتمع سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي سيتم التركيز على التوجه ألمقولاتي للمرأة ودوره في تنمية المجتمع، و في هذا الصدد تندرج إشكالية هذه الدراسة ممثلة في التساؤلات التالي

السؤال الرئيسي:

ماهو دورالمرأة المقاولة في تنمية المجتمع؟

الأسئلة الجزئية:

ماهي العوامل التي ساهمت في دخول المرأة لمجال المقاولاتية ؟

[1] زهية مزهود مذكرة بعنوان البيئة الاسرية وتأثيرهاعلى المقاولة جامعة اكلي محند اولحاج البويرة 2017ص14

[2] يحي بوعزيز المرأة و حركة الاصلاح النسوية العربية دار الهدى الجزائر 2000ص76_77

كيف يمكن تعزيز دور المرأة في مجال المقاولة ؟

5-الفرضية العامة

للمرأة المقاولة دور مهم في تحقيق التنمية داخل المجتمع

الفرضيات الجزئية

1هناك عوامل متنوعة ساهمت في دخول المرأة لمجال المقاولاتية.

2توفير الدعم والتدريب الملائم للمراة في مجالات العمل المقاول يمكن ان يزيد من قدرتها على احداث تأثير ايجابي في تنمية المجتمع

6-تحديد مفاهيم الدراسة

المرأة المقاولة:

مفهوم المقاولة:

التعريف اللغوي:

" المقاولة هي كلمة انجليزية الأصل، مشتقة من الكلمة الفرنسية enrepreneur فهي تعني حاول، بدأ، خاض، وتتضمن التجديد والمغامرة [1]"

فالمقاولة هنا هي البدء او الخوض والتجديد والمغامرة.

المقاولة(مصدر قاول :)اتفاق بين طرفين أو أكثر على تنفيذ عمل مقابل كمية من المال تحدد في عقد الالتزام، التعهد بموجب عقد [2].

هنا المقاولة هي مشاركة أطراف متعددة للمفاوضة والمجادلة لتنفيذ عمل معين بمقابل معين.

التعريف الاصطلاحي:

عرفها روبرت هيسريه" :هي السيرورة التي تهدف الى انتاج منتج جديد ذو قيمة، وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها، سواء كانت مالية أو نفسية أو اجتماعية، بمقابل الحصول ذلك يتم الحصول على اشباع مادي ومعنوي ." [3]

هنا المقاولة تعني تحمل الأخطاء بهدف انتاج منتج جديد غير نمطي، ويتم بفضلها الحصول على الاشباع المادي والمعنوي.

و في بعدها السوسيولوجي هي تجمع جوانب اجتماعية متمثلة في النسيج الاجتماعي للمقاولة، من

[1] حمزة لفقير" :**دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد**، "مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1 ، العدد12 ، الجزائر،2015

[2] **قاموس الطالب**، دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2 . طرابلس، لبنان، 2002 ، ص 590

[3] مولاي أحمد صالحي" :**مفهوم المقاولة، أبعادها القانونية والاجتماعية والاقتصادية، أصنافها وأنواعها ودورها في تحقيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية"**، مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية، المجلد 2 ، العدد 5 ، جامعة القاضي عياض، المغرب، 2022 ، ص ص 482-483

علاقات اجتماعية تبنى الى منطق التضامن والتآزر، أو على منطق التباعد والتقاطب، وجوانب ثقافية متنوعة تتجلى في مختلف الأفكار والتصورات في مجموع القيم والعادات داخل نفوس الافراد الفاعلين في أركان المقاولة " [1]

" هي عملية انشاء شيء ذو قيمة، وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع وتحمل المخاطرة المصاحبة، واستقبال الكفاءة الناتجة، فهي عملية ديناميكية لتأمين الثروة، وخذه الثروة تقدم عن طريق الافراد الذين يتخذوا المخاطرة في رؤوس أموالهم والالتزام بالتطبيق، لكي يضيفوا قيمة الى بعض المنتجات أوالخدمات، وقد تكون جديدة أو فريدة أو لا تكون، ولكن يجب أن يضيف لها المقاول قيمة من خلال تخصيص الموارد والمهارات الضرورية .كما أن الريادة هي التفرد، فهي تعتمد بشكل رئيسي على الاختلاف والتنويع والتوافقات الجديدة والطرق الجديدة " [2].

فالمقاولة هي عملية انشاء مشروع لتأمين ثروة مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطرة، وتعتمد على الاختلاف والتنويع في المنتجات والخدمات.

التعريف الاجرائي:

"المقاولة هي انشاء مؤسسة جديدة غير نمطية وذات طابع غير متكرر، يتميز صاحبها بروح المخاطرة والابداع والابتكار، ويعتمد في انشاء هذه المؤسسة على موارد محلية متاحة".

المرأة المقاولة:

التعريف الاصطلاحي:

" المرأة المقاولة هي المرأة التي تكون لوحدها أو برفقة شريك أو عدة شركاء، وقامت بتأسيس أو شراء مؤسسة،حيث تتحمل مسؤوليتها المالية والإدارية والاجتماعية، وهي تساهم يوميا في التسيير الجاري . كما أنها هي الشخص الذي يتحمل المخاطرة المالية لإنشاء أو الحصول على مؤسسة، وتديرها بطريقة إبداعية، وذلك عن طريق تطوير منتجات جديدة ودخول أسواق جديدة " [3].

مما سبق المرأة المقاولة هي التي تملك مؤسسة وتتحمل مسؤولياتها وادارتها بطريقة إبداعية، وتعمل على تطوير منتجاتها وادخالها أسواق جديدة.

---

[1] **المرجع نفسه،** 483

[2] مصطفى كافي، يوسف كافي :**إدارة المشاريع الريادية وحاضنات الأعمال**، الدار الجزائرية الوارق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020 ، ص 19

[3] براي الهادي" :**صورة المرأة المقاولة في الجزائر"**، المجلة المغاربية للاقتصاد والمانجمنت، المجلد 07 ، العدد 2، تيسمسيلت، الجزائر، سبتمبر 2020 ، ص 149.

" المرأة المقاولة هي تلك المرأة التي تملك خصائص ومميزات معينة، تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابها الخاص، وهي تلك المرأة التي تحمل روح الابداع والمخاطرة وتتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة ومهارة في التنظيم والإدارة، واثقة من قدراتها وإمكانياتها، هدفها النجاح والتفوق ." [1]

فالمرأة المقاولة هي التي تملك خصائص معينة مثل المبادرة وروح المخاطرة، والواثقة من قدراتها ، كما أن لها القدرة على تحمل المسؤولية، وتهدف للنجاح والتفوق في إدارة مشروعها..

هنا المرأة المقاولة هي المرأة التي تعمل على خلق مشروع خاص ذو طابع قانوني، لها القدرة على اتخاذ القرارات، كما,أن لها مميزات خاصة تمكنها من ممارسة نشاطها الخاص.

" هي العملية التي يتم من خلالها قيام امرأة بشكل أساسي بإنشاء أو تطوير هيكل اجتماعي أو اقتصادي، يتكون من وسائل مالية ومادية وتعمل بطريقة منظمة لتوفير لسلع والخدمات المخصصة للسوق بهدف تحيق الربح ." [2].

التعريف الاجرائي:

"المرأة المقاولة هي المرأة التي تملك فكرة إبداعية ابتكارية تعمل على تجسيدها في الواقع، كما أنها تعمل على خلق ثروة وفرص عمل من خلال انشاء مؤسسة جديدة بهدف تحقيق الذات، وإحداث التنمية في مختلف المجالات مثل مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية ".

-التنمية الاجتماعية:

- التنمية:

التعريف اللغوي

" النماء، الزيادة، نمى، ينمي نميا ونماء ا زد وكثر وربما قالوا ينمو نموا ." [3]

" التنمية هي النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه الى موضع آخر " [4].

التعريف الاصطلاحي:

يعرفها ماركس " :عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية [5]."

مما سبق التنمية هي مجموعة من الجهود المضبوطة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية في المجتمع

---

[1] بلقاسم بودالي" :**المقاولة كآلية تمكن المرأة المبادرة من إنشاء المؤسسات الصغيرة"**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد1 تيسمسيلت، الجزائر، 2021 ، ص 42

[2] Bizo fatimatou:**l'entrepreneuriat féminin en Afrique** université de Tahoua Niger ، 2009، p 19

[3] . حسين عبد الحميد أحمد رشوان :**الأسرة والمجتمع دراسة في علم اجتماع الأسرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2003 ، ص155

[4] **قاموس مدرسي عربي عربي**، مرشد الطلاب، منشورات المرشد الجزائرية، ص 115

[5] **تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، متاح على الخط https://univ-chlef.dz . ، 2022-11-27

تعريف ديفيد هارسيون " :التنمية هي تغير وتحسن جذري مقيم تقييما إيجابيا في مجمل الخبرة الأساسية...وهكذا فان التنمية هي حالة مرغوب فيها سواء تم أو لم يتم تحقيقها في إطار اجتماعي يختلف عن سابقه ." [1]

فالتنمية هي حاجة يسعى الافراد الى تحقيقها من خلال إحداث تغيير جذري إيجابي في كل مناحي الحياة.

" التنمية عملية مقصودة تحدث عن طريق تدخل الإنسان لتحقيق أهداف معينة، وقد عرفت التنمية مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تنتج من التدخل الإداري المجتمع لتوجيه الفاعل بين الطاقات والإمكانيات الكائنة للمجتمع والنسق الاجتماعي والاقتصادي للإنتاج والإبداع، وقوام هذه العملية إحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع، بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو." [2]

هنا التنمية هي عملية يقوم بها الإنسان من أجل تحسين مستوى الإنتاجية من خلال إحداث جملة من التغيرات في المجتمع، وبالتالي الحفاظ على الاستمرارية

" التنمية من منظورها الإنساني هي توجيه الجهد الإنساني بأعلى درجات الكفاءة نحو التعامل مع عناصر الثروة المختلفة، على النحو الذي يولد قيمة مضافة يتحقق بها نمو المجتمع، أي استغلال الانسان للثروات المتاحة ومنه تحقيق نمو المجت

" التنمية تعني النمو المدروس على أسس علمية والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية، سواء كانت تنمية شاملة ومتكاملة أو تنمية في أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو التنمية الز ا رعية...الخ، ويمكن القول أنها عملية تغيير اجتماعي مخطط يقوم بها الانسان للانتقال بالمجتمع من وضع الى وضع أفضل، وبما يتفق مع احتياجاته وامكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ." [3]

فالتنمية هي عملية مخطط لها يمكن أن تكون تنمية شاملة أو في احدى المجالات، تهدف الى الارتقاء بالمجتمع.

وهي عملية توحيد جهود المواطنين والحكومة، لاستغلال كافة الموارد والطاقات المتاحة من أجل تحقيق الرفاهية في المجتمع.

" التنمية هي التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، من خلال عقيدة معينة لتحقيق التغيير المستهدف، بغية الانتقال من حالة غير مرغوب فيها الى حالة مرغوب فيها."

فالتنمية مما سبق هي عملية اجتماعية واقتصادية تهدف للتغيير الى حالة مرغوب فيها.

---

[1] محمد ياسر الخواجة :**علم اجتماع التنمية المفاهيم والقضايا**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014 ، ص 31

[2] محمد عبد الفتاح محمد :**التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 2003، ص،39 ص 38

[3] عبد الوهاب الجوهري :**معجم علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية،1999 ، ص7

التعريف الاجرائي:

"التنمية عملية يقوم بها الانسان من أجل نقل المجتمع من حالة الى حالة أفضل، بمعنى أن اتجاه التنمية يكون
دائما إيجابيا، وبالتالي تحقيق رفاهية للافراد وتحسين حياتهم من خلال تجاوز العقبات والاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات".

المجتمع

التعريف اللغوي:

المجتمع :مكان الاجتماع، الهيئة الاجتماعية في بلد ما [1].

التعريف الاصطلاحي:

يرى جورج سيمل " أن الاجتماعية تضمن جملة العلاقات الاجتماعية التي تنفتح من أجل ذاتها أي أنه ليس لها
وظائف نفعية لعقد علاقات انتقائية أو توافقية." [2]

الاجتماعية هي مجموعة من العلاقات التي تتشكل بين شخصين أو أكثر.

" المجتمع هو مجموعة من البشر الذين يقيمون إقامة دائمة على أرض محددة على شكل تجمع بشري ذو طالع أسري، وتسود بينهم علاقات اجتماعية قائمة على التكافل والتضامن والمنفعة المتبادلة خدمة لمصلحة افراد المجتمع، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية او المذهبية أو العرقية أو الجغرافية [3]

" يشير المجتمع الإنساني الى ذلك العالم الكلي من الكائنات الانسانية التي يمكن أن يستقل أحدها عن الآخر والتي توحد الأبنية الثقافية من خلال عملية التفاعل، ويتطلب مجموعة من القيم والأنظمة لإخضاع مصالحهم الفردية للمصالح العريضة المتعلقة بدعم كل ما هو انساني بالضرورة، وهو بالتحديد عالمهم الاجتماعي ." [4] المجتمع هو مجموعة من الكائنات البشرية المرتبطة مع بعضها البعض، والمجتمع الإنساني يتطلب نظاما وقيما لخدمة المصلحة العامة.

---

[1] قاموس الطالب مرجع سبق ذكره ص556

[2] جان فرنسوا دورتيه :**معجم العلوم الإنسانية**، ترجمة جورج كتورة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009 ، ص21

[3] عدنان أبو مصلح :**معجم مصطلحات علم الاجتماع**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015 ، ص 418-419

[4] عبد الهادي الجوهري :**قاموس علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، مصر، 1998 ، ص 202-203

التعريف الاجرائي:

" المجتمع هو مجموعة من الافراد يعيشون في رقعة جغرافية محددة، تجمع بينهم قيم وعادات وتقاليد مشتركة، يتفاعلون فيما بينهم مشكلين بذلك علاقات اجتماعية خدمة لمصالح العامة، وتجمعهم مصالح مشتركة يسعون الى تحقيقها وفي طريقهم الى ذلك ينتظمون بشكل تلقائي."

التنمية الاجتماعية

التعريف الاصطلاحي:

تعريف ريتشارد وارد " :يرى أن التنمية الاجتماعية منهج علمي واقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة مع التركيز على الجانب الإنساني منه، وذلك بهدف إحداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع[1] " .

فالتنمية الاجتماعية هي من الاجراءات لضبط وتوجيه المجتمع من خلال الاهتمام بالعنصر البشري بالدرجة الأولى.

وتعرف بأنها عملية توافق اجتماعي، ويعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد الى أقصى حد مستطاع أو هي اشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة، أو عملية تغيير موجه يحقق عن طريق إشباع الاحتياجات.". [2]

التنمية الاجتماعية هي " :الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة افراده على استغلال الطاقة المتاحة الى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الافراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي." [3]

" التنمية الاجتماعية عملية بواسطتها تنمو علاقات التعاون بين جماعات المجتمع، من خلال دعم التفاعل فيما بينهم وزيادة معدل الشعور بالمسؤولية الاجتماعية والادراك لاحتياجات الآخرين(الشعور بالآخر)، وذلك في إطار اجتماعي يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية، وكلما شارك المواطنون في تحديد مسار التنمية كلما أدى ذلك الى عدم شعورهم بالعجز أو الإحباط، وكلما أدى هذا بدوره الى تحقيق برامج التنمية لمقابلة احتياجات المجتمع بواقعية." [4]

التنمية الاجتماعية هي عملية تنمية قيم التعاون بين الافراد ودعم تفاعلهم وتنمية شعورهم بالآخر في إطار جماعي، ومنه معرفة احتياجات المجتمع والعمل على تلبيتها فعليا.

التعريف الاجرائي:

"التنمية الاجتماعية هي عملية تستهدف المورد البشري بالدرجة الأولى لأنه هو أساس تنمية المجتمع حيث تسعى الى تنمية طاقاته ومهاراته وتنمية علاقاته وروابطه مع الآخرين لتسهل عليه الحصول على

---

[1] **المرجع السابق**، ص 203

[2] محمد عبد الفتاح محمد :**مرجع سبق ذكره**، ص، ص 520-521

[3] محمد ياسر الخواجة :**مرجع سبق ذكره**، ص32

[4] أحمد مصطفى خاطر :**التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية-نماذج الممارسة**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية 2002 ص24

حياة أفضل ومواجهة الصعوبات والعراقيل التي قد تمس الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والقيمية وغيرها".

7-الدراسات السابقة.

- الدراسات الأجنبية

-دراسة بعنوان : nécessité dans les pays, l'entreprenariat féminin au Sénégal est une ريادة الأعمال النسائية في السنغال نحو نموذج ريادة الأعمال" الضرورة "في البلدان، .إعداد ف .يسمين، ابراهيم دالي ضيوف، تخصص موارد بشرية، السنغال2013

توصلت الدراسة إلى أن مجال ريادة الأعمال النسائية يعتبر حديث نسبيا، وأنه منذ سبعينات القرن الماضي أصبح من الضروري أنه لا ينبغي اعتبار المرأة عوامل غير نشطة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بل كعنصر مهم، لا توجد فروق بين الجنسين في أساليب الإدارة، فيما يخص تمويل الأعمال التي تديرها النساء فغالبا ما يستثمرن أقل من الرجال فعند إنشاء أ عمالهن التجارية تفضل استخدام مدخراتهن الشخصية بشكل أساسي أو القرض من العائلة أو الأصدقاء بدلا من اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية مثل التمويل المصرفي، كذلك تواجه النساء صعوبات تتعلق بالقوالب النمطية المتعلقة بالجنس مثل الوضع الاسري والمستوى التعليمي والاقتصادي والاجتماعي. [1]

-دراسة بعنوان : ريادة النساء من السكان الأصليين قيود المناهج الحالية ووجهات النظر الداخلية .الجديدة، من إعداد صوفي بريير، ماريبير تريمبلاي وا ا زبيل اوكلير، كندا،2017

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :توجد تدابير دعم جديدة ومتمايزة تلبي احتياجات نساء الشعوب الأصلية بشكل أفضل وتمكنهم من تنظيم أنشطة مشتركة(على سبيل المثال اجتماعات المائدة المستديرة) وأنشطة محددة مع هذه الهيئات لبدء التغيرات المعنية، وجود الكثير من العقبات ذات الطبيعة الاجتماعية والثقافية(التمييز على أساس الجنس، العنصرية، السياق الأسري)...وبالتالي فإن المبادرات التي تهدف إلى تعديل مواقف وتصورات كل النساء والجهات الفاعلة في بيئتهم المعيشية ستسمح لهم بالنظر في ريادة الأعمال مهنة أكثر كحياة وخيار مهني، كذلك تطوير روح المبادرة بين نساء الشعوب الأصلية من الضروري فهم الديناميكيات الأساسية والتعليمية والثقافية إلى جانب المشاريع قصيرة المدى مثل إنشاء شبكات دعم مرتبطة بمشروع ريادة الأعمال، فإن إنشاء مساحات تعليمية وتعزيز الأنشطة التي تهدف إلى زيادة الوعي الريادي بين الشابات يمثل وسيلة ذات صلة على المدى الطويل، وهكذا يمكن مضاعفة الأنشطة المتعلقة بريادة الأعمال في المدارس وإنتاج المعلومات في شكل مكتوب أو رقمي من أجل الإعداد الأفضل بشكل فردي وجماعي لمشروعهم الريادي. [2]

- الدراسات العربية:

-دراسة بعنوان أثر المشروعات النسوية الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية

---

[1] نقلا عن مذكرة ماجستير في علم الاجتماع التنمية و تسيير الموارد البشرية بعنوان المراة المقاولة فالجزائر 2008 -2009

[2] Sophie Brier,Marbière Tremblay et Isabelle Auclair **:" pionnière des femmes autochtones, limites du curriculum et nouvelles perspectives d'initiés"**, journal de recherche féministe, tome30, no10, université Laval, Canada, 2017.

اقتصاديا- دراسة ميدانية مطبقة على النساء الحاصلات على المشروعات الممولة في ريف محافظة رام الله والبيرة 2006-2016 من إعداد مصطفى صافي ومحمد الطراونة ، تخصص علم اجتماع تنظيم

تم استخدام منهج المسح الاجتماعي والذي من خلاله جمعت البيانات بصورة منتظمة، تكون مجتمع الدراسة من جميع النساء اللواتي حصلن على تمويل مالي لإقامة مشروعات إنتاجية خاصة بهن واللاتي يقمن في ريف رام الله والبيرة، يتكون عدد مجتمع الدراسة من 750 امرأة بناء على سجلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) undp (، مكتب فلسطين، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية، واتحاد الشباب الفلسطيني، ووزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية والكائنة في مدينة رام الله، وذلك من خلال الفترة الواقعة بين الأعوام 2006–2016 ونظرا لكبر حجم الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية منتظمة مكونة من 150 امرأة، واللاتي شكلن نسبة 20 % من المجتمع المبحوث، وتم قبول 142 استبانة منها بنسبة 94,7 %من جميع الاستبانات.توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة لأثر امتلاك المرأة لمشروع صغير على استقلالها ماديا تبعا للمتغيرات(المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، ملكية المشروع)وللكشف عن مصدر تلك الفروق فجاءت ما بين فتات عزباء وأرملة لصالح فئة عزباء، فالنساء العازبات لا تقع عليهن التزاماتمادية اتجاه أسرهن، كما تبين وجود فروق بين فئتي متزوجة وأرملة لصالح فئة متزوجة على اعتبار أن المطلقة يقع على عاتقها قصار الالتزام اتجاه أبنائها وأسرتها وهذا ما يؤدي إلى ضعف استقلالها المادي، في حين أن المرأة المتزوجة يكون بالدرجة الأولى الالتزام تجاه الأسرة مطلوب من رب الأسرة(الزوج)، كذلك لا توجد فروق بين متوسط إجابات النساء الريفيات في محافظة رام الله والبيرة لأثر امتلاك المرأة لمشروع صغير على تقسيم العمل داخل المنزل تبعا للمتغيرات(المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية وملكية المشروع .) [1]

-دراسة بعنوان : ريادة الاعمال النسائية في مجتمع يمر بمرحلة انتقالية تحليل ثلاث ملفات تعريفية لرائدات الاعمال في المغرب، من إعداد كريستينا كونستا نتينيديس، منال العبوبي نورا سلمان واني .كورينة، المغرب، 2017

اعتمدت الدراسة مقابلات متعمقة شبه منظمة مع 60 سيدة اعمال مما سمح لهن بالتعبير عن أنفسهن وخبراتهن الفردية، تتكون العينة من ثلاث فئات رائدات الأعمال في القطاع الرسمي في المغرب – : رائدات الأعمال بعد أن أنشأت أو استحوذت على مؤسسة تجارية مسجلة قانونيا مهما كان حجمها (شركة صغيرة أو متوسطة أو كبيرة)وقطاعها(تجارة، خدمات، صناعة –)المرأة التي تمارس مهنة حرة كعاملة حرة، المتعاونات بعد أن أنشأت مشروعا تعاونيا. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :تأثير ديناميكيات النوع الاجتماعي في ممارسة أنشطة ريادة الأعمال النسائية مع تأثيرات مختلفة لكل واحدة من أنشطة المجموعات، وتدفع نتائج البحث إلى إنشاء نظام بيئي يعزز ريادة الأعمال بشكل عام في المغرب

[1] مصطفى صافي، محمد الطراونة :**أثر المشروعات النسوية الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصاديا- دراسة ميدانية - مطبقة على النساء الحاصلات على المشروعات الممولة في ريف محافظة رام الله والبيرة 2006-2016** ، كلية الاداب، الجامعة الأردنية،- **الاردن 2016**

والنساء على وجه الخصوص، مع الأدوات القانونية والسياسية والتي تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المحلية ومن المميزات نجد الدوافع الريادية، الاكراه والفرصة، عدم الثقة في مهارات المرأة، هيمنة القيادة الاستبدادية على الرغم من انتشارها في المغرب، لكنها لاتزال غير مقبولة عندما يتعلق الامر بالقيادات النسائية، وكذلك هيمنة الثقافة الأبوية .[1]

الدراسات الجزائرية:

– دراسة بعنوان : المقاولاتية النسوية في الجزائريين آليات الدعم والواقع(2000-2016) من اعداد حمزاوي حسيبة، تخصص سياسات عامة وإدارة محلية، تيزي وزو، 2017-2018[2]

هدفت الدراسة إلى محاولة ابراز الوجود القوي للنساء في الحياة العامة، وكذلك استعراض إسهامات المرأة في مجال المقاولاتية والعراقيل التي تواجهها .انطلقت الدراسة من الأسئلة الآتية ما المقصود بالمقاولاتية؟ ماواقع المقاولة النسوية في ولاية تيزي وزو؟ ما صعوبات النشاط المقاولاتي النسوي في الجزائر؟ وفيما تتمثل إنجازات المرأة المقاولة؟

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :هناك نقص كبير في الوجود النسوي في مجال المقاولاتية في الولاية وهذا راجع إلى جملة من الصعوبات التي تقف أمام نجاح المرأة وعدم تحررها من الفكر التقليدي والمحافظ السائد في تلك المنطقة لا سيما في القرى والمداشر .بالرغم من ذلك استطاعت بعض النساء تخطي هذه الصعوبات بالاستمرار والاصرار من أجل إثبات ذواتهن في المجال الاجتماعي والاقتصادي وكسر كل الطابوهات التي تقف ضد تقدم المرأة وتطورها.

–دراسة بعنوان : المرأة المقاولة واشكالية القيادة، إعداد درهمون رويدة، تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، مستغانم 2019-2020 .

هدفت الدراسة إلى ابراز أهمية المرأة المقاولة وإشكالية القيادة ومحاولة الكشف عن أثر خصائص القيادة النسوية في المجال المقاولاتي، ومعرفة كيفية توظيف المرأة المقاولة قدراتها الريادية في قيادتها لهذا النوع من المجال وكذلك تحسين دور المرأة القيادي في الجال الريادي.

انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي :ماهي الخصائص القيادية والكاريزمية التي توظفها المرأة الجزائرية في المجال المقاولاتي لإدارة أعمالها؟ اولفرضيات التالية:

–للمرأة الجزائرية خصائص قيادية التي تجعلها قائدة ومسيرة في أي مشروع مقاولاتي.

–المرأة الجزائرية قادرة على تخطي والخروج من الأزمات التي تواجهها عبر مسارها المقاولاتي [3]

اعتمدت هذه الدراسة منهج دراسة الحالة الذي يندرج ضمن المناهج الوصفية وتقنيات جمع البيانات

---

[1] كونستا نتينيديس وآخرون" :**ريادة الاعمال النسائية في المجتمع يمر بمرحلة انتقالية :تحليل ثلاث ملفات تعريفية لرائدات الاعمال في المغرب"**، المجلة الدولية pme مجلد3-4، المغرب، 2017

[2] **-** حمزاوي حسيبة :**المقاولاتية النسوية في الجزائر بين آليات الدعم والواقع دراسة حالة المقاولاتية النسوية في ولاية تيزي وزو-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية(غير منشورة)، تخصص سياسات عامة وإدارة محلية،ى قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017-2018

[3] درهمون رويدة :**المرأة المقاولة واشكالية القيادة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علم اجتماع تنظيم وعمل(غير منشورة)، تخصص علم

تمثلت في المقابلة، الملاحظة، الوثائق والسجلات، وتم حصر عينة البحث في 7 نساء مقاولات تم الاتصال بهن عن طريق عينة كرة الثلج.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :المرأة المقاولة هي كل امرأة أنشأت مشروعها الخاص وهناك عدة مصادر لتدعيم وتمويل المشاريع للمرأة المقاولة وتحتاج إلى دعم مالي لبداية نشاطها، كما أن المقاولة النسوية استطاعت أن تثبت كفاءتها وقدراتها في قيادة وإنشاء مشروعها الخاص بها بالرغم من احتلال الرجال النسبة الكبرى من امتلاك المشاريع إلا أنها استطاعت منافستهم في جميع المجالات.

الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة من أهم الآليات التي تدعم المرأة المقاولة لإنشاء المشاريع الصغيرة، أما فيما يتعلق بمواصفات القيادة فإن معظم النساء المقاولات يعتمدن على أنفسهن بشكل أولي وعلى العائلة بشكل ثانوي في تسيير مقاولاتهن ويلعب التكوين دورا هاما في قدرة النساء المقاولات على التسيير، ومعظم النساء المقاولات اتجهن إلى هذا الميدان رغبة في الربح والتحقيق المادي.

أهم الصعوبات التي تواجه المقاولات تكمن في صعوبة الحصول على التمويل بسبب الضمانات والشروط غير المناسبة كرهن العتاد وكذا العوائق التقنية وندرة المواد الأولية وغلائها واخيرا أ غلب النساء المقاولات يتمتعن بخصائص ريادية في إنشاء وإدارة المشاريع من خلال تحمل المخاطر والمسؤولية والمبادرة والإبداع وتمثل المقاولاتية النسائية مصدرا واسعا للابتكار وخلق فرص العمل للنموالاقتصادي.

-دراسة بعنوان : المقاولاتية النسائية في بعض الدول العربية- الجزائر، الأردن ولبنان نموذجا-، من إعداد ملاك بوعمران، تبسة، ديسمبر2020.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم المقاولاتية ومفهوم المرأة المقاولة وكذلك محاولة التعرف على خصائص المرأة الريادية ومحاولة تحديد واقع المقاولاتية النسائية في بعض الدول العربية.

انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي هو :ما هو واقع المقاولاتية النسائية في بعض الدول العربية؟ وانبثقت عنه فرضيات:

-هناك توجه نحو العمل المقاولاتي من قبل المرأة في كل من الجزائر، الأردن، لبنان.

-هناك اختلاف في معدل النشاط الريادي للمرأة في بعض الدول العربية.

اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي حيث تم الاطلاع على مجموعة من المراجع النظرية لبناء الإطار النظري للدراسة واثرائه وبالنسبة للجانب التطبيقي تم الاعتماد على دراسة الحالة للتعرف على واقع المقاولاتية النسائية في بعض الدول العربية.

توصلت إلى النتائج الآتية :في الجزائر استطاعت الحكومة من خلال برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توجيه جهود القوى العاملة النسوية إلى اختيار العمل الحر الريادي كخيار وظيفي مستقبلي،

. الاجتماع تنظيم وعمل، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2018_2019

كما أنه تسعى معظم النساء إلى ممارسة أنشطة ريادة الأعمال في المراحل المبكرة بدافع الفرصة ففي عام 2016بلغ مؤشر إجمالي النشاط الريادي للسيدات اللواتي مارسن ريادة الأعمال في المراحل المبكرة بدافع الحاجة 37 % مقارنة مع 56 % بدافع الفرص. [1]

-دراسة بعنوان :المقاولاتية كآلية تمكن المرأة من انشاء مؤسسات صغيرة، من إعداد بلقاسم بودالي، تيسمسيلت، مارس 2021.

هدفت الدراسة إلى التعريف بالمرأة المقاولة، ابراز دوافع المرأة لدخول عالم المقاولاتية، اولتعريف بالخصائص المميزة للمرأة المقاولة، وابراز الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة النسوية وتوضيح مراحل إنشاء المؤسسات الصغيرة بما في ذلك الإشارة إلى الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة.

انطلقت من تساؤل رئيسي تمثل في هل تعد المقاولة النسوية كآلية تمكن المرأة من المبادرة في إنشاء مؤسسات صغيرة؟

توصلت الدراسة إلى أن المرأة المقاولة هي كل امرأة تمتلك روح المبادرة والمخاطرة وتتحمل المسؤولية لتأسيس مؤسسة لوحدها او برفقة شريك آخر مع تمويلها وإدارتها بطريقة إبداعية لتحقيق النجاح، أما العوامل التي دفعت بالمرأة للولوج إلى عالم المقاولاتية تأتي في مقدمتها رغبتها في الاستقلالية وإثبات ذاتها وابراز قدراتها على الابتكار والمبادرة وكذا صنع القرار إضافة إلى رغبتها في المشاركة في الحياة الاقتصادية واكتسابها لمكانة داخل المجتمع.

المرأة المقاولة تتصف بعدة مميزات تمكنها من النجاح هي الخصائص الاجتماعية المرتبطة ببنيتها وقدرتها على التوفيق بين حياتها ومسؤوليتها اتجاه المقاولة، إضافة إلى الخصائص الذاتية المرتبطة بمدى توفر روح المبادرة لديها وكذا تميزها وقدراتها وامكانياتها، ناهيك عن الخصائص التنظيمية المرتبطة بقدرتها على إدارة الوقت والتنظيم، أما الخصائص الذهنية فترتبط بسرعة فهمها واستيعابها وقدرتها على التخطيط وربط الأنشطة والوظائف واخيرا تلعب المقاولة النسوية أدوار مميزة على المستوى الاجتماعي وكذا الاقتصادي من خلال مساهمتها في تحسين المستوى المعيشي للافراد وتحقيق نمو اقتصادي وكذا عدالة اجتماعية وإعادة توزيع الثروة مع خلق فرص عمل.

التعقيب على الدراسات السابقة:

لا تختلف الدراسات السابقة والدراسة الحالية من ناحية موضوع الدراسة فكل منهم اهتم بالمرأة المقاولة والتنمية، كما أنه من ناحية المنهج اعتمدوا على المنهج الوصفي، وأداة جمع البيانات تمثلت في الاستمارة.

إلا أنهم اختلفوا في العينة فاعتمدت إحدى الدراسات على عينة عشوائية والدراسة الحالية اعتمدت على العينة القصدية .ولقد أفادت الدراستان السابقتان الدراسة الحالية في اثراء الجانب النظري في مجال المرأة المقاولة والتنمية الاجتماعية من خلال ابراز دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية حيث أنها توفر مناصب عمل، كما أن نسبة مشاركة المرأة أقل من الرجل في المقاولة ومن أهم الأسباب الدافعة بالنساء لإنشاء المشروعات الصغيرة هو المستوى التعليمي الجيد وللعادات تأثير على المقاولة النسوية في

[1] ملاك بو عمران" :**المقاولاتية النسائية في بعض الدول العربية- الجزائر، الأردن، لبنان نموذجا"-**، مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت، المجلد1 العدد 2، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر2020

المجتمع، وعليه فإن المرأة المقاولة تساهم بشكل فعال ومباشر في تنمية مجتمعها اقتصاديا حتى وإن كان بنسبة أقل من الرجل، كذلك التعرف على أهم الصعوبات والصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة منها أنها تتحمل مسؤولية المنزل بالإضافة إلى عملها المقاولاتي ولكن تم وضع حل لهذه المشكلة حيث أن إدماج المرأة في التنمية الاجتماعية يتطلب منها العمل بشكل جزئي أو إنشاء مقاولات مصغرة، وتوجد من النساء من لها دافع لإنشاء هذا النوع من المشاريع كما أنه توجد بعض العائلات هي التي تدفع بالنساء للولوج ضمن هذا الميدان.

8-المقاربة السوسيولوجية

- النظرية السلوكية :أول من يبرز في هذه المقاربة هو ماكس فيبر (max weber) والذي قام بتحديد نظام القيمية كعامل أساسي يفسر سلوك المقاولين على أنه سلوك يقوم على أساس الاستقلالية وتملك السلطة، وهو ما يجعل دورهم يختلف عن دور مدير المؤسسة.

لكن دون شك يعتبر ماك ليلاند (maque liland) أول من أعطى الدافع للعلوم السيكولوجية للولوج الى عالم المقاولة.

قدم ماك ليلاند تعريف للمقاول على أنه " هو فرد يسهر على مراقبة إنتاج غير موجه لاستهلاكه الشخصي، فمثلا يعتبر مسير وحدة إنتاجية للحديد في الاتحاد السوفياتي مقاولا .في الواقع ركز ماك ليلاند في دراسته على مسيري المؤسسات
الكبيرة، ورغم أن دراسته مرتبطة بشكل كبير بالمقاولاتية، فإن كتاباته لا توضح أي علاقة بين الرغبة في تحقيق الذات والانطلاق في إنشاء مؤسسة، فحدد ماك ليلاند الرغبة في تملك السلطة كصفة من صفات المقاول.

أما تيمون (timon) قد كشف أن الافراد الذين اتبعوا سلسلة من برامج التكوين تهدف الى تنمية رغبتهم في تحقيق الذات، فقاموا بإنشاء مؤسسة بمعدل أكبر مما عليه الحال بالنسبة لبقية الافراد[1]

ماك ليلاند يركز على البساطة، حيث حاول تفسير تطور رفاهية مجتمع ما بعاملين أساسيين فقط هما الرغبة في تحقيق الذات والرغبة في تملك السلطة، لكن يعتبر من الصعب تفسير السلوكيات من خلال عامل أو عاملين فقط سواء تعلق الأمر بالافراد أو المؤسسات، وهنا نجد أن كارل ماركس ركز على دور الأيديولوجيات، في حين ركز ماكس و بير تاوني (max and tawni) على الأيديولوجية الدينية والعقائدية، أما بيدو وفاشي (bido and vachy) ركزا على الأيديولوجية الليبرالية، وأشار بروخو (brokho)إلى أن الرابط الذي يجمع بين المؤسسة الصغيرة والرغبة في تحقيق الذات هو جد قوي، رغم أنه لم يمكن إثبات ذلك، غير أن ماك ليلاند وبالتأكيد أبرز أن الانسان هو منتوج اجتماعي، وهذا ما يمكن من التفكير بأن الافراد يحاولون إعادة تشكيل نموذجهم الخاص بهم.

[1] صندرة سايبي" :**مقاربة نظرية حول تطور الفكر المقاولاتي"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40 ، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، ديسمبر 2013 ، ص217 ص 218

في هذا السياق نجد أن دور النموذج يتم شرحه في ظل عدة حالات لاتخاذ قرار لإنشاء مؤسسة، ويمكن أيضا التفكير بأن الأمور متساوية، فكلما ا زد عدد المقاولين في مجتمع ما كلما ا زد عدد نماذجهم، مما يؤدي بدوره الى زيادة عدد الافراد الذين يقومون بمحاكاة هذه النماذج، أي اختيار المقاولة كمسار مهني .

نظرية السمات الشخصية للمقاول :حسب بابين (papin) هناك تعدد وتنوع كبير في الخصائص الواجب توفرها لدى المقاول بصفة عامة والمقاول الناجح بصفة خاصة، فليس بالإمكان اقتراح وصفة تسمح بالقول انه لدى شخص ما مزايا المقاول الناجح أم لا، ولكن هناك حد أدنى من الصفات المكملة والمتممة لبعضها البعض والتي ينبغي توفرها لدى الشخص صاحب الفكرة، وفي هذا الصدد يتفق أغلب الباحثين على تقسيمها إلى ثلاث أنواع رئيسية منها ما تعكس سلوك المقاول، ومنها ما ترتبط بالجانب الإداري، وأخرى تلتصق بالشخصية الإنسانية، حيث يمكن تلخيص هذه الأخيرة الى النقاط التالية:

-**الحاجة إلى الإنجاز** :بمعنى الحاجة إلى التفوق وتحقيق الهدف، فالمقاول هو شخص تحكمه حاجة كبيرة للإنجاز، يبحث عن مواقف تسمح له برفع التحدي والتي من خلالها يقوم بتحمل المسؤولية في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجهه، فالمقاول يسعى دائما لتحقيق الأفضل والعمل على الابتكار والتطوير.

-الاستعداد والميل نحو المخاطرة :ينبغي على المقاول أن يتسم بروح المخاطرة، ويضع تقديرا لمختلف المخاطر التي قد تواجهه في المستقبل سواء على المستوى المتوسط أو الطويل في إطار تطبيق رؤية مستقبلية، فكلما قل عدد الأشخاص زادت درجة المخاطر، لذلك نجد أن الشركات الصغيرة التي يملكها شخص واحد أو أكثر ميلا للمخاطرة من الشركات الصغيرة.

-**الثقة بالنفس** :حيث يمتلك المقاول المقومات الذاتية والقدرات الفكرية في إنشاء المشاريع المختلفة، وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية وقدرته على التفكير والإدارة واتخاذ القرارات لحل المشاكل ومواجهة التحديات المستقبلية، وذلك بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس والاطمئنان لقدراتهم وثقتهم بها، إذ أظهرت الدراسات أن المقاولين يملكون الثقة بالنفس والقدرة على ترتيب المشاكل المختلفة وتصنيفها، والتعامل معها بطريقة أفضل من الآخرين.

-**التجديد والابداع** :من أجل أن تستمر المؤسسة يجب أن تتطور من ناحية منتوجاتها وهياكلها ومخططها الاجتماعي، لهذا تنشأ ضرورة الانفتاح على التجديد والتطوير، وهذا ما يتطلب قدرة على التحليل واستعداد للاستماع، وتوفير الطاقة اللازمة للاستجابة للتوجهات الجديدة التي ستكون مفاتيح المؤسسة الجديدة.

-الرغبة في الاستقلالية :ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الأهداف والغايات، والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة لا تتصف بالشراكة، خاصة لما تتوافر لديهم الموارد المالية الكافية. بالإضافة

الى سمات أخرى مثل الاندفاع للعمل، الالتزام، التفاؤل، القدرة على احتواء الوقت وحل مختلف المشكلات [1].

3- النظرية الوظيفية :ترى أن النوع الاجتماعي(الجندر)ما هو سوى ممثل لدور اجتماعي ثابت ومحدد ومقرر ومقنن ولا يتغير في المجتمع، ومضمون النظرية الوظيفية يكشف عن إشغال الرجل للدور الأدائي الوسيلي في المجتمع، في حين شغلت المرأة أدوار تعبيرية تقول عنها بأن هذه الأشغال مرتبة مسبقا لخدمة مصالح المجتمع، حيث أنها تمثل اعتلالا وظيفيا.

كذلك قال بعض منظري الوظيفية المعاصرين بأن هذه الطروحات تمثل طروحات وظيفية تقليدية، تركز على تنشئة الافراد حسب أدوار مفروضة عليهم بالقوة، دافعها الرئيسي يكمن في خلق المفاضلة بين النوعين(الرجل والمرأة)مثل المفاوضة في الأجور.

تعتبر الوظيفية أدوار الجنسين ضرورة اجتماعية مبنية على استعدادات الرجل نحو المجال العام والمرأة نحو المجال الخاص، حيث تتسبب سلوكيات وسمات خاصة إلى الرجال والنساء الذين يفترض أن يعيشوا في أدوار اجتماعية متمايزة، والنتيجة الحتمية لذلك هي اعتبار الرجال أكثر كفاءة في عالم الشغل والنساء أكثر قدرة على إدارة الحياة الأسرية، ففي مجال المقاولة تفترض هذه النظرية أن النساء بخلاف الرجال لا يمتلكن الميزات الضرورية أو الكافية للنجاح، ومنه وضعت مجموعة محددة من الخصائص النسائية التي يمكنها أو لا يمكنها من العمل المقاولاتي.

حيث نجد الرؤية الوظيفية لأدوار الجنسين بوجه خاص في الأدبيات التي تهتم بتحديد الخصائص النفسية والشخصية أو النسق القيمي للنساء المقاولات، واستنادا الى هذه الخصائص تتم مقارنة المقاولين حسب الجنس من رجال ونساء لتحديد ملامح كل منهما، حتى يتسنى من خلالها تقييم أثرها في أداء المؤسسة .[2]

هذه النظريات تفسر موضوع الدراسة من خلال أن النشاط المقاولاتي يعتبر مسار مهني، يتميز صاحبه بمميزات وخصائص من بينها الاستعداد والميل للمخاطرة والثقة بالنفس بالإضافة إلى القدرة على الابداع والابتكار .وتفسر هذه النظريات متغير المرأة المقاولة من خلال سلوكها، فهي تتميز بالمثابرة والرغبة في التغيير و روح المخاطرة تميزها عن غيرها من النساء تمكنها من ممارسة النشاط المقاولاتي وكلها سمات ودوافع تحفز مساهمتها في تحقيق التنمية الاجتماعية، وترى أن النوع الاجتماعي ما هو سوى ممثل لدور اجتماعي ثابت ومحدد ومقرر ولا يتغير في المجتمع، ومنها ما تدعو للمساواة بين الجنسين من حيث الأجور وفرص العمل المتاحة، ونجحت في القضاء على العديد من العقبات التي تقف في وجه النساء للدخول في مجال المقاولة.

النظريات المفسرة لدور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية:

نظرية المرأة في التنمية :برزت هذه المقاربة في السبعينيات من القرن العشرين نتيجة غياب المرأة عن النظرية والممارسة التنموية، حيث وجدت أن البرامج والمشاريع التنموية تتجاهل مساهمة المرأة في

[1] حجازي إسماعيل، زكري أسماء، عبداوي نوال" :**السمات الشخصية للمقاول كأهم العوامل المؤثرة على اكتشاف الفرصةالمقاولاتية"**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 4 ، العدد 1، جامعة بسكرة، جامعة البليدة 2 ,2020 ص54 ص55

[2] معن خليل العمر :**علم اجتماع الجندر**، سدني، أستراليا، 2014 ، ص 270

الحياة الاقتصادية والاجتماعية .ولهذا فإن غاية هذه المقاربة هو اشراك المرأة في العمليات التنموية، وعمدت إلى مجموعة من الاستراتيجيات منها تعزيز قدرة النساء على إدارة شؤون الأسرة، تحسين وتوسيع نطاق أدوار النساء الإنتاجية، ولهذا تم عقد العديد من المؤتمرات التي تدعم دور المرأة وتلغي التمييز بينها وبين الرجل في المؤتمر العالمي الأول بالولايات المتحدة 1947 إ علان العقد الخاص بالمرأة 1975–1985 وفي هذا المجال تم الربط قضايا المساواة بين الجنسين بمساعي التنمية، وأكدت هذه المؤتمرات على الدور الإنتاجي للمرأة الذي كان وقفا على الرجل ويستفيد منه، بالإضافة إلى أنها تقوم بدور هام في المبادلات الاقتصادية كالنسيج وتربية المواشي وكذلك مستخرجات الحليب، دون التنازل عن الوظائف المنزلية كأم تحرص على تربية أبنائها .ومن خلال هذه المساهمات التي برزت بها المرأة وانعقاد العديد من المؤتمرات التي تفعل من خلالها دور المرأة في المسار التنموي، وانتقل الاهتمام بها عربيا من خلال عقد الجامعة العربية مؤتمرا إقليميا في القاهرة 1972بعنوان "المرأة العربية والتنمية الوطنية"، وجاءت مشاريع المرأة في التنمية نتيجة الادراك بأن مساهمات المرأة لم تأخذ بعين الاعتبار مما أدى الى فشل العديد من جهود التنمية، فقد تم تطوير مشاريع المرأة في التنمية بهدف اشراك النساء في المساعدات والمبادرات التنموية بوصفهن مشاركات ومستفيدات.

نظرية الجندر في التنمية :جاء هذا الاتجاه بهدف تنمية المرأة أو محاولة إدماج المرأة بكافة الأنشطة الحياتية وتزامن ذلك مع فترة الثمانينات وبداية التسعينات، حاول هذا الاتجاه تحديد العلاقة بين الرجل والمرأة وادراك الأسباب التي تكمن وراء تحقيق الأدوار الثانوية، في حين نجد أن كل من المرأة والرجل يساهمان في مشاريع وبرامج التنمية، ولقد جاء هذا المدخل لتنظيم العلاقات بين المرأة والرجل وأخذ أدوار المرأة وال رجل في الحسبان لدى المخططين، والإقرار بأدوارهما الإنتاجية والمجتمعية المتكاملة عن طريق الإقرار بمجهودات كل من المرأة والرجل في بناء المجتمع، بالإضافة إلى تأثير كل من الرجال والنساء على مشاريع التنمية، وكذلك الاستفادة تكون وتعود على الطرفين دون التمييز بينهما، ويهدف هذا الاتجاه إلى تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا لكي تكون عنصرا فاعلا في المجتمع [1].

تفسر هذه النظريات موضوع الدراسة في ابراز دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية، من خلال اشراك المرأة في العمليات التنموية من خلال بعض الاستراتيجيات، وتهدف إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مساعدات النساء التنموية بوصفهن مشاركات ومبادرات بالإضافة إلى محاولة إدماج المرأة مع كافة الأنشطة الحياتية والمشاركة في مشاريع وبرامج التنمية بهدف تمكين المرأة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية وغيرها، لكي تكون عنصرا فاعلا في المجتمع.

9 -صعوبات الدراسة:

–عدم وجود مصادر كافية للدراسة العلمية.

–صعوبة الوصول للنساء اللواتي يماسن العمل المقاولاتي كنشاط عمل

[1] بحري دلال" :النظرية النسوية في التنمية"، مجلة الفكر، العدد11 ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014 ، ص76 ص 77

– ضيق الوقت نظرا لارتباطنا بالدراسة

– صعوبة الحصول على المعلومات من قبل المقاولات خاصة وان المرأة بطبيعتها حذرة خاصة عندما يتعلق الامر بالادلاء بتصريحاتها فيما يخص عملها وحياتها الشخصية

–نقص المادة العلمية لهذا الموضوع

الفصل الثاني:
المقاولة والمرأة

تمهيد:

أصبح مفهوم المقاولة شائع الإستعمال ومتداول بشكل واسع خاصة مع انتشار مسألة المبادرة الفردية والإبداع الفكري، ويعد **"بيتر دراكر"** من الأوائل الذين أشاروا إلى ذلك في سنة 1985 من خلال إشارته إلى تحول الإقتصاديات الحديثة من إقتصاديات التسيير إلى اقتصاديات مقاولاتية.

المبحث الأول: ماهية المقاولة

1-1تعريف ونشأة المقاولاتية

أصبحت العديد من الدول تولي أهمية بالغة بالمقاولاتية وهذا ما يعكسه التوجه الأكاديمي العالمي، نحو مفهوم المقاولاتية والعمل الحر والمبادرات الفردية التي أصبحت تلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة من جهة ومن جهة أخرى هي مصدر جوهري لخلق فرص العمل والإبداع والخروج عن المألوف في حل الميادين، إذ تعتبر المقاولاتية الآن دعامة هامة من دعائم الاقتصاد الوطني.

كما أن هذا المفهوم أصبح شاسع الاستعمال، ومتداول كثيرا في مختلف المجالات العلمية منها والأكاديمية، وهو ما يؤكده الاهتمام بالمقاولاتية كميدان للبحث العلمي وكمجال للتدريس.

1-السياق التاريخي للفكر المقاولاتي:

مر مفهوم المقاولاتية بالعديد من التطورات خلال فترات زمنية كانت مليئة بالإسهامات والنظريات العلمية من قبل الباحثين في هذا السياق وذلك منذ القرن السادس عشر واستمرار البحث إلى يومنا هذا أين أصبحت المقاولاتية أهم أسس التنمية الاقتصادية، وعليه يمكن القول إن ظاهرة المقاولاتية قديمة ومتجددة، وسنحاول فيما يلي التطرق بإيجاز للتطور التاريخي للمقاولاتية . [1]

تشير الدراسات إلى أنه وإلى غاية القرن 18 كانت معظم الأنشطة الانتاجية تتمركز في المنازل وتتم بشكل يدوي دون الاعتماد على الآلة حيث تميزت هذه الفترة بسيطرة التجارة على الوحدات الصرفية والأنشطة الانتاجية، حيث كانت هذه السمة السائدة في النشاط الاقتصادي.

وبظهور بوادر الثورة الصناعية والنظام الرأسمالي ساهم هذا في تغيير الفكر المؤسساتي، حيث تطورت الوحدات الانتاجية وتحول مفهومها وتشكلها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسط إلا أن الباحثين في تلك الفترة لم يولوا أهمية لمفهوم المقاول والمقاولاتية حيث ارتكز الاهتمام على المؤسسة دون مراعاة لأهمية الفرد (المقاول).

وفي هذا السياق فقد عرف النيوكلاسيك المؤسسة على أن و ظيفتها تقوم على التنسيق بين عوامل الانتاج (رأس المال والعمل)، كما أن دور المقاول/المسير ينتهي عند إلتقاء ميكانيزم السوق وديناميكية العرض والطلب، وهو ما انتقده contillon في ابحاثه ودراساته حول المقاول، ومع نهاية القرن 19 ونظرا الاشتداد المنافسة نتيجة الثورة الصناعية الثانية وما رافقها من ظهور أفكار جديدة في التسيير كالفصل بين المالك والإدارة المسيرة للمشاريع حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من عمل على الفصل بين الملكية

[1] - L.J. Fillion, Management des P.M.I , Pearson education, Canada, 2007.

والتسيير سنة 1870 لينتشر العمل بهذا المبدأ في 1920 ويشمل كل القطاعات في الدولة، ما ميز هاته المرحلة في مجال المقاولاتية هو الإهمال التام لأهمية هذا الأخير في انشاء المؤسسات.

–إ لا أنه وبعد منتصف الثمانينات وبظهور الأزمة الاقتصادية لم تعد المؤسسات الكبرى حلا لأزمتها المالية سوى تسريح عدد كبير من العمال وما نتج عنه من أزمة البطالة، وصعوبة التكيف مع المعطيات الجديدة للبيئة الاقتصادية والتكنولوجية، وقد مثل هذا الأمر نقطة تحول في نظرة الباحثين والجهات والحكومية لمكانة وأهمية المؤسسات الكبرى وإهمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي بدأت من هاته المرحلة ونضلت أهميتها كبديل يمكن اللجوء إليه للخروج من الأزمة التي هزت الاقتصاد الوطني.

ومن خلال ما تقدم يتضح جليا أن بالحديث عن المقاولاتية والمقاول لم يحط بالاهتمام والنضج إلا في فترة التسعينات.

بالرغم من الاهتمام الكبير للمقاولاتية من طرف المختصين إلا أنهم لم يتفقوا على تعريف واحد للمقاولتية، كون تعريفها تطور بتطور الزمن من مع التطور الاقتصادية [1] فهي تغير عملية انشاء مهمة إضافية للمجتمع عبر القيام بمنح الموارد العامة والخاصة معا يهدف استعمال واقتباس الفرص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من بيئة تجعل مبدأ التغيير،لذلك سنعرض تعريف المقاولتية واهم المراحل التاريخي لتطور مفهوم المقاولتية [2]

2- تعريف المقاولاتية:

تعددت تعاريف المقاولاتية واختلفت ولم يتفق على تعريف واحد للمقاولاتية نذكر منها:

*المقاولاتية هي ديناميكية خلق واستقلال فرص الأعمال من طرف فرد أو العديد من الأفراد على خلق مؤسسة جديدة يهدف إلى خلق قيمة . [3]

*المقاولاتية هي محمل المعلومات والمعطيات المؤدية إلى ابراز التقديرات في حسن تسيير مؤسسة ما وذلك انطلاقا من وجود مبادئ ومعطيات المؤسسة.

*ضمان التأقلم مع كل من المحيط الاقتصادي والاجتماعي . [4]

*هي عملية تتميز بالربط بين مكونين أساسيين:

المكون الأول :يتعلق بالمشروع، المحيط والموارد

المكون الثاني :سيكولوجيا المقاول، تعاملاته، مؤهلاته ومحفزاته . [5]

---

[1] معراج هواري، صارة ريغي، مدخل للمقاولاتية، فواصل للنشر والعلام، غرداية، ص14

[2] منصور رقية، خيرة أنفال، دعم وتنمية المقاولاتية الشبابية في أوربا، التجربة الفرنسية نموذجا، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول

[3] منصور رقية، خيرة أنفال، دعم وتنمية المقاولاتية الشبابية في أوربا.

[4] ماضي بلقاسم، بوضياف، بوضياف عمر، ثقافة المؤسسة والمقاولتية، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى وطني حول المقاولاتية 2010 ، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص7.

[5] يحياوي مفيدة، انشاء المؤسسة والمقاولاتية :هل هي قضية ثقافي قضية ثقافية؟ مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول المقاولاتية وفرص العمل أيام 6-7-8- .أفريل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013 ، ص4

*تعني عملية الاستحداث أو البدء في نشاط معين، كما تعني تحقيق السيق في قطاع معين . [1]

*وأعطى الاتحاد الأوربي تعريفا للمقاولاتية سنة 2003 هي الأفكار والطرق التي تتمركز من خلق وتطوير نشاطا ما عن طريق مزج المخاطرة والإبداع والابتكار والفاعلية في التسيير وذلك ضمن مؤسسة جديدة مؤسسة جديدة أو قائمة [2].

*هناك تعاريف أخرى للمقاولاتية باعتبارها فرصة يجب اقتناصها أو باعتبارها ظاهرة تنظيمية.

3-نشأة المقاولاتية:

لقد تطور البحث في مجال المقاولاتية حسب **ثلاث اتجاهات فكرية** وهي:

فإلى غاية الستينات عرف هذا المجال سيطرة الاتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية من الجانب الاقتصادي، ليظهر بعدها اتجاه ثاني إلى جانبه يركز على دراسة خصائص الأفراد وتأثيرها على المقاولاتية ومع بداية التسعينات ظهر اتجاه جديد يتزعمه المسيرون اهتم بدراسة العملية ككل.

[1] عبد الجبار سالمي، التفاعل بين التعليم والمقاولاتية خدمة لاحتياجات السوق، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول المقاولاتية السياسية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013 ، ص4.

[2] مولا يحاجة مباركة، انث جميلة، الرغبة المقاولاتية عند الطلبة، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر في العلوم التجار ية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، جامعة سعيدة2015 2016

الجدول رقم (1) : يوضح نشأت المقاولاتية حسب ثلاث اتجاهات علمية

المقاولة حسب	مفهومها
الاتجاه الاقتصادي	تضمن هذا الاتجاه محاولات عديدة لتعريف المقاول انطلاقا من وظائفه الاقتصادية، مما أدى إلى تطور مفهوم المقاول عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي، حيث استعملت كلمة المقاول سنة 1616 م وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان عمل ما أو مجموعة أعمال مختلفة. وأدخل مصطلح المقاول إلى النظرية الاقتصادية من طرف R.Cantillon سنة 1755 B.Saysسنة 1803 حسبهما. المقاول هو شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة. حسبR.Cantillon :هو شخص يشتري أو يستأجر بسعر أكيد يبيع بسعرغير أكيد. حسب **B.Say :** يقوم المقاول باستغلال المعارف التي يمتلكها العالم من اجل إنتاج سلع ذات منفعة، كما اعتبره وسيط بين المنتجين والمستهلكين تم التركيز في هذا الاتجاه على المقاول في حد ذاته، وذلك بدراسة خصائصه باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي، قامت بدراسة المقاول انطلاقا من الخصائص النفسية الخاصة للإنجاز، والتفوق وتحقيق الهدف والشخصية الوسط العائلي، الذي ينتمي إليه.
اتجاه خصائص الافراد	تم التركيز في هذا الاتجاه على المقاول في حد ذاته، وذلك بدراسة خصائصه باعتبارها وسيلة بمركز من خلالها فهم النشاط المقاولاتي، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول انطلاقا من الخصائص النفسية (الحاجة للإنجاز والتفوق و تحقيق الهدف والشخصية) الوسط العائلي، الذي ينتمي إليه المستوى التعليمي، الخبرة المهنية،السن
المقاولاتية حسب سير النشاط المقاولاتي	في الثمانيات أشارDrucker الى التحول الذي طرأ على النظام الاقتصادي والذي انتقل بفضل روح المقاولاتية من اقتصاد مركز أساسا على المسيرين إلى اقتصاد مبني على المقاولين، حيث أرجع أن أسباب نجاح المقاول يعود إلى أهمية الابتكار والابدا ع لنجاح المؤسسة.

	كما أن هناك مجموعة من النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة لمتغيرواحد ضمن هذا النموذج وهي :البحث عن الفرصة المناسبة، جمع الموارد، تصميم المنتج، انتاج المنتج وتحمل المسؤولية أمام الدولة والمجتمع

المصدر : الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة،2014 -2015 ص3-10

2-1 الاتجاهات المفسرة للمقاولاتية

أصبحت المقاولاتية مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع في معظم البلدان، ومحور أساسي للتطور.

ونمط حياة مختلف يمكن الأفراد من تحقيق رغباتهم ويصبحوا الأكثر استقلالية ومستوى معيشي أفضل.

1-المقاولاتية كظاهرة تنظيمية.

هذا الاتجاه والذي يتزعمه Gartner يعتبر أن المقاولاتية عملية استناد منظمات جديدة، وحتى يتسن فهم هذه الظاهرة يتوجب علينا دراسة العملية التي تؤدي غلى ولادة وظهور هذه المنظمات،بمعنى آخر مجموع النشاطات التي تسمح للفرد باستثناء مؤسسة جديدة . [1]

فحسب هذا الاتجاه تشمل المقاولاتية مجموع الأعمال التي يقوم من خلالها المقاول بتجنيد وتنسيق الموارد المختلفة من معلومات، موارد مالية، بشرية...، وذلك من أجل تجسيد فكرة في شكل مشروع مهيكل وأن يكون قادرا على التحكم في التغيير ومسايرته من خلال أنشطة مقاولاتية جديدة.

ومن خلال ما سبق يمكن أن تعرف المقاولاتية حسب هذا الاتجاه بأنها عملية انشاء مؤسسة من خلال تجسيد فكرة في مشروع.

2-المقاولاتية استغلال للفرص

حسب هذا الاتجاه يعرفVenkatarman المقاولاتية بأنها العملية التي يتم من خلالها اكتشاف وتثمين واستغلال[2] الفرص التي تسمح بخلق منتجات وخدمات مستقبلية والفرص حسبCasson تعني الحالات التي تسمح بتقديم منتجات وخدمات وموارد وأولية جديدة ، بالإضافة أيضا إلى إدخال طرق جديدة في التنظيم وبيعها بسعر أعلى من كلفة انتاجها .ويتم ذلك عن طريق المقاول الذي يعين شخصا قادرا على اكتشاف

[1] Allain E=Fajole, entreprenariat, dumond, Paris, p29

[2] الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014-2015 ص3-10

موارد غير مثمنة، يقوم بشرائها وتنظيمها من أجل إعادة بيعها في شكل سلع ومنتجات مثمنة بشكل أفضل من طرف المستهلكين. [1]

ومن خلال ماسبق يمكن أن تعرف المقاولاتية بأنها استغلال للفرص التي تسمح بتجسيد مشروع.

3-المقاولاتية ازدواجية بين الثنائية (الفرد-خلق القيمة)

حسب هذا الاتجاه يتمحور مفهوم المقاولاتية حول دراسة العلاقة التي تربط بين الفرد والقيمة التي أنشاها ويتزعمه" Bruyat" فبالنسبة إليه يتمثل المو ضوع العلمي المدروس في مجال .فهو يعتبر الفرد شرط أساسي في خلق القيمة فهو عامل رئيسي في الثنائية إذ تقوم بتحديد طرق الانتاج، وبالتالي المقاول هو ذلك الشخص والذي يحدد خلق قيمة لإنشاء مؤسسة جديدة مثلا والذي بدونه لم يكن لهذه القيمة أي تقدم.

يمكن اعتبار أن هذه الاتجاهات متكاملة حيث لا يكفي أي اتجاه لوحده من تعريف المقاولاتية، بصفة عامة يمكن تعريفها كالتالي :المقاولاتية هي مجموعة النشاطات يتم من خلالها انشاء مؤسسة ذات طابع تنظيمي من خلال استغلال الفرص المتاحة من طرف فرد يتمتع بخصائص معينة من أجل تجسيد فكرة مبدعة وبالتالي خلق قيمة[2] .

3-1خصائص وأهمية المقاولاتية:

1-خصائص المقاولاتية

تتميز المقاو لاتية بمجموعة من الخصائص يمكن ايجازها فيما يلي : [3]

*هي عملية انشاء مؤسسة غير نمطية تتميز بالإبداع سواء من خلال تقديم منتج جديد أو طريقة جديدة في عرض منتج أو خدمة ما أو طريقة جديدة في التسويق والتوزيع.

* ارتفاع نسبة المخاطرة لأنها تقدم الجديد وما يرافقها من عوائد مرتفعة في حالة نفاذ المنتج أو الخدمة الجديدة في السوق.

*تحقيق أرباح احتكارية ناتجة من حقوق الابتكار و التي تظهر في المنتج أو الخدمة المعروضة في السوق مقارنة بالمؤسسات النمطية التي تقدم منتجات وخدمات.

*الادراك الكامل للغرض (الحاجات، الرغبات المشاكل، التحديات والاستخدام الأفضل للموارد نحو تطبيق الأفكار الجديدة في المشاريع التي يتم التخطيط لها بكفاءة عالية.

---

[1] Karim Messeghem, L'entreprenariat enquête de paradigme : apport de l'école artrichenne, lcongrès international francophone en entreprenariat et PME, t internationalisation des PME et ses conséquences sur

[2] زايد مراد ، الريادة و الابداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في الملتقى الوطني حول المقاولاتية، التكوين وفرص الأعمال ، كلية علوم التسيير والاقتصاد، جامعة محمد خضر، بسكرة، الجزائر، أيام، ص 06 /07/ أفريل 2010

[3] توفيق خذري، الطاهر بن حسين، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –المسارات و المحددات – الملتقي الوطني حول. واقع و - 06 .ماي 2013 ، ص - 05 افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر . جامعة حمة لحضر. الوادي يومي05

*هي المحور الإنتاجي للسلع والخدمات التي تعود للقرارات الفردية الهادفة للربح.

* هي مجموعة من المهارات الإدارية التي تركز على المبادرة الفردية بهدف الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة والتي تتميز بنوع من المخاطرة.

* الاستخدام الأمثل للمواد المتاحة بهدف تطبيق الأفكار الجديدة في المنظمات والتي يتمم التخطيط لها بكفاءة عالية.

2-أهمية المقاولاتية

تبرز أهمية المقاولاتية من كونهالاقدرة على ايجاد وخلق سلوك إداري يهدف إلى استثمارالفرص لتحقيق نتائج .فالمقاولاتية تتطلب وجود أشخاص مميزين ومبدعين ومغامرين لديهم القدرة على رؤ ية الفرص وتقسيمها.

***الإبداع** :من أهم أسباب نجاح المشروع، فهو الذي يكسبه التميز ويمده طريق النجاح، ويقوم الإبداع على الابتكار وخلق الأفكار الجديدة والتغيير.

***المشاريع الجديدة :**تساهم في تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي من خلال المكاسب المباشرة التي يحققها صاحب المشروع والغير المباشرة التي يكتسبها الاقتصاد المحلي.

توفير فرص العمل : توفير مناصب العمل وتأمين مصادر الرزق، التقليل من العبئ الملقى على الأفراد الباحثين

4-1 مهام المقاولة:

للمقاولة عدة مهام من بينها مهام إجتماعية ، إقتصادية و ثقافية.

1-المهام الإجتماعة : و هي تتمثل في فيما يلي:

-التقليل من البطالة و ذلك بخلق مناصب شغل و تحسين مستوى معيشة الأفراد

-إشباع رغبات و حاجات المستهلكين من السلع و الخدمات

2-المهام الإقتصادية : يمكن حصرها في النقاط التالية:

-زيادة الدخل الوطني وبالتالي الفردي

-زيادة الإنتاج الوطني مما يؤدي إلى التقليل من الإسترداد و زيادة التصدير و بالتالي ربح العملة الصعبة والتقليل من التبعية الخارج

-تمويل خزينة الدولة و ذلك عن طريق دفع الضرائب و الرسوم

-التكامل الإقتصادي على المستوى الوطني

3المهام الثقافية : نذآر منها ما يلي:

–ترقية العامل بالمعرفة التقنية الحديثة لكي يستطيع التحكم في أساليب التكنولوجيا الحديثة

–المساهمة في التزويد بالمعرفة و ذلك عن طريق وجود نوادي علمية و مجلات و جرائد في إطار تكوين و تخصص العمال[1](

1-5أهداف المقاولة:

إذا أردنا حصر دوافع أي فرد لإنشاء مقاولته نجد

1-الهدف الإجتماعي:

–إدراك حاجة المجتمع الضيق إلى سلعة غير موجودة

–إدخال منتوج في مناطق أخرى إلى مجتمعه بدافع الإنتماء لهذا المجتمع

–رفع مستوى معيشة الأسرة و زيادة مصدر دخلها

–تحقيق الأمان الوظيفي

–خلق مناصب شغل جديدة

–الحفاظ على إسم العائلة

–تحقيق ازدهار إجتماعي

- 2الهدف الإقتصادي:

ينشئ الفرد مقاولة عادة من أجل تحقيق الربح النقدي، ذلك أنه السبيل لتحسين المكانة الإجتماعية و الوضعية المالية.

3-الهدف الذاتي :إن إنشاء مقاولة يكون الفرد مالكها يسمح بإبراز طاقته ،و هذا يعتمد عليه إستمرار و نجاح المقاولة،و بالتالي لن يكون العائد الإقتصادي فقط هوسبب الإستمرارية بل آذلك تحقيق طموح الشخص و ثقته بقدراته ، حيث ينتقل الفرد من مرؤوس إلى رئيس و مالك ،و بالتالي يتحرر من القيود و اللوائح التي كانت تحكم سلوآهم المرتبطة بالوظائف التي كانوا يشغلونها و بالتالي يمكنهم برمجة و تخطيط وقتهم وفق مصالحهم و بما يخدم المؤسسة(

المبحث الثاني : اسباب خروج المرأة للعمل

1-2 :لمحة تاريخية عن تطور عمل المرأة .

1-المرأة والعمل :

يعتبر العمل أهم ميدان من ميادين الحياة، فهو الركيزة الأساسية لكل فرد، سواء كان العمل حرفة منزلية أو غير منزلية، ويمكن أن يكون العمل زراعيا أو صناعيا أو تجاريا، فمن خلاله تسير حياة الفرد وتتحدد جوانب حياته. « لقد اختلفت وجهات نظر زعيمات الحركة النسائية إلى أنشطة النساء الاقتصادية على

[1] العربي دخموش : محاضرات في إقتصاد المؤسسة ، مطابع منتوري قسنطينة ، 2005 ،ص6

أنها قياس لحرية المرأة وحقوقها في استثمار رؤوس الأموال سواء كان في الزراعة أو الصناعة والتجارة ويقضي مبدأ المساواة بين الجنسين أن تتمتع المرأة بهذه الحريات والحقوق بنفس القدر الذي يتمتع به الرجل [1] لذا يجب فتح المجال أمام المرأة لإثبات دورها في مختلف الأنشطة ومراعاة مبدأ المساواة بينها وبين الرجل باعتبارها لها حقوق وعليها واجبات. « كما اختلف وضع المرأة من دولة إلى أخرى ومن بلد لأخر، حيث لعبت الثورة الصناعية دورا مهما في إحداث التغيرات الاجتماعية التي أدت بنهوض المرأة في العديد من المجالات، كما أن لظهور الرأسمالية دور كبير في بروز المرأة في مختلف المجالات الاقتصادية، مما اضطر بالمرأة للعمل في المناجم والمصانع، بعدما كانت مقيدة بالأعمال المنزلية [2] ، فالعمل بالنسبة للمرأة أصبح ضروري لها من اجل إشباع حاجاتها وحاجات أسرتها، ونظرا للتطورات التي شهدها العالم والنجاح الذي حققته في المصانع ارتفعت مكانتها في المجتمع وأصبحت تعمل جنبا إلى جنب مع الرجل وإبراز مكانتها ودورها في المجتمع .

فالعمل هو أساس لتكوين علاقات جديدة، فالمرأة لا تشعر بشخصيتها وكيانها إلا إذا أقامت علاقات جديدة، فعن طريقه تؤكد المرأة ذاتها واتصالها بالعالم الخارجي ومواجهة المشكلات مما يدفع بها إلى اتخاذ حلول أكثر ملائمة من الحلول المتبعة في الأسر التقليدية»[3] . ولهذا لم تعد المرأة تخضع كل الخضوع للرجل اقتصاديا واجتماعيا ولكنها خرجت للعمل وأصبحت تشارك في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتغيير نظرة المجتمع لها كما تغيرت نظرتها إلى نفسها .

2-تطور عمل المرأة في العالم :

نتيجة للتطورات والتحولات التي شهدها العالم في زيادة نسبة النساء في العالم سواء في الحياة المهنية أو الاجتماعية، الاقتصادية، شقت النساء طريقهن في حقل العمل .

»إلا أن اغلب النساء كن يواجهن مشكلات، وكانت أهم مشكلة التي تواجهها على الإطلاق هي الاختياربين الزوج والعمل، حيث كان الكثير من أصحاب العمل يرفضون حتى التفكير في استخدام النساء المتزوجات، نظرا لأنهن يهتمون بشؤون المنزل، ومع ذلك فقد تغلبت النساء على هذه المشكلة وتزايد باستمرار نسبة العاملات سواء كان في المجتمعات التقليدية أو النامية، سواء متزوجات أو غير متزوجات، ومع هذا فان المجالات التي تحسنها المرأة وتتناسب معها كثيرة ومتعددة، كميدان التعليم الطب والرعاية الاجتماعية والكتابة والنشر »[4].وما نلاحظه أن المرأة رغم الصعوبات والمشاكل التي تصادفها إلا أنها استطاعت بعزيمتها وإرادتها أن

[1] حسين عبد الحميد احمد رشوان: دراسات في علم اجتماع المرأة، ط2، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، 2011، ص77.

[2] كاميليا إبراهيم عبد الفتاح: سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص50 .

[3] عصام نورسرية: مرجع سابق، ص23 .

[4] حسن عبد الحميد احمد رشوان: مرجع سابق، ص ص 100- 101.

تواجها وتبرز ذاتها في مختلف الميادين، فهي التي تساهم في بناء المجتمع وتسعى إلى نموه وتطوره. « وتعمل على مستوى العالم 27 امرأة من كل 100 امرأة ويكون النساء ثلث القوة العاملة في العالم، ولكن يختلف عدد النساء العاملات من بلد لأخر بحسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومن دولة لأخرى.ففي دول شرق أوروبا يصل عدد العاملات على وجه العموم أكثر من 40% من القوى العاملة (رجالا ونساء)» [1] ، فهذه الإحصائيات تبين لنا مدى تطور عمل المرأة من بلد إلى أخر ومن مجتمع لأخر حيث شهد تطورا محسوسا في عدد النساء العاملات كما استطاعت المرأة أن تظهر في مختلف القطاعات.« ففي دول الاتحاد السوفياتي (القديم) نص الدستور على تساوي الرجل والمرأة في جميع المجالات الاقتصادية، وتشكل الإناث في مهن الطب 8% من المشتغلين بالطب و100% من المشتغلين في التعليم في مراحله الأولى، كما أسهمت المرأة في قيادة الآلات وقيادة السفن.وقد عملت الحرب العالمية الأولى إلى إسراع دخول المرأة في مجال الصناعة لشغل الأماكن الخالية بسبب تجنيد الرجال في الحرب في مختلف نواحي الإنتاج، وبعد عودة الرجال من الحرب أعطيت لهم الأولوية .[2]

فالحرب العالمية الأولى كانت الانطلاقة الأولى والتي كان لها دور كبير في دخول المرأة إلى عالم الشغل، وذلك نتيجة للظروف التي كانت تعيشها في تلك الفترة وكذا نتيجة للثورة مما فتح لها المجال للبروزخاصة المجال الصناعي بسبب تجنيد الرجال في الحرب. فالمرأة أثبتت دورها في مجال الحروب في حالة غياب الرجل .

»أما في انجلترا أدى الانقلاب الصناعي في أواخر القرن الثامن عشر (18) وبداية القرن التاسع عشر(19) إلى تغيرات جوهرية بالنسبة لعمالة المرأة على وجه الخصوص، إذ أدى اختراع الآلة إلى التقليل من أهمية القوى البدنية، الأمر الذي مهد لدخول المرأة ميدان العمل الصناعي بأعداد هائلة، وأقيمت المصانع خارج نطاق البيت حيث لاقت اهتماما كبيرا، بعد أن جندت وشاركت في المظاهرات عام 1928 حتى كسبت المرأة الحقوق المدنية تلك التي يتمتع بها الرجال، وما لبثت أن دخلت ميدان الطب والميدان السياسي، كما حصلت على مقاعد في البرلمان .[3]

وما يمكن قوله أن اختراع الآلة له الدور الأساسي في دخول المرأة ميدان العمل، حيث استطاعت المرأة أن تخرج عن نطاق المنزل وممارسة شتى الأعمال كما استطاعت بذلك أن تحوز على أفضل المناصب وقادرة على إبراز نفوذها وجدارتها.«أما في الولايات المتحدة الأمريكية، تلعب النساء دورا هاما في البناء

[1] عصام نورسرية: مرجع سابق، ص ص 24-23 .

[2] فهمي سامية محمد: المرأة في التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص39.

[3] عصام نور سرية: مرجع سابق، ص25 .

الاقتصادي، وقد ظلت النساء فترة تاريخية طويلة عاملات غير ظاهرات، فالعمل الذي قامت به النساء الاوائل كان هاما لتوطين المناطق الفقيرة في شمال أمريكا، ولم تكن النساء الأوائل في أمريكا مطلقا تغير عمل حيث مارست مختلف الأنشطة سواء الحريفة أو زراعية .[1] «...

ولا شك أن الوطن العربي قد عانت دوله وحكوماته مما خلفه الاحتلال الأوروبي واستنزاف ثرواته وخبراته لفترات طويلة، تركت آثار واضحة على مضمون وشكل أوضاع المرأة العربية التي لها خصوصياتها، خاصة وأن الذي يحكم المجتمع العربي

حفظ من القيم والعادات والتقاليد، ومفهوم العلاقات العائلية والقبلية إلى جانب مفهوم المواطنة .

»فالمرأة الجزائرية قطعت أشواطا طويلة كي تتثبت ذاتها وتفرض وجودها في مختلف المجالات، فكانت في كل الفترات التي مرت بها البلاد عملت ومازالت تعمل وتكافح حيث التحقت بصفوف المجاهدين كعاملة مسؤولة في اللجان السياسية والإدارية، فبعد أزيد من خمسة عقود من تاريخ استرجاع الجزائر لسيادتها تمكنت من تبوأ مكانة محترمة على جميع الأصعدة الاقتصادية، السياسية والثقافية، ولان المرأة لعبت دورا بطوليا جنبا إلى جنب مع الرجل إبان الثورة التحريرية وما تلاها في مرحلة البناء والتشييد، فقد استحقت أن تكون شريكة في التنمية المحلية لبلد مر بعدة مراحل انتقالية طبعتها عدة

تغيرات مجتمعية، وتحديات داخلية وخارجية أثرت فيه سلبا وإيجابا« [2] ونتيجة لهذه الظروف والتغيرات التي شهدها المجتمع الجزائري، الأمر الذي دفع بالمرأة لتحمل المسؤولية تجاه الوطن، والمضي قدما نحو مستقبل أفضل يسوده التماسك

الأسري والاستقرار الاجتماعي، فبعد سنوات من النضال والمطالبة بالحقوق والرغبة في المساواة والتحرر استطاعت المرأة أن تحصل على جملة من المكاسب وتتبوأ أعلى المراتب وذلك بفضل إرادتها وتحريرها من العمل المنزلي، واعتبارها عنصر فعال ومنتج مثلها مثل الرجل .

في المملكة العربية السعودية، طرقت المرأة مجالات عديدة لا تتعارض مع العقيدة وذلك كأعمال الطب والبنوك والتمريض والإعلام والخدمة الاجتماعية، والمنتظر كذلك آن تدخل المرأة السعودية في مجالات أخرى، كموظفات حجز في الخطوط السعودية وموظفات إدارية في الرئاسة العامة برعاية الشباب بعد إنشاء أقسام نوادي خاصة بالسيدات، كما لا يقتصر دور المرأة على الوظيفة العامة في القطاع الحكومي أو التوظيف في القطاع الخاص، ولكن عدد منهن وإن لم يكون كبيرا ولكنه يتزايد بصفة مستمرة وذلك من النساء صاحبات الأعمال والمشاريع يعملن بحسابهن الخاص 1.5% .[3] فالمرأة السعودية استطاعت

[1] محمد سيد فهمي: مشاركة المرأة في مجتمعات العالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص160 .بتصرف.

[2] سامية حسن الساعاتي: المرأة والمجتمع المعاصر، إبداع المرأة شكاوي المرأة، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص45 .

[3] سامية حسن الساعاتي ، المرجع السابق، ص ص 45- 46 .

اثبات دورها في مختلف المجالات، وأصبح لها دور مهم خاصة في مجال الأعمال الحرة وهناك تزايد في عدد النساء صاحبات المشاريع .

وفي مصر لا تقتصر عمالة المرأة على النساء الموظفات أو المشتغلات بمهنة أو عمل ما، ونظرا لما مرت به المرأة المصرية من أعمال داخل المنزل، إلا أن مع ثورة1919 وخروج المرأة للعمل والمشاركة الوطنية تفجرت مسألة عمل المرأة وارتبطت بالتعليم ، كما أقرت بخروج المرأة للعمل وطبقت ذلك على نفسها [1] .

فمصر فتحت مجالا واسعا أمام المرأة حيث أمنت بقدراتها وكفاءاتها فبذلك لا يقتصر عملها في مهنة أو عمل واحد بلاستطاعت أن تشغل عدة مجالات وفي نشاطات مختلفة .

وعليه فالعمل في وقتنا الحالي أصبح مجرد مصدر للإيراد فحسب بل هو مظهر للنشاط الإنساني، فهو يعني بالنسبة للكثير من الشعوب الكرامة والشرف والاستقلالية الذاتية وتحقيق مكانة في المجتمع،فالفرد الغير العامل يشعر دائما بفراغ في حياته، مما

دفع مجموعة من النساء منهن الأرامل والمطلقات وحتى العازبات والمتزوجات إلى اقتحام عالم الشغل، على الرغم من النظرة التقليدية السلبية اتجاه عمل المرأة, إلا أنها اليوم استطاعت إبراز نفوذها وجدارتها من أجل إشباع حاجاتها وحاجيات أبنائها وأسرتها .

2-2أسباب ودوافع خروج المرأة للعمل :

لقد تعددت الأسباب والدوافع التي دفعت بالمرأة للولوج في عالم الشغل، سواء كانت منها أسباب اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية، ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون الحاجة المادية هي التي تدفع بالمرأة للخروج إلى العمل، بالإضافة إلى تفتح كل مجالات الأنشطة[2] الاقتصادية على جنس الإناث. « فقد أثبتت الكثير من الدراسات أن خروج المرأة للعمل كانت الدوافع الحقيقية إليه الحاجة الاقتصادية، والمقصود هنا بالحاجة الاقتصادية هو حاجة المرأة الملحة والشديدة لكسب قوتها بنفسها أو لحاجة أسرتها لدخلها والاعتماد عليه في معيشتها.حيث تبين استفتاء "بيديون" عام 1952 الذي اجري في الولايات المتحدة الأمريكية على 3800 سيدة أن (75%) من هذا العدد يعملن من أجل مساعدة الأسرة ، منه نفهم أن السبب والدافع الأساسي لخروج المرآة للعمل في اغلب الحالات هو الدافع الاقتصادي الأساسي لخروج المرأة للعمل في اغلب الحالات، من خلال إشباع حاجتها وحاجات أفراد عائلتها .

[1] حسين عبد الحميد احمد الرشوان: مرجع سابق، ص109 .

[2] نعامة سليم: سيكولوجية المرأة العاملة، دار وفاء للنشر، القاهرة، بدون سنة ،ص 46 .

ولا شك أن الدوافع الاقتصادية مرتبطة بالأساس الطبقي، ذلك أنها أكثر الحاجات لدى الطبقات الدنيا، وبعض من الطبقات الوسطية، فمعظم النساء العاملات يصرفن مرتبهن على مصاريفهن الشخصية، والباقي يصرف من أجل الحاجيات المنزلية مثل :

مرض الأطفال، الدروس الخصوصية..» [1] وهناك أيضا من القطاعات التي تعمل بها المرأة لان دخلها يعتبر الدخل الأساسي للأسرة، فهو عماد الأسرة في الإنفاق .

وعليه تختلف دوافع وأسباب خروج المرأة للعمل من حالة إلى أخرى وذلك حسب الظروف سواء الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها المرأة إلا أن هدفها الاول والأخير هو الوصول إلى إشباع حاجياتها وحاجات أفراد أسرتها وكذا تحقيق الأمن والاستقرار الأسري .

ومنه نجد أن العامل النفسي، أي الرغبة في تحقيق الحاجات النفسية من دوافع خروج المرأة للعمل، فان ممارسة مهنة معينة يمثل مصدر فخر واعتزاز ووسيلة لإثبات الذات، الدور والمكانة في المجتمع، واعتبارها فرد نافع وعنصر مؤثر يجب أن يحض بالاحترام والتقدير الذي يليق به.« ولا شك أن المرأة بعد اهتمامها بالجانب المادي لتحقيق الحاجات البيولوجية، فلاشك أنها تبحث عن تحقيق حاجات أرقى وأسمى من تلك الحاجات البيولوجية، باعتبار إن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه لا يستطيع أن يعيش منعزل عن باقي أفراد المجتمع، وهذا ما يجعل المرأة من خلال حصولها على مهنة قد تسعى إلى تحقيق العديد من الحاجات النفسية المرتبطة أساسا بالمثيرات البيئية الاجتماعية بما في ذلك الرغبة في تحقيق الذات والحاجة إلى التقدير والاحترام، وكذا الحاجة إلى الرفع من مستوى تقدير الذات من خلال نظرة المجتمع الايجابية للمرأة العاملة، وتحقيق الدور والمكانة المرموقة في المجتمع .[2]

وما يمكن الإشارة إليه أن العمل وسيلة لتأكيد الشخصية واكتساب المكانة، فهو وسيلة لتأكيد شخصية المرأة وأهميتها كفرد في المجتمع له حقوق وواجبات، والدور الذي يلعبه في حياتها وما يمكن أن يحققه من إشباع حاجياتها الاجتماعية،لذلك تعددت الأسباب التي أدت بالمرأة للخروج إلى العمل سواء الاقتصادية أو الاجتماعية منها وحتى النفسية، كما تغيرت النظرة السلبية للمجتمع نحو تشغيل المرأة، فمهما اختلفت العادات والتقاليد إلا أنها فرضت نفسها وأصبحت عنصر فعال يساهم بشكل كبير في بناء المجتمع وازدهاره ةوالمشاركة والسعي في الرقي به في شتى المجالات وأكثر من ذلك أصبحت ظاهرة عمل المرأة طبيعية تستوجب التثمين والترقية.

2-3تطور عمل المرأة في الجزائر :

لقد تميز عمل المرأة في الجزائر بعدة مراحل بها على مراحل الزمن، نتيجة للتحولات والتطورات التي شهدها المجتمع الجزائري أثناء وبعد الاحتلال، رغم كل هذا إلا أنها استطاعت أن تواجه كل التحديات

[1] نعامة سليم، مرجع سابق، ص25 .

[2] عبد النور ارزقي: مرجع سابق، ص96 .

والصعوبات نتيجة للظروف التي عاشتها إبان الثورة، رغم ذلك أثبتت وجودها مما جعل بذلك لها حقوقها وواجباتها والمشاركة في جميع المجالات والميادين .

3-1عمل المرأة قبل الفترة الاستعمارية :

لقد مرت المرأة في هذه الفترة بعدة مراحل شهدتها من فترة إلى أخرى، « واهم ما ميز عمل المرأة الجزائرية قبل الاستعمار أنه كان سائدا على النظام الأبوي، الذي كان يفرق بين المرأة والرجل من حيث المكانة والدور، فقد كان الرجل هو الوصي التام والمكلف بشؤون المرأة حيث أنها تعتمد على أبيها في احتياجاتها إلا أن تنتقل إلى بيت زوجها ومن ثمة يتحمل مسؤولية الإنفاق عليها»[1] ، فكان عملها منحصر فقط في الأعمال المنزلية، وتدبر شؤون البيت وتربية الأطفال ورعايتهم، كما اعتنت بنظافة بيتها وبذلك لم يتسنى لها في هذه الفترة الخروج من البيت والعمل خارجا. « إضافة إلى ذلك أدت خدمات دينية واجتماعية وخيرية، فهي التي توزع الأوقاف على الفقراء والمساكين، وتوزع الكتب على المساجد ومراكز التعليم، كما تقوم على الطرق الصوفية، في حين أن دورها في الحياة الثقافية كان محدودا في إبداعها في مجال النسيج والطرز والحياكة والصياغة، فهي التي كانت تنتج الزرابي، المناديل والبرانيس وبها اعتبرت منتجة ومستهلكة، وكل هذا من أجل مساعدة الأسرة وتغطية حاجاتهم [2] وبهذا يكون عمل المرأة الجزائرية في القديم ليس منحصرا فقط على العمل المنزلي، بل أنه تجاوز ذلك إلى الأعمال الخارجية للقيام بأعمال أخرى مثل جني الثمار والنسيج...، وذلك يندرج ضمن علاقة تضامن وتماسك أفراد الأسرة فيما بينها ومساعدة بعضهم البعض في تلبية وتبادل الحاجيات، ومنه كان للمرأة أن تشارك الرجل في مختلف النشاطات من أجل مواجهة صعوبات الحياة وتجاوزها .

3-2عمل المرأة أثناء الفترة الاستعمارية :

نتيجة للأوضاع السياسية والاجتماعية التي فرضها الاستعمار الفرنسي على المجتمع الجزائري وعلى حياة المرأة في شتى مجالات نشاطاتها الاجتماعية والثقافية، قام الاستعمار بهدم البيئة الاقتصادية والاجتماعية للعائلة الجزائرية وما خلفه من أثار الاستيلاء على أراضيها وثرواتها وخيراتها .

»وأمام هذه المعانات والأوضاع إلا أن المرأة اضطرت للخروج والبحث عن العمل، حيث كانت مشاركة المرأة قوية في الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي وتحمل كل مسؤوليات وأعباء الأسرة والحفاظ عل وحدتها ومكانتها وكذا سد حاجياتها رغم الظروف الصعبة التي عانتها في تلك الفترة ومشاركة أخيها الرجل في الحرب والوقوف إلى جانبه. حيث اتخذت شكلين مختلفين: المشاركة الضمنية: وهي تلك

[1] بني يمينة: "المرأة الجزائرية"، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة، العدد3 ، الجزائر، 2000 ص215 .

[2] نفس المرجع، ص215 .

المشاركة غير المباشرة التي تتمثل في موقفها الايجابي كمسؤولة عن مقومات الأسرة وعاداتها وتقاليدها الروحية والحضارية»[1] ، حيث قدمت من خلالها المرأة خدمة الثورة في جبهة التحرير الوطني، مما جعلها قاعدة خلفية للكفاح المسلح من خلال التضحيات التي قدمتها .

»المشاركة الفعلية: وعي عبارة عن المشاركة المباشرة، وظهرت خلالها المرأة الجزائرية بانخراطها في صفوف جبهة التحرير الوطني، فكانت المناضلة في اللجان السياسية والإدارية والفدائية والمجندة في صفوف جيش جبهة التحرير الوطني والمرشدة

الاجتماعية»[2] . ومن خلال مشاركتها هذه استطاعت المرأة أن تكون سندا قويا للرجل في الأرياف والمدن وفي مختلف المجالات التي اقتحمتها، وكان دورها مميز وفعال في الثورة التحررية وذلك من خلال العمل الباهر الذي قدمته سواء كمجندة في الجبال أو كزوجة تعيل الأبناء وتربيتهم بالإضافة إلى القيام بمظاهرات والوقوف أمام المستعمر ومواجهته، إلى جانب مساهمتها في إعداد الملاجئ للثوار وتقديم إعانات لهم، إضافة للعمل الفلاحي الذي كانت تقوم به جنبا إلى جنب مع الرجل وتربية المواشي .

3-3 تطور عمل المرأة الجزائرية بعد الاستقلال :

بعد الاستقلال عرفت الجزائر تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة حيث كان لها تأثير كبير على وضع المرأة في الأسرة والمجتمع، فبعد الاستقلال توجب على القادة الجزائريين رفع التحدي والبدء في تشييد جزائر جديدة متخلصين من شوائب الاستعمار، فسياسة الدولة وعملية البناء والتشييد، يجب أن تكون حسب الوضعية الجديدة التي يعيشها الجزائريون، «فالمستعمر بعد خروجه ترك الجزائر تتخبط في الفقر والأمية، وممارسة الأعمال الدنيا، فعمدت الدولة للاهتمام بالتعليم كأساس لبناء جزائر الغد، فكان لقانون إجبارية التعليم لكل الجنسين،فبعد الاستقلال انتهجت الجزائر النهج الاشتراكي فجعلت البنية الاقتصادية للبلاد مبنية على أساسا المؤسسات العمومية، فعملت على فتح أبواب مؤسساتها لجميع أفراد المجتمع بتأهيل أو بدون تأهيل، وكان دخل فرد واحد يكفي لإعالة الأسرة مما لا يضطر لخروج المرأة للعمل[3] فنتيجة لما خلفه الاستعمار الفرنسي عملت الجزائر على إعادة النظر في العديد من القضايا وذلك من أجل بناء الدولة الجزائية وفتح آفاق جديدة .

ولكن مع تغير الأوضاع الاقتصادية في سنوات السبعينات والتي نتج عنها التسريح المكثف للعمال، أصبحت الأسرة الجزائرية تواجه ضغوطات اقتصادية، اضطر بسببها مسؤول الأسرة قبول خروج الزوجة أو الأخت أو الابنة للعمل من أجل مساعدته

[1] عبد النور ارزقي: المرأة والشغل منشورات دار أسيرم البويرة، الجزائر،2014 ،ص ص159-158 .

[2] نفس المرجع ، ص 159 .

[3] الطاهر زرهوني: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص44.

في مصاريف المنزل، خاصة وأنها قطعت شوطا من التعليم ليؤهلها للبحث عن عمل والخوض في غماره، كما ساهمت الدولة وبشكل كبير في توعية وتوجيه الفكر الشعبي لتقبل الأفراد عمل المرأة ومدى فائدته للأسرة والمجتمع والاقتصاد الوطني .

حيث أكدت كل القوانين على تساوي المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط، كما منحت الانتخاب والترشح منذ الاستقلال، كما أحيطت المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بالتزامات دولية، حيث صادقت الجزائر على كل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان عامة وتلك المتعلقة بحقوق المرأة خاصة .

هذا كله أدى إلى الحضور المتزايد للمرأة في مختلف القطاعات، الصحية، التعليم، القضاء،... كما أن النساء عند دخولهن سوق العمل استطاعت أن تتواجد حتى في المصانع» [1]، وما نلاحظه أن المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة عرف تحولا

واضحا حول وضعية المرأة في عالم الشغل واقتحامها لسوق العمل في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، حيث أصبحت جزءا مهما من رأس المال البشري ومدى أهميته بالنسبة للأسرة والمجتمع وأصبحت شريك أساسي في التنمية .

2-4أثر عمل المرأة على الأسرة والمجتمع :

يعتبر عمل المرأة ضرورة اجتماعية واقتصادية خاصة في عصرنا الحالي، عصر التقدم والتطور التكنولوجي، فالعمل يوفر للمرأة ولأسرتها دخلا ماديا في إشباع حاجياتها وحاجيات أسرتها، كما ينمي شخصيتها والثقة بالنفس وتحقيق مكانة مرموقة في المجتمع .

»فعمل المرأة لا ينحصر على ذاتها وأسرتها فحسب، بل يعتبر الوسيلة الأساسية لتنمية المجتمع وتقدمه من خلال اقتحامها لمختلف المجالات، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية، فعمل المرأة في المنزل يعد عملا منتجا، وغاية العمل فيالأسرة

والهدف منه هو زيادة الإنتاجية بمختلف أشكالها، فالمرأة التي تختص بتربية أبنائها والعناية بهم فهي بذلك تقوم بعمل منتج، وأثبتت العديد من الدراسات أن عمل المرأة في الأعمال المنزلية عمل شاق متطلب جهدا ووقتا كبيرا وطويلا، لذا يجب الاعتراف بمساهمة المرأة في التنمية ولدورها في العملية الإنتاجية وإمكانية تطوير هذا الدور وتكثيفه« [2] .(

[1] الطاهر زرهوني: مرجع سابق، ص43 .

[2] إحسان محمد الحسن: مرجع سابق، ص 80.

ولذا فالتطور الاجتماعي الحاصل والتقدم الذي شهده العالم فرض على المرأة العمل خارج المنزل لتشارك هي الأخرى في النهوض بالمجتمع وبناء أجياله، فلا يمكن أن نتجاهل ما تقوم به على أرض الواقع كما لا يمكن مواكبة الحياة دونها فهي الخلية

الأساسية وهي نواة المجتمع، فما نلاحظه اليوم هو تغيير النظرة السلبية نحو خروج المرأة للعمل إلى نظرة إيجابية وكذا الإعتراف بدورها ومكانتها في المجتمع، هذا ما ساعدها للخوض والولوج في مجال الأعمال الحرة وإثبات ذاتها وذلك نتيجة لثقة المرأة بنفسها وكفاءتها وقدراتها التي تملكها .

2-5:المعوقات والعراقيل التي تواجهها المرأة العاملة :

هناك الكثير من المعوقات والعراقيل التي تواجهها المرأة العاملة باقتحامها عالم الشغل ، ومن بين هذه المعوقات نجد المتاعب التي تواجهها المرأة والتي تتمثل في تشعب ما بين الأعمال المنزلية وعملها خارج البيت في نفس الوقت، مما شكل لديها صعوبة التوفيق بين الدورين وخاصة في الوقت الذي لا تتوفر فيه التسهيلات الكافية لها .

»وكذا من الصعوبات يجب إيجاد دخل للتكفل بالأطفال، بالرغم من أن الدولة أنشأت مؤسسات للتكفل بالأطفال مثل: رياض الأطفال، دور الحضانة إلا أنها مازالت تواجه عراقيل مما يتسبب في عرقلتها ولجوئها إلى كثرة الغيابات مما يؤثر في مسارها المهني، أو مما يرغمها على ترك العمل وبالتالي نقص كفاءتها وخبراتها المهنية،كما نجد كذلك صعوبة حصول المرأة على عمل بسبب المنافسة القوية للرجل، رغم احتمال تساويها مع الرجل في التعليم والمؤهلات. » [1]، وبذلك تكون المرأة خارج نطاق العمل أو قبولها مناصب لا تتوافق مع ميولاتها وخبراتها أو قبول العمل ولو بأجر زهيد، وذلك فقط من أجل تلبية وسد حاجياتها وحاجات أسرتها، « بالإضافة إلى ذلك نجد ندرة برامج التنمية المخصصة للمرأة سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، فلا توجد دراسات كافية تدلنا على ماهية الإحتياجات الخاصة بالمرأة والتي في ضوئها يمكن أن تحدد الوسائل التي تمكن من تعميم برامج تدريبية لتأهيلها للقيام بدورها في التنمية، أو ربما يرجع ذلك إلى عدم الاعتراف الرسمي بقدراتها في المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية« [2] .

ويعد هذا من بين أهم المشكلات التي تعاني منها المرأة، لذا يجب على الدولة وبمختلف مؤسساتها فتح برامج التدريب والتكوين لأجل تكوين المرأة وتأهيلها لشغل مناصب تتلاءم وكفاءتها المهنية ومنه إثبات دورها والمساهمة في عملية التنمية للبلاد،كذلك نجد من بين هذه المعوقات أيضا التي تصادفها المرأة في مجال العمل » النظرة السلبية للمجتمع نحو عمل المرأة، حيث تواجه المرأة الكثير من المعاكسات من طرف أفراد المجتمع واعتبارها مخلوق ضعيف مقارنة بالرجل وأن وظيفتها هو القيام بالأعمال المنزلية دون غير» [3]، وهذا ما لا تقبله المرأة إذ سعت محاولة إلى إثبات دورها من خلال مشاركتها في مختلف

[1] رمضان السنوسي: دور المرأة في التنمية، ط1، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، 2004، ص72.
[2] نفس المرجع، ص73.
[3] كاميليا إبراهيم عبد الفتاح: مرجع سابق، ص55.

الميادين وفرض نفسها ومكانتها في المجتمع وذلك بصد كل الفجوات التي يمكن أن تقف في طريقها والاعتماد على نفسها .

وكذلك نجد من بين هذه المعوقات الثقافية والاجتماعية هو ما تتعرض له المرأة من طرف أفراد المجتمع ونظرته لها على أنها مخلوق ضعيف لا تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وهذا راجع لعدم الإعتراف بقدراتها وكفاءاتها، بالإضافة إلى بعض الممارسات المجتمعية المخالفة لمبدأ المساواة في العمل، حيث أن هناك تناقض واضح بين القوانين والتشريعات المتعلقة بالمرأة والممارسات الفعلية وذلك نتيجة لمعايير ثقافية سائدة في المجتمع، ففي كثير من الأحيان نجد هناك تفرقة بين الرجل والمرأة سواء في تحديد الوظائف أو أداء الأعمال، كما نجد أن من المشاكل التي تواجهها المرأة مشكلة القيادة في مناصب العمل، حيث أنها تواجه صعوبة تحمل المسؤولية والإدارة وخاصة أن غالبا ما لا يتقبل الرجال رئاسة النساء لهم في مجال الشغل وحتى رفضهم لذلك مما يؤثر سلبا على نفسية المرأة وعلى إنتاجيتها .

خلاصة

يتضح مما تم طرحه والتطرق إليه في هذا الفصل أن ظاهرة المقاولة لم تكن وليدة الصدفة، وإنما هي ظاهرة تدخلت فيها مجموعة من العوامل والظروف المجتمعية والاقتصادية التي ساهمت في بروز المقاول بشكل عام، والمرأة المقاولة بشكل خاص، وأصبح من الضروري إدماج العديد من النساء في النشاط المقاولاتي، على اعتبار أن المرأة تمثل أحد الركائز الاساسية في الوصول إلى النمو والتقدم وتحقيق التنمية الاجتماعية .لقد تبين أن هناك تطور مميز في مشاركة المرأة ودخولها عالم المقاولاتية، انطالقا من المواثيق الدولية التي ساهمت بشكل فعال في تمكين المرأة المقاولة وإعطائها حقوقها مساواة بالرجل، وذاك من أجل تحقيق الرقي والازدهار وتحسين المستو ى المعيشي، وبالتالي فالجزائر تعد من الدول التي قدمت والزالت تقدم وتوفر الامكانيات الالزمة لهذه الفئة لاجل بلوغ الاهداف المرجوة.

المرأة اليوم استطاعت أن تفرض نفسها وتثبت وجودها ومكانتها في المجتمع، رغم كل الصعوبات والعراقيل التي تصادفها في حياتها اليومية والمهنية، كما ساهمت أيضا بطريقة فعالة في إحداث التغيير على مختلف المستويات، وخاصة مع ظهور برامج ومراكز تهتم بدعم وتشجيع المرأة بالدخول واقتحام عالم الشغل .

ورغم أن الجزائر مرت بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى نهايته، ورغم كل الظروف التي عاشتها جراء الاستعمار، إلا أنالجزائر بعد الاستقلال قدمت مجهودات كبيرة في مجال ترقية المرأة وإعطائها حقوقها كاملة، كما أن النساء الجزائريات ورغم الظروف الصعبة التي عاشتها إلا أنهن أثبتن أنفسهن بتحدي كل الصعاب والخوض في غمار العمل من أجل بناء جزائر جديدة، كما لا ننسى دور الدولة حيث أصبحت تهتم بفئة النساء من خلال البرامج والمخططات التي تقدمها من اجل دعمها للمشاركة فالتنمية، وتشجيعها على العمل من اجل النهوض بالوطن والرقي به .

الفصل الثالث:

التوجه المقاولاتي للمرأة وأثره في تنمية المجتمع

تزايد مؤخرا الاهتمام بالنشاط المقاولاتي خاصة المقاولة النسوية كما أوضحت أحد الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية الاجتماعية و خلق مناصب عمل إضافة الى تحقيق الثروة والابداع و الارتقاء بالمستوى المعيشي فهي من أبرز أنواع المقاولات التي تسعى الدولة الى تطويرها و ذلك بتشجيع التوجه المقاولاتي لدى المرأة. فالمرأة صاحبة الاعمال أثبتت حظورها كفاعل ناشئ و مؤثر في الواقع الاجتماعي و الاقتصادي للبلاد و اختارت عالم المخاطرة و بعث المشاريع الخاصة ,كما أصبحت قضية التنمية الاجتماعية محور اهتمام العديد من الدول، باعتبارها المنهج الحتمي والمسار الوحيد الذي يجب أن تنتهجه تلك الدول للخروج من دائرة التخلف، وتحقيق معدلات نمو محسوبة ومدروسة لناتج القومي، مما يحقق ارتفاع مستويات المعيشة وتحقيق التقدم المنشود، ولقد نجم عن هذا الاهتمام المتزايد عوامل عديدة يتمثل أهمها في معاناة شعوب الدول النامية من المشكلات المتفاقمة الناجمة عن التخلف والحرمان وعدم إشباع الحاجات الأساسية والضرورية لهم .وكذلك التقدم العلمي وتقنياته وظهور الأفكار التي تطالب بضرورة تحقيق مستويات معيشية مرضية لشعوب الدول النامية بالإضافة لاهتمام الحكومات بقضايا التنمية والإنتاج لتحقيق أقصى إشباع ممكن لاحتياجات افراد مجتمعاتهم وحل مشكلاتهم، والتي انعكست على تحديد أهداف ومنطلقات التنمية الاجتماعية ومبادئها ومجالاتها وكذلك مراحل التخطيط لها.

المبحث الأول : التوجه المقولاتي للمرأة

1-1 ماهية التوجه المقاولاتي *(L'intention entrepreneuriale)*:

تزايد مؤخرا اهتمام الباحثين بموضوع التوجه المقاولاتي للأفراد، نظرا لكونه مرحل قبلية للعمل المقاولاتي، فمن المهم معرفة أهم الأسباب والدوافع التي من شأنها حث الفرد في ظروف معينة، على احتيار المقاولة كمسار مهني، وارتأينا قبل التطرق لمختلف التعريفات التي قدمها الباحثون للمفهوم، أنه من المهم أولا تجزئة العبارة والتعريف بكل شق منها على حدا وذلك لمعرفة أصلها اللغوي.

فأصل كلمة التوجه (L'intention) نجده في اللغة اللاتينية [1] وبالضبط من كلمة

tensio المشتقة من فعل < intendre >حيث <tendre > تعني يميل أو يتجه

أما اصطلاحا :تعني يتجه نحو شيء ما.

وحسب ما ورد في القاموس العربي ، فترجم المفهوم بعدة مصطلحات منها النية، القصد، العزم، والاتجاه.

وتعرف كذلك"بالإرادة المتجهة نحو هدف معين " ، وأعطى العديد من الباحثين تعريفات لماهية التوجه المقاولاتي، نذكر منها:

[1] 3 جروان السابق، " قاموس الكنز الوسيط :فرنسي -عربي"،) بيروت :الناشر غير معروف،1985

Bruyat(1993)وBrid(1992) اللذان عرفا التوجه المقاولاتي بأنه إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة [1]

ويرى K.E.Learned أن مواجهة الفرد لبعض الظروف، وبتفاعلها مع الخصائص النفسية للفرد وخبراته المهنية أو المقاولاتية من شأنه تحريض توجهه نحو المقاولة [2].بالنسبة لJ.M crant(1996) . هو قرار الفرد حول احتمال الانتقال في يوم من الأيام نحو العمل المقاولاتي

ويفسر كل منJ.–P. SABOURIN et Y.GASSE توجه الأفراد نحو المقاولة بوجود الكثير من المستبقات والاستعدادات

أماP.DAVIDSON فيربط التوجه المقاولاتي أساسا بالقناعات الشخصية، والمقاولة هي أحسن خيار له. [3]

ويؤكد كل من J.VESALAINEN et PIHKALA على أن التوجه المقاولاتي هو قبل كل شيء إرادة شخصية، لكنه يعتمد على المتغيرات الظرفية.

ويؤكد الباحث Tounèsفي دراسته، أنه وبالرغم من أن التوجه المقاولاتي هو إرادة فردية تسجل ضمن مراحل معرفية وإدراكية، لكنها تابعة للظروف الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية.

كما نلاحظ فهناك العديد من التعريفات الممكنة لمفهوم التوجه المقاولاتي، وهي تختلف حسب نمط المدرسة التي استخلصت منها، فبعض الباحثون يتحدثون عن قرارات الفرد، وآخرون يتحدثون عن إرادة أو حالة فكرية،

والبعض الآخر يدققون في تكوينها، أما البعض الآخر فلا يقومون بذلك .لكن الجميع يتفقون حول وضع التوجه(L'intention) في فكر وذهن الفرد الذي يقوم بتطويرها ومن ثم ربطها بالنتيجة التي هي الانتقال لتنفيذ المشروع.

2-1 تعريف المقاولة النسوية :

إذا أردنا تعريف المرأة المقاولة فهو لا يختلف عن التعريف الذي أعطي للمقاول الرجل .ونظرا لتعدد التعريفات التي أعطيت للمقاول مما صعب علينا عملية اختيار التعريف المناسب إلا انه يود تعريف استعمله العديد من الباحثين لتعريف المقاول (ة) الذي يشمل مختلف الخصائص التي أعطيت له (لها) .

فيمكن تعريف المرأة المقاولة بأنها " :المرأة التي تكون لوحدها أو برفقة شريك أو عدة شركاء، وقامت بتأسيس أو شراء أو ورثت مؤسسة، حيث تتحمل مسؤوليتها المالية، الإدارية والاجتماعية، وهي تساهم

[1] Azzedine Tounès : " L'intention entrepreneuriale des étudiants le cas Français",d'aprés les 3éme journées entrepreneuriale (Ouargla : Université de KASDI MERBAH, le 11-12 Avril 2006), p.1.

[2] Moreau, Op.Cit., p.3.

[3] Tounès 2003, Op.Cit., p.54.

يوميا في تسييرها الجاري(...) ، كما أنها شخص يتحمل المخاطر المالية لإنشاء أو الحصول على مؤسسة، وتديرها بطريقة إبداعية وذلك عن طريق تطوير منتجات جديدة ودخول أسواق جديدة [1]."

وأصبح معروفا حاليا، وفي العالم أجمع، أنه لا يمكن تحقيق التقدم و التطور بإقصاء المرأة التي تمثل نصف المجتمع وقد تم الإقرار بهذا رسميا خلال محاضرة الأمم المتحدة بمناسبة السنة الدولية للمرأة .

ولكن وعلى الرغم من أن عدد النساء يشكل نصف سكان العالم، إلا أن نسبة مشاركتهن في الحياة العملية جد محدودة .حيث سجل سنة 1985 ، حسب إحصائيات المكتب الدولي للعمل ISTRAW و (BIT) [2] أن نسبة مشاركة النساء هو ثلث الفئة العاملة.

و أن ضعف مشاركة النساء في الحياة العملية، يختلف حسب الجهات والبلدان، والذي يعكس تكثير العوامل الديمغرافية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية. [3]

1-3أهمية المقاولة النسوية

للمقاولة النسوية أهمية كبيرة تكمن في:

امتصاص البطالة وتأمين فرص عمل جديدة : تؤدي المشروعات المقاولاتية دورا مهما في خلق فرص عمل جديدة، حيث تؤدي رائدات الأعمال دورا رئيسيا في امتصاص البطالة، إذ أن تكلفة فرص العمل فيها تقل عن متوسط تكلفة العمل في المنظمات الكبيرة، أي أن تكلفة فرصة العمل في المنظمات الكبيرة هي أضعاف التكلفة في المنظمات الصغيرة، الأمر الذي يعكس الدور الإيجابي لها، ويعزز قدرتها على توظيف الأيدي العاملة وبموارد مالية محدودة نسبيا.

–المساهمة في تشغيل المرأة :تلعب المرأة المقاولة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تلائم عمل المرأة، تلائم عمل المرأة، مما يدعم دور المرأة في تكوين الدخل وكذلك تساعد في بناء الاقتصاد الوطني.

إذ تلعب المقاولة والأعمال الصغيرة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالخياطة، صنع الحلويات التقليدية ...الخ.

–الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن :يعد وجود نساء مقاولات ومنظمات صغيرة في الاقتصاد الوطني إحدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان، وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن التي تتركز فيها عادة منظمات كبيرة .لذا لا بد من وجود برامج تنموية تساعد على التخفيف من الفقر والبطالة،

---

[1] Rapport du groupe-conseil sur l'entrepreneuriat féminin , Les défis des entrepreneures (Quebec : Groupe-Conseil Sur L'entrepreneuriat Féminin ,2000), P.9.

[2] United Research and Training Institute for Advancement of Women.

[3] . ايمون باتلر :**مدخل الى ريادة الأعمال**، ترجمة محمد مطيع، المركز العربي للأبحاث، الرباط، 8084 ، ص ص26828

وتعمل على بناء طبقة متوسطة في الأرياف بدلا من الهجرة إلى المدن حيث التلوث والضغط على خدمات البنية التحتية، ولا يكون ذلك إلا عن طريق الاهتمام بالمقاولين والمنظمات الصغيرة، والتعاون مع الهيئات والمؤسسات الدولية المختلفة.

– المساهمة في تحقيق تنمية المجتمع :حيث تعد رائدات الأعمال ومن خلال مشروعاتهن قادرات على تهيئة تنمية إقليمية كفؤ متوازنة، يساعدها في ذلك استغلال الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة، وعدم الحاجة إلى بنية تحتية كبيرة مما يجعلها تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية . [1]

كما تساهم المرأة المقاولة في تنمية المجتمع من خلال الدخل المناسب لها والذي يمكن الأسرة من تحقيق متطلباتها والارتقاء بمستويات معيشتها وممتلكاتها، ويحقق هذا بدوره الأمن الاقتصادي، بالإضافة إلى تنمية أساليب الإنتاج وتطوير تقديم الخدمات، كذلك استغلال الموارد والمواد المتاحة في البيئة المحلية نتيجة اعتمادها على الأسواق المحلية، وأيضا فالمقاولة النسوية أسلوب متميز لإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع عن طريق إتاحة الفرص للجميع، وكذلك المحافظة على استمرارية المنافسة في الأسواق وكسر النمط الاحتكاري الذي تمارسه المؤسسات الكبيرة بفضل الإبداع والابتكار الذي تظهر به منتجات المقاولة [2]

1-4-مميزات المقاولة النسوية:

اهتمت العديد من الأبحاث بمميزات المقاولة النسوية، وهذا من خلال التمييز بين ثلاث عناصر [3]هي:

صفات المرأة المقاولة، خصائص المؤسسات المسيرة من طرف النساء، وطريقة دخولهم في الأعمال.

والنتائج تختلف وتبرز حسب نوع التكوين المزاول، نسبة المشاركة في الشبكات، والتمويل.

فيما يخص صفات المرأة المقاولة، فمعظم الدراسات أجمعت على أنها :

-أصغر سنا بالمقارنة مع الرجال.

-غالبا ما تلتحق بمجال المقاولة بعد قضائها لفترة من البطالة (تربية أطفالها،... الخ) ، أو نتيجة مشاكل واجهتها داخل المؤسسات التي كانت تعمل(مشكلة السقف الزجاجي والصراعات .....) .

-هن أقل كفاءة من الرجال، ويملكن خبرة مهنية أقل في تسيير المؤسسات أو في قطاع النشاط الذي تعمل به.

-أقل كفاءة على المستوى المالي، ألتسييري أو المقاولاتي

---

[1] . مصطفى كافي، يوسف كافي :**إدارة المشاريع الريادية وحاضنات الأعمال**، الدار الجزائرية، الوارق للنشر والتوزيع، الجزائر، 8080 ، ص65

[2] بلقاسم بودالي" :**المقاولاتية كآلية تمكن المرأة المبادرة من إنشاء مؤسسات صغرة"**، مجلة شعاع للدراسة الاقتصادية، المجلد6 ،العدد 4 المركز الجامعي تيسيمسيلت، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، الجزائر، 8084 ، ص22

[3] Constantinidis Christina et Cornet Annie, "Les femmes repreneuses d'une entreprise familiale : Difficulté et stratégies", d'après le 8éme CIFE PME, Op.Cit., p.6.

أما بالنسبة لخصائص المؤسسات المسيرة من طرف النساء، فهي عادة تتميز بما يلي:

-المؤسسات أقل سنا وحجما بالمقارنة مع تلك التي يمتلكها الرجال، سواء في حجم الممتلكات، المبيعات أو العمال.

-يتمركز نشاطهن حول قطاعات النشاط النسوية ذات النمو المنخفض، مثل التجارة بالتجزئة والخدمات، وقليلا ما يوجد نساء يمارسن نشاطهن في مجال التصنيع، النقل أو التحويل.

-النساء المقاولات لا يفضلن أن يكون لهن شركاء، على عكس الرجال.

-أما فيما يخص النجاعة، فالنتائج تتنوع حسب تعريف النجاعة، فإذا قسنا النجاعة على أساس معدل بقاء المؤسسة فوجد أن نجاعة المؤسسات المسيرة من طرف النساء أكبر من الرجال .أما إذا قيست النجاعة على أساس نجاح المؤسسة فالنتائج متناقضة، أما إذا كان المؤشر هو النمو أو المر دودية فالنتائج متماثلة تقريبا، لكنها تنخفض إذا أخذنا حجم المؤسسة كمؤشر.

أما فيما يخص الطرق التسييرية المتبعة، فهي تتميز بما يلي:

-تفضل النساء الهيكل التنظيمي الأفقي ونمط تسييري مرن، وتشجع على المشاركة، تقاسم السلطة والمعلومة.

-بالإضافة للأهداف الاقتصادية، فمعظم النساء تمنح أهمية كبرى للأهداف الشخصية والاجتماعية، بمعنى توجههن أقل تجاه تنمية حجم المؤسسة، وهذا بسبب عدم المخاطرة، وتخصيص وقت أكبر للواجبات العائلية.

وفي دراسة تحليلية قام Léonard Greenhalgh[1] أستاذ في مدرسة الإدارة التجارية بجامعة Damouth وفي دراسته عن الصفات الضرورية للتفاوض الناجح، اكتشف بأن سلوك الرجال المقاولين والنساء المقاولات جد مختلف، حيث يسعى الرجال للكسب مهما كانت الأحوال، وهنا كما يؤكد الباحث أساس المشاكل في عالم الأعمال؛ أما النساء فعلى العكس فيسعين من وراء التفاوض للحصول على علاقات دائمة وتعكون مربح لكلا الطرفين.

وفي هذه النقطة تضيف Barbara Grognan المرأة المقاولة التي قامت بتأسيس Western Industrial Contractors بأنه " :إذا كان بوسع المرأة أن تقنع ولديها اللذان عمرهما 4 و 6 سنوات،

[1] Diane Chamberlin Starcher, " Femmes entrepreneurs : catalyseurs de transformation", d'après EBBF : The European Baha I Business Forum., traduction française : Pierre Spierckel, Paris, 1996 , p .16.

بأن قطعة الحلوة التي بيدها هي لأحدهما فقط، فبامكانها التفاوض في أي عقد عمل كان " [1] .وهنا تؤكد على القدرات التفاوضية التي تمتلكها المرأة.

و تشير فقط بأن كل هذه الخصائص والمميزات لشخصية المسيرة ومؤسستها، من شأنها التكثير على المستوى التمويلي، المشاركة في الدورات التكوينية، والاستعانة بالتنظيمات الخاصة لدعم المقاولة .حيث غالبا ما تستخدم النساء مدخراتهن الخاصة عند بدء نشاطهن، أو الاستعانة بقروض تحصل عليها من محيطها .ونادرا ما تلجأ للشبكات الخاصة للدعم التي تساعد على توفير المعلومة وعرض الفرص الممكنة؛ وقليلا ما تتابع النساء تكوين خاص وتكميلي في مجال تسيير المؤسسات، أو الالتحاق بالتنظيمات المساعدة على المقاولة، وهذا بسبب نقص معلوماتهن حول الهياكل والمساعدات الموجودة .

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على تطور المقاولة النسوية

إن دخول المرأة لميدان المقاولة لا يعتمد فقط على الحصول على الموارد المالية ووسائل الإنتاج، بل يتحدد أيضا بمجموعة من العوامل الثقافية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، التي من شأنها تشجيع أو تقليص الاستعدادات المقاولاتية عند المرأة، والتي نحللها كما يلي: [2]

1-1العوامل التي تعيق المقاولة النسوية

.1العوامل الاقتصادية :منها:

أهم عامل يمكن أن يدفع المرأة لإنشاء مؤسسة أو استغلال نشاط اقتصادي هو الفقر .حيث العديد من النساء اللاتي يقطن بمناطق متدنية المستوى المعيشي، يقررن استغلال معارفهن للحصول على دخل أفضل وتحسين شروط المعيشة لعائلاتهن، وهذا بالرغم من عبء المهام المنزلية، وضيق الوقت.

الحصول على التمويل هو عامل اقتصادي آخر يمكن أن يشجع أو يقلص المقاولة النسوية .حيث عادة ما تتميز المؤسسات التي تملكها النساء بحجم صغير وبوسائل مالية قليلة، مما يعيق تطورالمؤسسة، لهذا تعتمد النساء على التمويل الذاتي أو التمويل العائلي .مع العلم، أنه في الظروف الحالية، لا يوجد أي قانون يمنع تقديم القروض للنساء، رغم هذا، فعدد النساء المتحصلات على القروض أقل بالمقارنة مع الرجل، وغالبا ما يكون السبب متعلق بغياب الضمانات.

.2العوامل الثقافية :منها:

تعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة : إن التوزيع الطبيعي للأدوار ما بين الرجل والمرأة، عادة لا يشجع المرأة ولا يوفر لها الوقت اللازم لقيادة مؤسسة، فالتوفيق بين مختلف أدوارها، وعدم التوفر الدائم

[1] " Si vous pouvez faire accepter à vos enfants de quatre et six ans qu'un seul aura le bonbon que vous avez, vous pouvez négocier n'importe quel contrat ".

[2] 3 AMAPPE et OXFAM –QUEBEC Avec le soutien de l'UNIFEM, Etude d'identification d'activités économiques potentielles pour les femmes au Maroc : Etude pilote dans les provinces de Tétouan, Chefchaouen et Ifrane", (Maroc :AMAPPE et OXFAM-QUEBEC, 2001), pp.18-28.

للوسائل التي تخفف من عبء هذه المسؤوليات، يمثل عائق كبير لتطور المقاولة النسوية، وبالتالي فأهم عامل مؤثر بالنسبة للمرأة الوقت وهو جد محدود.

السلوكات المقولبة (Les stéréotypes):إن السمعة الجيدة للمرأة والتي هي امتداد لسمعة عائلتها، هي من القيم الرئيسية في مختلف المجتمعات العربية والإسلامية على وجه الخصوص، لذا فلها أثر كبير على مواقف المرأة وتصرفاتها ، وعلى طبيعة النشاط نفسه إن كان يليق بالمرأة ومقبول بالنسبة لها .

على سبيل المثال ففي بعض المناطق (الريفية) فالمرأة لا تلقى تشجيعا لممارسة الأنشطة التي تتطلب التنقل الدائم وكثرة اللقاءات بالرجال .بالإضافة لذلك، هناك بعض الأنشطة التي تعتبرخاصة فقط بالرجال، مثل تلك التي تستدعي استعمال الآلات من الحجم الكبير؛ وحتى النساء أحيانا لا يجدن أنفسهن قادرات على القيام بمثل هذه النشاطات.

غياب نماذج لمقاولات ناجحات :فغياب نماذج لنساء مقاولات يمثل أيضا عاملا مفسر لضعف ميل النساء لإنشاء مؤسسات.

حيث وجد أنه كلما كانت النساء المقاولات بارزات في المجتمع ، كلما شجع هذا بقية النساء على الدخول لمجال المقاولة

*الاستعدادات الشخصية :*إن أحد أهم العناصر التي تؤثر على الأشخاص عندما يريدون الاستثمار في أحد الأنشطة من النوع الاقتصادي هو الثقة، والتي تقصد ثقة المحيطين بالشخص، ثقة العملاء بالإضافة للثقة بالنفس. وهذه الأخيرة تعتبر فجوة عند النساء، حيث المجتمع لا يشجع تطوير الاستعدادات و التوجه نحو المقاولة عند البنات.

كما أن روح المقاولة يتطلب حب المخاطرة، التجديد، القدرة على التأقلم (مع المحيط وحاجيات الزبائن)، اقتناص الفرص (بمعنى إمكانية الحصول على المعلومة)،... الخ.

إذا فالمحيط العائلي يلعب دور جد مهم على هذا المستوى، مع ذلك فيمكن اكتساب كل هذا بالخبرة وقيادة نشاط اقتصادي.

.3العوامل التأسيسية:

وهنا نتحدث عن توفر أو عدم توفر خدمات الدعم لإنشاء المؤسسات، وخاصة الخدمات التي تُعنى . باحتياجات المرأة وتكون متكيفة مع قدراتها ، بمعنى تراعي ضيق وقت النساء، والمستوى التكويني لكل واحدة .

بالإضافة لذلك، فعدم مراعاة الفروقات بين المرأة والرجل في جميع النواحي (عدم إمكانية الاستفادة من نفس البرامج، والمشاركة في نفس الشبكات،...الخ) هو عائق كبير لتطور المقاولة النسوية، بما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار حاجيات المرأة.

لذا فالبرامج الحكومية وغير الحكومية(مثلONG) الموجهة لدعم إنشاء المؤسسات من طرف النساء، تؤثر وبشكل كبير على التوجه المقاولاتي للمرأة.

.4العوامل القانونية:

وهنا نتحدث عن القوانين والتشريعات، ففي بعض البلدان يوجد بعض المواد التي تحد من حرية المرأة في استعمال أملاكها، أو الحصول على قروض دون وجوب الرجوع إلى الزوج وأخذ موافقته (بمعنى اعتبار المرأة دائما كقاصر في هذه الناحية) .وهذا من شأنه التسبب في عائق كبير يحد من حرية المرأة في التصرف (مثال ذلك تصريح الحصول على جواز السفر إلا عن طريق موافقة الزوج، وضرورة وجود محرم في حالات نادرة (العربية السعودية) وهذا يضع المرأة في موضع غير متوافق مع التسيير الجيد للمؤسسة.

.5العوامل التربوية :ومن العوامل المؤثرة في هذه الناحية نجد:

تمدرس البنات: حيث في بعض البلدان، وبالرغم من المجهودات المبذولة منذ سنوات لتشجيع تمدرس الأطفال من الجنسين، إلا أن نسبة التمدرس عند الإناث أقل بالمقارنة مع الذكور، وهذا بسبب عوامل هيكلية (مثل غياب التجهيزات، عدم توافق البرامج مع المحيط، الفقر،... الخ)،وأخرى ثقافية (ثقل الأعمال المنزلية، مراقبة سلوكات البنات، منع دخول الإناث للأمكنة العمومية، عدم قبول الاختلاط، ...الخ).

الأمية :وهذا خاصة بالنسبة للمناطق الريفية، حيث نجد نسبة الأمية مرتفعة نسبيا بالمقارنة مع المدن . وتعتبر الأمية ونقص التكوين عوائق كبيرة أمام تطور المقاولة النسوية، وهذا نظرا لكون مثل هذه الوضعية غالبا ما تمنع النساء من الحصول على المعلومات الضرورية التي تمكنها من اقتناص الفرص المعروضة .وهي أيضا تبعدهم عن برامج التكوين التي تمكنهم من تحسين الإنتاج والمردودية.

كذلك تسبب الأمية صعوبات عل مستوى تسيير المؤسسة، وتبقي النساء مرتبطات كليا بالغير. وهذا الاعتماد على الغير يولد شعور بعدم الأمن ونقص الثقة بالنفس.

.6العوامل السياسية:

وهنا نتحدث عن دور ومجهودات الدولة، فيما يخص الترقية النسوية، والمساواة بين الجنسين (رغم أن معظم البلدان و الجزائر من بينهم، قاموا بالتوقيع على اتفاقية المساواة بين الجنسين [1] Beijing بالاضافة لرصد برامج خاصة تساعد على تشجيع الأفراد والمرأة على وجه الخصوص على الدخول في مجال المقاولة.

[1] 1 Voir : RAPPORT DE LA QUATRIÈME CONFÉRENCE MONDIALE SUR LES FEMMES : Beijing, 4-15 septembre 1995, Nations Unies; New York, 1996

.7العوامل الأخرى الملائمة لتطوير المقاولة النسوية:

أهم عامل لتطو ير المقاولة النسوية، هو النساء في حد ذاتهم ، بمعنى مدى تقديرهن للفائدة المحصلة من المقاولة، الجدية في التفكير بالمقاولة، حب الإنشاء والإبداع، القدرة على التغيير لتلبية حاجيات عائلاتهم والتكيف معها .

فكما لوحظ في المناطق الفقيرة، فغالبا ما تبادر المرأة في القيام بنشاطات لإعانة عائلاتهم واستطاعت بعض النساء فرض نشاطهن والنجاح فيه، وتزايد تفهم أزواجهن لهذا النجاح من خلال ما يمكن توفيره من موارد مالية،وأصبح ينظر إلى عمل المرأة بمنظور مغاير تماما للوضع الأول.

العوامل التي تعيق المقاولة النسوية

كما رأينا من خلال العنصر السابق، فهناك عدة عوامل تؤثر على تطور المقاولة النسوية، وهي تضم أيضا عوامل تعيق تطورها، وسنحاول في هذا العنصر تلخيص أهم العوامل المعيقة للمقاولة النسوية، ولكننا سنقسمها ضمن مراحل المسار المقاولاتي، بمعنى العوائق التي تعترض المقاولة النسوية، سواء في مرحلة ما قبل الانطلاق أوبعدها، و التي تختلف تبعا لعدة متغيرات.

فحسب بعض الأبحاث والدراسات[1] التي أجريت في هذا المجال، قسمت العوائق إلى أربعة مجموعات، عوائق عامة، وهي التي تعاني منها النساء عند إنشاء مؤسسة (معرفة الفر ص وإرادة إنشاء مؤسسة)،و العوائق الخاصة بتسير مؤسسة صغيرة وعوائق خاصة بتوسيع وتطوير المؤسسة.

.1العوائق العامة :ومنها:

غياب نموذج مقاول لتقليده :حيث وجدت الدراسات، أنه يوجد رابط قوي بين وجود نموذج مقاول في المحيط وبروز مقاولين جدد(Shapero et Sokol).

كما وجد أن جنس المقاول– النموذج –له تكثير كبير، حيث يتأثر الأفراد في طموحاتهم واختياراتهم بأشخاص من نفس جنسهم، بمعنى المرأة تتأثر أكثر بالمرأة المقاولة، ونفس الشيء بالنسبة للرجل.

و في نفس السياق، وجد أن التكثير يكون بشكل أكبر في حالة وجود تشابه بين المقاول النموذج والفرد المقلد له، لذا يعتبر وجود آباء (الأب للرجل و الأم بالنسبة للمرأة) في مجال المقاولة، أكثر تكثير او إقناعا (وهذا بفرض وجود تماثل كبير بين الفرد وأبيه).

وبما أن دخول النساء لمجال المقاولة ليس من فترة طويلة، لذا فنادرا ما نجد نموذج لمقاولات من الأجل الإقتداء بهن و هذا من شأنه التكثير على رغبات النساء و توجهاتهم لاختيار دخول في مجال المقاولة

نقص الخبرة :إن الخبرة الملائمة عنصر ضروري في جميع مراحل المسار المقاولاتي، أي منذ تحديد الفرص إلى غاية التسيير الفعلي للمؤسسة.

وحسب نظرية رأس المال البشري، فكلما كان هذا الأخير يتكون من أفراد ذو مستوى علمي مرتفع،

[1] Rapport de l' OCDE , Op.Cit., pp.40-49.

كلما ساعد ذلك على تنفيذ المهام المطلوبة بشكل أفضل، مع العلم أن رأس المال البشر ي يتكون من المعارف والقدرات التي تساعد الأفراد على اكتشاف واستغلال الفرص.

لذا، تختلف استعدادات الأفراد في اكتشاف واستغلال الفرص حسب مستوى رأس المال البشري، وذلك من ناحية الحصول على مختلف المعلومات وطرق تحليلها المختلفة .فاكتشاف واستغلال الفرص يعتمد بشكل كبير على الخبرات السابقة المحصلة خلال الدراسات والحياة العملية.

رغم أن ما لوحظ في البلدان الصناعية هو أن معظم النساء المقاولات غير حاملات لمؤهلات جامعية، وإن كانوا كذلك، فغالبا ما يكون امتلاك الثروة هو الدافع لإنشاء مؤسسة.

بالإضافة لذلك، فالأفراد الذين يتمتعون بخبرات ومستوى عالي، تعرض أمامهم فرص جد مغرية للحصول على عمل، مما يبعدهم عن إنشاء المؤسسات، إلا في حالة إدراك أولئك الأفراد أن فائد تكمن في مجال المقاولة.

غياب الشبكات المفيدة والوضع الاجتماعي :غالبا ما يكون للمرأة شبكة علاقات ضيقة ومحدودة مقارنة مع الرجل، وهذا ما يفسر تعذر انتمائها لبعض الشبكات الاجتماعية (Réseaux) وحتى في حالة انتمائها لها، فتكون طبيعتها مختلفة عن تلك التي ينتمي إليها الرجال، حيث عادة ما تنتمي النساء إلى شبكات تكون مكيفة لتحقيق أهداف مرتبطة بالمهام العائلية، مما يصعب كيفية الحصول على المعلومات والوسائل الضرورية لإنشاء مؤسساتهن

كما تكمن أهمية المركز الاجتماعي في تحديد نوع الشبكات التي ممكن أن تنخرط فيها النساء، بالإضافة للدعم الاجتماعي والعلاقات الخاصة التي تمنح الفرد الدعم المعنوي، الإقناع الاجتماعي، والخبرة غير المباشرة التي من شأنها أن تدفع الفرد أو تبعده عن مجال المقاولة والنجاح فيه .فبالإضافة لما يمكن أن تقدمه هذه الشبكات من دعم مادي أو مالي (مثل الخبرات، المعارف، التشجيع، الأفكار،...الخ)، فلها تكثير على شعور الأفراد بالثقة في النفس (من خلال نماذج المقاولين المحاكاة)، وعلى مستوى السلوكات المتبناة في هذا المجال

غياب الموارد المالية :فكما نعلم، فأي شخص يريد إنشاء مؤسسة، فيجب أن يمتلك السيولة الكافية لذلك، والمرأة لا تتمتع ممارسة عمل دائم لتأمين مسارها المهني، بالإضافة لفرص التوظيف المعروضة أمام النساء التي تتميز بقلتها، وفي حالة وجودها تكون في قطاعات لا تدفع أجور مرتفعة أو بوقت جزئي، و هذا لا يشكل أساس ملائم لادخار مال شخصي .خاصة وأنه غالبا ما تفضل النساء ولعدة أسباب، أن تنشأ مؤسستها من مدخراتها الخاصة أو من أموال تحصل عليها من محيطها الاجتماعي وعلاقاتها الخاصة وكما نعلم، فقيمة أموال بدء المشروع هي التي تحدد نوع الفرص المستغلة، والتي تختلف حسب حجم الأموال المسخرة لها .وعليه، فكلما كانت الأموال المستعملة قليلة أدى ذلك لاستغلال فرص أقل جاذبية، وفي حال استغلال فرص تتطلب أموال أكبر، يؤدي ذلك لضرورة إيجاد تمويل خارجي، والذي نعرف صعوبته خاصة في ظل غياب الضمانات اللازمة.

*ضرورة القيام بعدة نشاطات في آن واحد :*عائق آخر يمنع المرأة من إنشاء مؤسسة، وهو كما يصنفه

الباحثون من أهم العوائق، ألا وهو نقص الوقت بمعنى وجود مهام أكثر استعجالية .فعلى النساء الاهتمام بجميع الأعمال المنزلية وتربية الأطفال، مما يعني عدم امتلاكها للوقت الكافي لتطوير قدراتها المقاولاتية، أو تطوير مؤسستها إن كانت موجودة.

وبسبب نقص الوقت، فلا يمكنها التنقل لمكان آخر للتفاوض مع المؤسسات، البنوك والمصادر التمويلية الأخرى، من أجل الحصول على الاستشارات والمعلومات حول القروض، كما لا يمكنها ذلك من المشاركة في دورات تكوينية، ولا حتى في البحث عن الموردين والعملاء.

وأثبتت الدراسات بأن مشكلة نقص الوقت تشكل عائق لغالبية النساء، وفي أغلب البلدان، وهذا بمنء عن الوضعية الاقتصادية لها.

.2العوائق الخاصة بإنشاء مؤسسة:

وهنا بتعلق الأمر بالتمويل الخارجي ومشكلة التمييز بين الجنسين .فعادة النساء يمتلكن أصول مالية أقل مقارنة مع الرجال، مما يلزمهن ضرورة إيجاد وسائل إضافية، حتى وإن تعلق الأمر بمشاريع لا تتطلب حجم استثمار كبير.

وهنا تبرز إشكالية التفريق في المعاملة مابين الأفراد على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، وذلك فقط بسبب جنس طالب القرض،،–بالرغم من انهم لا يقرون بذلك–، ويبررون أحيانا هذه الأفعال لعدم امتلاك المرأة للضمانات الكافية التي تشجع على منحها التمويل اللازم، وأحيانا أخرى يرجعونه لسبب استثمارها في مجالات غير معروفة ومألوفة بالنسبة للبنوك (خدمات الأشخاص، المساعدات،...الخ) .

وحتى إن حاولت . الحصول على التمويل اللازم من خلال شبكة علاقاتها الشخصية، فغالبا ما تجد صعوبة في تحقيق ذلك .

وبالرغم من بروز بعض الحلول في بعض البلدان، مثل القرض المصغر، الذي نشأت فكرته من أجل تخفيف جزء كبير من الفقر، من خلال تقديم خدمات مالية للعائلات ذات المدخول المنخفض ويعوضهم . بذلك عدم إمكانية استفاد من خدمات البنوك والمؤسسات المالية .

ورغم فكرة هذا النوع من القروض، إلا أن نجاعته لم تثبت في بعض الحالات، أين يكون النشاط في المناطق ذات الكثافة السكانية الضعيفة، أو المناطق الريفية، حيث تتميز المداخيل بالموسمية.

.3العوائق الخاصة بتسيير مؤسسة صغيرة:

كما سبق الإشارة، فالنساء لا يستطعن اقتناص نفس فرص الأعمال مثل الرجال، وهذا راجع لعدة عوامل، لكن السؤال المطروح هو :ما الذي يحدث لتلك النساء اللاتي يتخطون كل هذه الصعاب، ويصلن الى تسير مؤسساتهن الخاصة ?

فكما أظهرت الدراسات، فالاختلافات بين الجنسين توجد أيضا على مستوى السلوك والنواتج المالية (الدخل الشخصي وإيرادات المؤسسة)، حيث وجد أن النساء المقاولات يتصرفن بطرق مختلفة، و يحققن دخول أقل بالمقارنة مع الرجال.

كما انهن مجبرات يوميا على مواجهة الأحكام المسبقة عليهن سواء كان ذلك من ،طرف العملاء، الموردين أو البنوك،...الخ، حيث غالبا ما يذكروهن بأنهن مختلفات عن الر جال، ولو كان ذلك من داعي المدح أو لتهنئتهم على النجاح كونهن نساء

ومن العوائق الأخرى، نجد صعوبة التوفيق بين العمل الخارجي وواجبا العائلية التي يمتلكها الزوجان، فغالبا ما يكون دور المرأة فيها ثانوي، ماعدا المؤسسات كثيفة المعرفة، مثل المكاتب القانونية والنشاطات الموجهة للخدمات مثل التوزيع.

.4العوائق الخاصة بتطوير المؤسسة:

إن أهم مشكل يواجه سيدات الأعمال، هو عدم قدرتهن على توليد النمو لمؤسساتهن ، خاصة في رقم الأعمال، ويمكن أن يكون نقص التحفيز هو أحد الأسباب، نظرا لثقل الواجبات العائلية التي غالبا ما تعيقهن لمتابعة استثماراتهن وتطوير مؤسساتهن

كذلك نقص التمويل يقودهن لاستغلال فرص أعمال أقل جاذبية، وهذا يؤثر فيما بعد على النمو المستقبلي للمؤسسة .فعادة، المؤسسات التي تنطلق بموارد أكبر هي التي يكون لها حظوظ أكثر في النجاح،سواء كان هذا من حيث استغلال الفرص الأحسن، أو في اختراق السوق الذي يحتاج لموارد مالية للحصول على عدد أكبر من العملاء.

وبالرغم من وجود مختلف هذه العوائق، إلا أن بعض النساء مالكات المؤسسات، استطعن مقاومتها، وحققن النمو لمؤسساتهن ، واستطعن بذلك جذب الممولين وزيادة الاهتمام بهن، وهذا ما تفسره كثرة الدراسات والأبحاث المقامة مؤخرا حول موضوع المقاولة النسوية، وتكثيره على اقتصاديات البلدان، كما يمكننا أن نلمس الأهمية أيضا من خلال نشأة العديد من الشبكات والمنظمات الخاصة بالنساء سيدات الأعمال، وتسطير برامج خاصة وتكوينات متخصصة من أجل تحسين ورفع كفائتهن

2-2 الحوافز التي تدفع المرأة للمقاولة

هتم العديد من الباحثين في دراساتهم بتحديد العوامل التي تدفع الأفراد لاختيار المقاولة كنشاط، واتفقت العديد من الأبحاث على وجود بعض النقاط المشتركة في اختيارات الأفراد.

وهدفنا في هذا العنصر، هو القيام بمسح لبعض الدراسات التي ناقشت الموضوع، خاصة في إطار المرأة موضوع البحث، حيث وجدت هذه الدراسات أن هناك العديد من الأسباب التي من أجلها تقرر المرأة إنشاء مؤسسة.

ففي دراسة أجريت بالمغرب[1] حول المقاولة النسوية، وجدت أن هناك صنفين من العوامل التي تدفع المرأة لإنشاء مؤسستها الخاصة، هما المحفزات الاجتماعية الاقتصادية، والمحفزات الشخصية.

.1المحفزات الاجتماعية الاقتصادية:

هذه المحفزات ترجع أكثر لشعور إجباري، أكثر منه كاختيار شخصي .فالنساء يقمن بإنشاء مؤسسات خاصة بهن لأن ليس لهن عمل، وكذلك :

–تلبية لحاجات أساسية متعلقة بالبقاء.

[1] AMAPPE et OXFAM ,Op.Cit., p.14-15.

-الحصول على دخل.

- رفع قدرتهن الشرائية

-تحسين الشروط المعيشية.

2.المحفزات الشخصية:

وهناك نساء أخريات يخترن إنشاء مؤسسة خاصة بهن دون شرط أن تكون وضعيتهن الاقتصادية هشة .

وهذا تلبية لمحفزات شخصية مثل:

-تحسين نوعية المعيشة.

-إثراء حياتهن الاجتماعية بمضاعفة المقابلات والاتصالات .

-للانشغال بفعل شيء.

-لإعطاء قيمة للعلم، والقدرات المكتسبة بالتكوين والخبرة.

- للانفتاح(Pour s'épanouir).

-للحصول على الاستقلالية الذاتية.

وحسب دراسة أخرى للنساء المقاولات في الكامرون [1]، وجدت بأن الدوافع التي تحفز المرأة للمقاولة تنقسم إلى حوافز مهنية، حوافز شخصية، حوافز مالية، حوافز تقنية وحوافز تجارية.

وهي كما يلي:

الحوافز المهنية :فهي عموما تخصا لإطارات والموظفين الذين يرغبون في تغيير نشاطهم .وغالبا ما تختار النساء مجال المقاولة كمسار مهني ثاني، وهذا بعد انتهائها وإتمامها لنشاطاتها العائلية

الحوافز المالية :وهي تخص النساء الشابات المتحصلات على شهادات، واللاتي يمارسن هذا النشاط بعد نهاية دراستهن، أو نتيجة فترة طويلة من البطالة، لكن الأعمال التي تقوم بها عادة ما تمارسها في منزلها، وهي أعمال صغيرة، أو غير قانونية.

الحوافز التقنية :وهي تخص المقاولات اللاتي لهن خبرة في المجال ويرغبن في التحول الى قطاع يشهد نمو بالإضافة للمهندسات اللاتي يردن إبداع منتج جديد، أو أسلوب عمل جديد.

[1] Gérard Tchouassi , " Eveil entrepreneurial, engagement et coaching des femmes en création d'activités entrepreneuriales au Cameroun", d'après le 4éme congrés de l'Académie de l'entrepreneuriat <l'accompagnement en situation entrepreneuriale : pertinence et cohérence ?> (Sénat Paris : (n.pub.), 24 et 25 novembre 2005) , p.10-11.

الحوافز التجارية :وهنا تحفز خاصة المقاولات اللاتي يرغبن في استغلال فرص عمل، أو سوق معينة (Créneau- porteur).

الحوافز الشخصية والعائلية :وهذا من خلال تكوين شبكة علاقات، تحقيق الذات، الإبداع، المسؤولية، التضامن، حب التحرر والاستقلالية الذاتية.

وأهم محفزات المرأة الكامرونية لإنشاء نشاطات مقاولاتية هي:

-حب المقاولة والاستقلالية.

- مقابلة نماذج ناجحة(success stories)

-إنشاء أعمالها الخاصة.

-تقديم فرصة.

-تحقيق فكرة جديدة.

وحسب دراسة أخرى[1] وجدت أن المرأة تقوم بإنشاء مؤسستها الخاصة تبعا لعدة أسباب، سواء كانت شخصية أو ناتجة عن ظروف خارجية إيجابية أو سلبية، و نقصد بالعوامل السلبية مجموعة العوامل التي تبعد وتدفع النساء عن مسار المقاولة، أما العوامل الإيجابية هي العوامل التي تجذبهن نحوها

أ . *العوامل الدافعة (السلبية) :*وهي تضم الحاجة للنقود، غياب هياكل للتكفل بالأطفال دون السن الأدنى، شروط عمل غير مقبولة، نشاط يحتاج لتوقيت جد مضغوط وغير مريح لها، اختلاف كبير للأجور بين النساء والرجال (عدم إمكانية الادخار)، التمييز في منح المناصب والحرمان من الترقيات، وفي بعض الدول تعتبر نسبة البطالة العالية كمحفز.

ب . *العوامل الإيجابية :*وهي التي تجذب المرأة للمقاولة، وتكمن في:

-وجود إمكانيات سوقية، تحقيق قطاع معين لنسب كبيرة من الفوائد، أهداف اجتماعية، إمكانية التحكم في الوقت، دخل أكبر واستقلالية مالية، النمو الشخصي والرضا في العمل.

وخلافا عن الرجل، فمثلا تصنف النساء في ألمانيا الربح في المرتبة الرابعة والخامسة بعد الرغبة في الاستقلالية الذاتية وتطوير أفكار خاصة.

أما حسب دراسة أخرى تمت بكندا[2] ، قاموا من خلالها بصبر آراء لتحديد الدوافع التي من أجلها يريد الأفراد إنشاء مؤسساتهم الخاصة، فكانت معظم الإجابات تركز على الميل ليكون قائد نفسه، ورؤية تطور مؤسسته .وفي المستوى الثاني نجد الحافز هو إمكانية إنشاء عمله الخاص.

---

[1] Starcher, Op.Cit., p. 12-13.

[2] Rapport du groupe-conseil sur l'entrepreneuriat féminin , Op.Cit., p.11.

وفي صبر آراء آخر، وجد أن محفزات الرجل تختلف عن محفزات المرأة، حيث حوالي % 50 من الرجال يميلون للسبب الأول، أما النساء فبنسبة % 40 يجدون أن هذا الاختيار سببه هو الحصول على عمل.

وفي دراسة أخرى [1] تناقش نفس موضوع البحث لكن دون التفريق بين جنس الأفراد، صنف الباحث من خلالها مجموعة العوامل التي تؤثر على اختيارات الأفراد لإنشاء مؤسسة، إلى صنفين كما يلي:

أ .العوامل الدافعة :وهي مجموعة الدوافع التي تتفاعل عند الشخص خلال المسار المقاولاتي القبلي (بمعنى قبل الإنشاء الفعلي للمؤسسة)

ويقسم الباحث هذه الدوافع إلى:

أ –1 .دوافع إقتصادية :ويمكن تلخيصها في دافع واحد ألا وهو تعظيم الربح (الدخل)

لكن وجدت الدراسات مؤخرا، بأن الربح ليس الدافع الوحيد لإنشاء مؤسسة.

أ –2 .الدوافع النفسية :وهي تنتج لحدوث اضطرابات في الحياة اليومية للفرد .ومن بين هذه العوامل،

يؤكد الباحث على عامل "الانشقاقات النفسية"(ruptures psychologique) ا لتي تؤثر بشكل كبير على نفسية الفرد، حيث يضيف ويقول أنه لكي يتجه الفرد نحو مسار المقاولة، فلا بد أن تتدخل في حياته إثارة نفسية قوية، أو حدوث اضطراب في محيطه، أو يتلقى صدمة في حياته الخاصة أو المهنية.

مثال ذلك :عدم الأمن الاجتماعي، الإهمال، حرمان من الحياة الاجتماعية و الاقتصادية، أزمة انقطاع أو عدم الرضا في العمل، انفصال عائلي، هجرة.

ويشير الباحث في هذه النقطة، بأن مثل هذا الانشقاق النفسي، يولد شعور بالذنب، حالة من الخوف، وأخيرا حاجة ملحة وإرادة صارمة للنجاح.

أ .3 .الدوافع الاجتماعية الثقافية :وهي تتولد من الدين المعتنق، العائلة، الإطار السياسي الاقتصادي، والنظام التربوي.

فإذا كان رأس المال ضروري لكل نشاط مقاولاتي، فالثقافة والدين يمنحان الفرد رأس المال الروحي.

ورأينا كيف يؤثر الدين على اتجاهات الأفراد، كما أشارWeber . في تحليله

والعائلة تؤثر أيضا على توجه الأفراد لإنشاء مؤسسة، خاصة إذا كان أحد الأبوين مقاول، بالإضافة لشبكة علاقات ومعارف الفرد (أصدقاء، عائلة، معارف من الدراسة أو العمل،...الخ)

كما يتطلب العمل المقاولاتي سواد نظام اقتصاد السوق، والحرية السياسية، فلا يمكننا رؤية مؤسسات حرة دون وجود حقوق تضمن حرية التبادل، حماية الأشخاص والسلع .فحرية المقاولة وحرية التعبير هما أساس المسار المقاولاتي القبلي.

[1] Tounès 2003, Op.Cit., pp.101-123.

ب .العوامل المحتملة :ويمكن حصرها فيما يلي:

ب . **1** .*الخبرة المهنية* :حيث يمكن أن تزيد من الاستعدادات المقاولاتية للفرد، وتساهم في تكوين التوجه المقاولاتي للأفراد .وعادة ما تتولد فكرة إنشاء مؤسسة من خلال محيط العمل.

ب . **2** .*الأساس الإقليمي* :فالإقليم وبالتسهيلات التي يمكن أن يقدمها، يؤثر على المسار والعمل المقاولاتي.

ومثال ذلك :قرب الجامعات و مصادر الكفاءات، مجتمع نشط ومتفتح للمبادرات الفردية، النمو الديمغرافي، امتلاك الشخص لموارد مالية، وجود مؤسسات رأس المال المخاطر والمنظمات المالية، الآليات المشجعة الإقليمية والمحلية، النشاطات المسبقة والملحقة المتولدة من طرف شبكات المؤسسات المتواجدة، الخصائص الإقليمية والبطالة المرتفعة، كلها عوامل مولدة لمقاولين جدد.

ب . **3** .*أنظمة المساندة والدعم لإنشاء المؤسسات* :وهذه الأنظمة هي عوامل محتملة، يمكنها أن تؤثر بشكل ملائم أو غير ملائم على القدرات المقاولاتية للفرد، بمعنى من ناحية التمويل، والذي بدوره يقوي التوجه المقاولاتي للأفراد ، ويقود أيضا إلى إنشاء مؤسسة.

وهذه الأنظمة بدورها تنقسم إلى:

ب . **1.3** .*الدعم المالي* :وهنا كما سبق وذكرنا، يتأتى سوى من خلال شبكة علاقاته الخاصة، بمعنى محيطه العائلي أو أصدقاءه، أو أفراد آخرون (مصادر تمويل غير رسمية)
أو من خلال وجود مؤسسات رأس المال المخاطر، بالإضافة للوكالات الخاصة بدعم إنشاء المؤسسات من طرف الشباب مثال ذلك في الجزائر. ANSEJ

ب . **2.3** .*النصائح والتكوين* :وهي تمثل عامل مهم في مسار العمل المقاولاتي، حيث عادة ما تقدم الجامعة من خلال تكوينها– خاصة إذا كان في مجال تسيير المؤسسات والأعمال –الأسس المساعدة على كيفية تسيير مؤسسة (تبعا للبرامج الوزارية)

ب . **3.3** .الدعم السوقي :وهنا نخص بالذكر، وجود حاضنات المؤسسات والمرافقين لها، والتي يتمثل دورها في تقليص تكاليف بدء المشروع، والذي من شأنه تسهيل إنشاء المؤسسات.
وهنا يؤكد الباحث على ضرورة الاهتمام بالمراحل القبلية لإنشاء مؤسسة، من أجل إمكانية تقديم الدعم خلالها، وبالتالي زيادة ظهور مؤسسات جديدة.

2-3:الفرق بين المقاولة النسوية والمقاولة الرجالية

تشير البعض من الدراسات إلى أنه ليس هناك فروقات كبيرة بين المرأة المقاولة والرجل المقاول في الأبعاد الشخصية والممارسات والدوافع السلوكية التي يتميز بها المقاولون التي تتضمن :المبادرة، حب الاستقلالية، حب الإنجاز، الاصرار على النجاح، الثقة في النفس، الميل للأخذ بالمخاطرة والإبداع.

لكن تبقى هناك فروقات قليلة بينهما في كيفية تسيير المشروع، فالمرأة المقاولة إذا ما قورنت مع الرجل المقاول من ناحية تسيير أمور المشروع، نجد بأن لديها قدرة على التكيف مع الظروف على نحو أكبر وتفويض الصلاحيات للغير، كما تعتمد على التخطيط طويل الأجل، ولديها حس اجتماعي أكبر من الرجل.

وأكدت دراسة قام بها البنك الدولي بأنه لا يوجد فروقات كبيرة بين المشاريع التي تملكها وتسيرها المرأة والتي يملكها ويتولى تسييرها الرجل، إذ تم اجراء هذه الدراسة بغية إلغاء التصور الشائع بأن مؤسسات الأعمال والتجارة التي تملكها النساء تكون في أغلب الأحيان ذات حجم صغير ، وأنها أقل تطورا وتعمل في اقتصاد الظل، حيث خلصت هذه الدراسة الى أن المشاريع التي تملكها النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مبنية على أسس ثابتة ومستقرة، له إنتاجية عالية وتستخدم تكنولوجيا حديثة، كما ترتبط بالأسواق العالمية مثلها مثل الشركات التي يديرها الرجل، أما على مستوى العمالة فالمقاولات النسوية تشمل بنية ضخمة من اليد العاملة المهنية ذات التكوين المتخصص [1].

لكن هناك من يرى بأنه يمكننا التفريق بين المقاولة النسوية والمقاولة الرجالية من خلال الخصائص والمواصفات الشخصية للمقاول أو المقا ولة وخصائص المؤسسة مثل :السن، المستوى التعليمي، الخبرة في مجال النشاط، مدى مساهمة المقاول في دخل الأسرة، طريقة بداية النشاط، مستوى الرضا، رقم الأعمال، عمر المشروع، عدد العمال، رأسمال المشروع وحجم المبيعات.

كما يلخص البعض الآخر كما سبق ذكره ويرى بأن الاختلاف بين المقاولة النسوية والمقاولة الرجالية يمكن أن يظهر من خلال ثلاث عناصر وهي الصفات الشخصية للمقاول، خصائص المؤسسة، وطرق التسيير المتبعة.

لخص العديد من الباحثين جملة من خصائص المرأة الريادية أو المقاولة النسوية التي تميزها عن المشاريع الرجالية، ويمكن تحديدها في الجدول الآتي [2]

جدول رقم :) 20 (يوضح الفرق بين المقاولة النسوية والمقاولة الرجالية.

صفات المرأة المقاولة مقارنة بالرجل المقاول	خصائص المؤسسات المسيرة من طرف المرأة مقارنة بالرجل	طريقة التسيير المتبعة من طرف المرأة مقارنة بالرجل
أقل سنا	أقل سنا وحجما	تفضيل الهيكل التنظيمي الأفقي
تلتحق بالمقاولة بعد قضاء فترة طويلة من البطالة أو المكوث بالبيت أو مواجهة مشاكل في	تمركز النشاط المقاولاتي في القطاعات منخفضة النمو	تقوم بتحقيق للأهداف الشخصية والاجتماعية بالدرجة الأولى

[1] سطوطاح سميرة " :**الفعل التنموي الأنثوي الجزائري بين الممارسات العملية والعوائق الثقافية المرأة المقاولة نموذجا"**، مجلة التسيير والاقتصاد، الجزء2 ، العدد4 ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 8046 ، ص ص17-400.

[2] 2 سطوطاح سميرة " :**الفعل التنموي الأنثوي الجزائري بين الممارسات العملية والعوائق الثقافية المرأة المقاولة نموذجا"**، مجلة التسيير والاقتصاد، الجزء2 ، العدد4 ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 8046 ، ص 100-400.

عملها السابق		
أقل كفاءة	ليس فيها شركاء	تقاسم السلطة والمعلومة مع الغير
أقل خبرة في تسيير المؤسسات	أطول بقاء	لديها قدرات تفاوضية عالية
أقل خبرة في مجال النشاط	أقل نجاحا	أكثر حفاظا على الموارد وتوفيرا
أقل كفاءة في المستوى المالي	مردودية ونمو ضعيف	نمط تسييري مرن [1]

(المصدر :ايمان ببة :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،الجزائر

4-2: نمادج مجتمعية عن المقاولات النسوية:

- 1في المجتمع الغربي:

أ -المرأة المقاولة في فرنسا:

جأت أخر الإحصائيات لتقول أنه لا يوجد في دولة فرنسا اكثر من 600.000 مؤسسة تسيرها النساء ،و الغريب في الأمر أنه منذ عشرون سنة لم يتغير هذا الرقم ، ويرجعه المختصين إلى الوضعية الغير مشجعة للإستثمار في فرنسا ، آما تم تقدير نسبة النساء المقاولات في فرنسا ب 30 % فقط مع العلم أن نسبة النساء في فرنسا قدرت ب 46 % من المجتمع النشط ، السبب الذي جعل فرنسا اليوم تعاني تأخرا فيما يخص المقاولة النسوية مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى [2]

و تعتمد المرأة المقاولة في فرنسا على إمكانيات مالية بسيطة مقارنة مع الرجل ، و هذا راجع للصعوبات التي تواجهنها مع البنوك ،آما أن النصف منهم لا يستفدن من المرافقة ، أما اللواتي إستفدن من القروض و تمت مرافقتهم فقد إستطاعوا أن يوفروا 746 منصب عمل في سنة2006

و تتراوح أعمار المقاولات في فرنسا بين 26 و 45 سنة نجد 36 % منهم متزوجات و24%

عازبات و 30 % مطلقات أو أرامل [3]

2-في المجتمع الأسيوي:

رغم أن المجتمع الآسيوي لا يشجع المرأة على أن تكون مقاولة إلا أنه مؤخرا ووفقا لدراسة أجرتها غرفة التجارة الأسيوية وجدت أن هناك إرتفاع في عدد النساء في مجال الأعمال بنسبة 40.6%بين سنة 2002 و 2005 ، وأن عدد النساء المالكات للمشاريع الخاصة قد إرتفع بنسبة

[1] ايمان ببة :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،الجزائر

[2] -ou sont les femmes en France www.W-ima.com

[3] agora elles : la femme entrepreneur en France http://www.agora-elles.com

8.3%في الفترة ذاتها ، غير أنه ليست هناك إحصائيات حول عدد النساء الأسيويات من المقاولات و نساء الأعمال أو ممن يقمن بإدارة مشاريعهن ، و أشار صندوق التنمية الدولية للنساء التابع للأمم المتحدة في عام 2000 أن النساء الأسيويات يشكلن اكثر من نصف قوة %العمل في آسيا ، و لكن وظائفهن تبقى في مجالات إجتماعية ب % 14 و قانونية ب9 و إقتصادية ب % 4.1 و سياسية ب % 3.4 و إدارية تنفدية % 3.9 ، آما وجد أنه في بلد متطور مثل اليابان النساء فيه غير متحمسات لأن يصبحن مقاولات أو نساء أعمال . و يعود سبب ذلك وفقا للتقليد الأسيوي إلا أن النساء اللواتي يخرجن عن المألوف غالبا ما ينظر إليهن بطريقة سلبية ، وتعاني النساء المقاولات في آسيا من عدم تشجيع المجتمع لهن برغم أنه ثبتت مساهمتهن في خلق وظائف مما يؤدي إلى إزدهار إقتصادي في المنطقة.

أما في بلد الهند فقد نجحت النساء في تحد المجتمع ،إذ إستطاعت النساء الهنديات أن تكسر حواجز الإمتثال و الإذعان في المنزل و مكان العمل على حد سواء ، ليصبحن شخصيات بارزة في مجال المال و الأعمال ، آما ساعدهم العمل الجاد و المضني في التغلب على العقبات التي كانت تعترضهن خاصة الإجتماعية منها ، أما السبب الذي كان دعما حقيقيا لتوجه المرأة الهندية إلى المقاولة هو تاريخ الهند الطويل في تقدير و إحترام التعليم إذ أن النساء اللائي ينجحن في التحصيل الاكاديمي يعتبرن ذكيات و بارعات و بالتالي يسمح لهن بالمبادرة ، ويعود نجاحهن كذلك إلى التصميم المستمر على تحقيق التقدم و قد برزت أغلبهن في مجال العقاقير و مستحضرات التجميل و تجارة الشاي و الخدمات المالية و قد أصبحن مؤخرا يقمن علاقات تعكون مع الشركات الأوروبية و الأمريكية و تشير إحصائيات مركز أبحاث الأعمال التجارية للنساء إلى أن عدد سيدات الأعمال الآسيويات قد إرتفع بنسبة ب % 69 و في نفس الوقت إزدادت الأعمال التجارية بنسبة[1]%9

3-في المجتمع العربي (دول المشرق العربي):

أ - المرأة المقاولة في السعودية:

إن ظهور المقاولة النسوية في السعودية كان نتيجة عوامل الفرص و ليس عوامل الحاجة مثلما هو الحال للكثير من دول الخليج العربي ، كون السعودية بلد غنى بثرواته ، وبالتالي في غالب الأحيان لا تفكر المرأة السعودية بتأسيس مشروعها للرفع من المستوى المعيشي بقدر ما تكون تبحث عن فرصة لإثبات ذاتها في وسطها الإجتماعي التقليدي المحافظ ، أو رغبة منها في تحقيق الثراء و القوة. [2]

و تعد السعودية اكثر من 300 سيدة أعمال في مختلف مناطق المملكة ،ويوجد 43 ألف سجل

[1] جريدة العرب الدولية للشرق الأوسط ، العدد 10209 زيارة الموقع في10 12/ 2008
www.Asharqalwsat.com

[2] إعتدال الذكر الله :حوار مع النساء المقاولات في السعودية ، العدد 10991 ، السبت19 -07-2003

تجاري للسعوديات صاحبات المشاريع على مستوى المملكة العربية السعودية آكل.

و عن المشاكل التي تعترضهن فهي على العموم إجتماعية ، إذ تعاني المرأة المقاولة في السعودية من النظرة الذآورية القاصرة تجاه المرأة الناتجة عن التربية و الموروثات الإجتماعية ، فما يمنح للرجل يغلق أمام المرأة ، بالإضافة إلى البيئة المحافظة للمجتمع السعودي الذي لا يرضى بوجود إمرأة في وسط رجالي ،حتى لو كان العمل يتطلب ذلك ، فتجبر المرأة السعودية المقاولة على إلتزام الحجاب و الحيطة في الحديث مع الرجال ،كون رجال الأعمال في السعودية لا زالوا لم يتعودوا بعد على الوجود النسوي بينهم.

أما من ناحية الإمكانيات المادية فهي متوفرة على المستوى الشخص اكثر من الحكومي ،لأن البنوك تعسر عمليات القروض بالنسبة لنساء الأعمال، كونها لم تهضم بعد قرار إنهاء الوكيل و المحرم في المعاملات و التعاقدات ، السبب الذي يجعلهن يعانين كثيرا من التصرفات البيروقراطية الإدارية. أما الخبرة في مجال الأعمال فهي ضعيفة جدا لهدا نجدهم يركزون على مشاريع متكررة بعيدة عن التجديد و الإبداع. فأغلب مشاريعهم عبارة عن بيع وشراء للملابس و مستحضرات التجميل و الاكسسوارات و إقامة أستوديوهات للتصوير النسائي،و هدا قد يعود إلى عدم الإستفادة من ذوات الخبرة في المجتمعات الأخرى [1]

ب -المرأة المقاولة في البحرين:

مما يمكن إعتباره ميزة مشرفة للبحرين بين شقيقاتها دول الخليج المرأة البحرينية كانت قريبة على الدوام من الحراك المجتمعي ، إذ كانت حاضرة في أهم المحطات التي مر بها تاريخ تحديث البحرين منذ بداية القرن الماضي ، و كان هذا الحضور ملموسا في شتى المجالات الإجتماعية ، الثقافية ، السياسية و الإقتصادية في مجتمع البحرين التقليدي ما قبل النفط و في الطبقات المنتجة على وجه الخصوص ، فرضت المهنة التي إعتمدت عليها الأسرة آمصدر لرزقها مشاركة فاعلة للمرأة.

فقد عملت المرأة البحرينية في الخياطة و التطريز المنزلي ، و ربت الدجاج و المواشي من أجل البيع ، آما كانت تمتهن صيد الأسماك و بيعها في السوق ،

أما في الريف فقد مارست شتى الأعمال الزراعية و كانت مسئولة عن المحصول إضافة لعملها المنزلي و التربوي المضني ،مع ذلك لم يكن لها حضور إجتماعي سوى في المحيط النسائي في الأسرة ، حتى أواخر الخمسينات إقتصرت مجالات عمل المرأة البحرينية على التعليم و التمريض ، و كان لذلك أسباب على رأسها عدم تقبل المجتمع بعد لعمل المرأة في مجالات خارج النطاق النسائي المغلق.

و في مطلع ستينات القرن الماضي بدأ التوسع الفعلي لدخول المرأة مجالات عمل جديدة ، فقد حققت العائدات النفطية أنداك شيئا من الإنتعاش الإقتصادي الذي تمثل في تدشين مشاريع إقتصادية جديدة في القطاعات الصناعية و التجارية و أنعكس ذلك إيجابيا على تغيير أنماط الحياة الأسرية باتجاه التحديث ، و ساهم ذلك في زيادة تعليم المرأة و دخولها مجالات عمل جديدة و قد أدت مشاركتها في سوق العمل و في العمل الإجتماعي في تطوير أفاقها الفكري و تفتح ذهنيتها.

[1] عالية أل فريد ، شبكة راصد الأخبارية ،www.alarames.net 02 08- 2008 -

لتصل مؤخرا إلى ظهورها كمقاولة و لا يعود هذا إلى الحاجة و تحقيق الذات بقدر ما يعود إلى الأسباب العائلية لأن الشركات العائلية هي الطاغية في البحرين ، فالأب المقاول يؤثر على مهنة أبناءه و بناته حيث يخلق فيهم روح المبادرة و الرغبة في خلق المشاريع ،فجل النساء المقاولات في الخليج ينتمون إلى أسر مقاولين و يترعرعن في إطار مقاولاتي، الشيء الذي يسهل إندماجهن داخل المهنة و يساعدهن على إمتلاك تجارب و خبرات بصفة تلقائية ،فالأسرة المقاولة التي ليس لها ذكر واحد أوإثنين تلجأ غالبا إلى البنات و تساعدهن على تحمل هذه المسؤولية الجديدة ،رغم هذا يبقى عددهن قليل مقارنة مع مناطق عالمية أخرى [1].

ج - المرأة المقاولة في مصر:

يوجد في مصر ما يزيد عن 350 جمعية لسيدات الأعمال المصريات و تسطير هذه الفئة على 40%من قوة العمل المصرية ، و قد تم إعتماد مصر رسميا بالإتحاد الدولي للسيدات صاحبات المؤسسات و الذي يضم 52 دولة و مقره فرنسا ، و من بين الدول العربية المنظمة إليه نجد تونس و موريتانيا و مصر.

و تعتمد المرأة المقاولة في مصر على المصادر الذاتية أو غير الرسمية مثل الميراث و بيع الأصول الاأراضي و العقار و الذهب أو الإعتماد على مدخرات خاصة سابقة أو مدخرات الزوج و يعود السبب إلى عدم إتاحة الفرصة أمام المرأة المصرية للحصول على قروض كبيرة من مؤسسات التمويل الرسمية ، التي تحجم عن إقراض السيدات في الوقت الذي تقوم فيه بإقراض الرجال ، هذا ما يجعل المرأة المقاولة في مصر اكثر ضعفا مقارنة بنظيراتها في العالم ، مع هذا قامت سيدات الأعمال المصريات بإنشاء مركز لتدريب الفتيات لتأهيلهن كسيدات أعمال قادرات على المنافسة ، و تقول فاطمة أبو العز رئيسة جمعية سيدات أعمال مصر ، أن النساء المقاولات في مصر لسن أقل كفاءة من الرجال ، إلا أن النضرة الدونية للمرأة و التشبث بالعادات البعيدة عن ثقافتنا جعلت من المرأة مواطن درجة ثانية [2]

و بالتالي فالمرأة المقاولة في مصر غالبا ما تقتحم هذا الميدان بسبب البطالة و الفقر وحب جمع المال ، أما اللواتي يبحثن عن المكانة الإجتماعية فهم أقلية ينتمون إلى العائلات الثرية.

- 4في المجتمع العربي دول المغرب العربي :

أ - المرأة المقاولة في تونس:

في بداية التسعينات من القرن الماضي أنشأت غرفة وطنية لسيدات الأعمال بصنف ، الإتحاد التونسي للتجارة و الصناعة التقليدية و تنحصر دور هذه الغرفة في تكوين سيدات الأعمال ، و تعليمهن في جميع المجلات كونهن مسئولات عن مؤسساتهن و عائلاتهن و كذلك بحث آل السبل الكفيلة لإقتحام الأسواق و تسويق منتجاتهن ، وقد كان عددهن أنداك لا يتجاوز 200 إمراة مقاولة ينشطن في مختلف المجالات ، صناعة ،

تجارة ، خدمات ... أما القطاع المفضل لهن فهو قطاع النسيج ،وهنا لابد من الإشارة إلى أن هن

[1] www.ahewar.org

[2] جريدة العرب الدولية،الأحد 15 جويلية 2001 ،العدد 8265 www.asharqalawsat.com

المسئولات قانونيا و ماليا على تلك المقاولات ،و حسب بعض الإحصائيات فقد وجد أن اكثر من 60%بالمائة يشغلن اكثر من 20 عاملا.

وحسب بعض المقاولات التونسيات فالمحيط الذي تنشط فيه المقاولة التونسية مناسب و مشجع لبدل المجهود و البروز اكثر لأن المرأة التونسية حاليا تجاوزت قضية المساواة ودليل دلك التوازن الكبير في منح الصفقات لرجال الأعمال و سيدات الأعمال ،آما وصلت المرأة التونسية إلى مرحلة الشراكة في القضايا المهنية والعائلية ،إذ نجدها تتمتع بحقوق تحميها ،لكن أيضا لديها واجبات تؤديها ،بمعنى أنها أصبحت لديها مكانتها ،فالرئيس لحبيب بورقيبة حرص من السنوات الأولى للإستقلال على جعل المرأة التونسية تحضا بنفس الحقوق التي يحضا بها الرجل و نشر القانون الأساسي الخاص بالمرأة ولما جاء خليفته زين العابدين بن علي حافظ على تلك المكتبات الخاصة بالمرأة ،حيث كان ضد أي مشروع لإعادة النظر في وضع المرأة في تونس،آما قام بتشجيع النساء المقاولات حيث يقوم آل سنة بتكريم أحسن إمرأة مقاولة و أحسن رجل مقاول في اليوم الوطني للمؤسسة كدعم منه للمرأة على مساهمتها في النهوض بإقتصاد تونس في ضل العولمة. وحسب ما يبدو فالمرأة التونسية المقاولة إقتحمت معظم القطاعات كالفندقة والإلكترونيك والكهرباء التقنية... إلخ.والتي كانت حكر على الرجال.

أما فيما يخص المشاكل والعراقيل التي تعترضها فهي تقريبا نفسها في دول المغرب العربي ،أهمها مشكل التمويل من طرف البنوك و عدم الحصول على أسواق لصرف السلع ،هذا فيما يخص الجانب المهني أما الجانب الإجتماعي فهو يتعلق بمسؤوليتهن على عائلاتهن و بالتالي تصبح تعاني من إرهاق جسدي و فكري لقيامها بمسؤوليتين.

آما تشتكي من قلة إستعمال التقنيات المعلوماتية الحديثة آإحدى أدوات العمل في التجارة و التسيير المقاولاتي حيث يبقى ولوج الأنترنيت باهظا و صعبا بالنسبة للأغلبية الكبرى للتونسيين والتونسيات آما يخضع إنشاء مقر معلوماتي خاص بالمقاولة إلى كثير من الاكراهات وهذا ما تؤكده النسبة العالية % 87 من المقاولات لا تملك مقاولتهن [1]

ب - المرأة المقاولة في المغرب الأقصى:

لم يتجاوز عدد النساء المقاولات المسيرات أو المالكات لمقاولات عتبة 700 إمرأة مقاولة تشتغل في قطاعات متعددة أغلبها تنتمي إلى قطاع المقاولات الصغرى و المتوسطة التي تعمل في القطاع المهيكل حيث يرتكز معظمها في قطاع الملابس و قطاع الخدمات ،وتعد % 70 من المقاولات النسائية حديثة التكوين وترتكز في العاصمة ،آما يتراوح أعمار % 75 من النساء المقاولات بين 30 و 39 سنة[2]

أما على مستوى التجربة في المجال فقد أفادت أول دراسة في المغرب حول هذا النشاط و التي شملت عينة تتكون من 579 إمرأة مقاولة وجدت أن الثلث منهم يملكن تجربة مسبقة في الميدان

[1] نجيم بجاوي : الملتقى الدولي حول المقاولة النسوية ،المشاكل ،الواقع و الأفاق
[2] نجيم بجاوي : مرجع سابق

%.تعود بنسبة 8% للقطاع العمومي ،فيما تشكل المهن الحرة3

أما فيما يخص التكوين فإن % 60 لديهن تكوينا جامعيا و % 28 حصلن على شهادة بإحدى مدارس التجارة و 5% تلقين تكوينا للمهندسين و 8% من ذوات التكوين التقني ،أما اللواتي يرأسن مؤسسات صغرى في مجال التجارة أو الصناعة التقليدية فتكوينهن بسيط ،آما أشارت نفس الدراسة أن % 36 يعملن في قطاع الخدمات و % 33 بالقطاع التجاري و % 22 في القطاع الصناعي [1]

وعن المشاكل التي بعانين منها فهي متعددة على رأسها صعوبة التوفيق بين المهنة و الواجبات العائلية ،لأن المرأة المغربية لزالت هي التي تتحمل آل متطلبات أفراد العائلة ، لكن رغم هذا ف 80%من المقاولات المغربيات راضيات عن ما وصلنا إليه اليوم و % 47 يوفقن بين العمل و الواجبات الأسرية رغم هذا تبقى المرأة المغربية تعاني من عقلية و نظرة المجتمع لها ، فالوضع الثقافي جعل منها شيء غير عادي و غير مرغوب فيه ، مع هذا بدأ الوضع يتحسن اليوم مع الألفية الجديدة بفضل بعض الإصلاحات القانونية و السياسية.

من جهة أخرى تعانى المرأة المقاولة في المغرب من مشاكل تقنية في الإنتاج و مشاكل في التوزيع آما تلقى صبات في الحصول عل القروض، يضاف إلى كل هذا العراقيل الإدارية.

لكن حسب ما يبدوا فالمرأة المقاولة في المغرب في تطور مستمر خاصة لما أصبحت تستفيد من مساعدات المنظمات الأجنبية و الدولية و هذا مكنها من الإستفادة من تجارب الدول الأخرى حيث حضينا بالتكوين و التأهيل من طرف جمعيات إسبانية و صندوق الأمم المتحدة الخاص بدعم المرأة ، و تساعدهم في آل هذا الجمعية المغربية للمقاولات التي يتكتلن فيها كونها تعمل و تبحث عن أفاق جديدة لتطوير و إظهار المرأة المقاولة في المغرب للعالم بأسره و هذا بالرفع من قدراتها التنافسية و نشر الفكر المقاولاتي لديها و هي اليوم تعمل من أجل الإستفادة اكثر من الندوات الجهوية و الدولية للتكوين آما أنها تقيم صالونات للترقية و ترويج السلع.

و حسب الأستادة (ندي قبيسي) فإن ظهور المقاولة النسوية في المغرب تكون في غالب الأحيان نتيجة العائد الضعيف للأسرة و إنعدام فرص العمل و الرغبة في إثبات الذات و تحقيق الثراء و القوة و عن الخصائص المتشابهة للنساء المقاولات ف لمغرب ت ذكر:

- 1أنهن يتبعن إستراتيجية تنافسية بطيئة النمو و عالية الجودة بخلاف الإبتكار و النمو السريع
- 2تجارتهن الحقيقية في مجال الأعمال محدودة و يفتقرن إلى مهارات التسيير الرئسية لتسير مقاولة
- 3تقدمن خدماتهن غالبا للنساء
- 4 منهن متعلمات و متزوجات[2]

[1] د :أحمد دياب دياب شويدح : بحث مقدم إلى مؤتمر الإسلام و التحديات المعاصرة الجامعة الإسلامية ، أفريل2007

[2] ندي قبيسي ، النساء المقاولات في المغرب العربي23 – -12- 2005

و تعتبر قوة العمل و القدرة على الخلق و الإبتكار و الإبداع في المقاولات النسوية المملوكة للنساء إزدادت في السنوات الأخيرة بوتيرة أسرع بالمقارنة مع المقاولات المملوكة للرجال ، و تؤكد التقارير في هذا الإتجاه أنه في المملكة المغربية ، تقوم النساء صاحبات المقاولات بإدارة اكثر من % 65 من مجموع المقاولات المملوكة لهن ، و هو ما يكذب الأسطورة القائلة أنهن يمتلكن تلك المقاولات بالإسم فقط.

و هو واقع ينسجم مع ما عرفته المملكة المغربية من قفزة نوعية في مجال التغيير الديمقراطي ، كان من نتائجه تمكين المرأة المغربية من العديد من حقوقها ، وإن كانت ما تزال تواجه بعض العراقيل و الصعوبات و هو وضع يجسده عمليا كون% 34 من النساء خلقن مقاولاتهن و ساهمن بحصة مهمة من رأسمال الشركة و % 66 منهن مسيرات و توجدن على رأس المقاولات التي أنشأنها و أن % 73 يديرون المقاولات التي ساهمن فيها و أن % 25 مديرات في شركات لا يملكن فيها أية حصة من الرأسمال

المرأة المقاولة في الجزائر:

حققت المرأة في الجزائر نسب عالية في مجال مهن التمريض والطب والهندسة والتدريس في مختلف أطواره وبعض المهن الإدارية، لكنها بقيت بعيدة عن مجالات التصنيع وربوبية العمل أولم تقتحم هذا المجال إلا مؤخرا، وكان انضمامها لمجال الأعمال يمثل حالات فردية بفوزها بالكفاءة والاحترافية، الشيء الذي جعل عدد النساء المقاولات في الجزائر لا يتجاوز 9500 امرأة مقاولة، ومع ذلك استطاعت أن توفر 25000 منصب عمل في مجتمع عانى ولازال يعاني من البطالة، وقد تكتلت أغلب هذه السيدات في الجمعية والتي تعني المعرفة والرغبة في المبادرة (SEVE) الجزائرية للسيدات رئيسات المؤسسات، قد

تأسست هذه الجمعية سنة 1993 من أهدافها مساعدة النساء اللواتي يرغبن في تأسيس مؤسساتهن أو توسيع نشاطهن وتطوير قدراتهن مع التركيز كثيرا على تكوين العامل البشري من خلال ملتقيات دورية في الداخل والخارج والتكوين في مختلف الفروع الخاصة بتسيير المؤسسة، لاسيما توظيف التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال من أجل تحسين المردودية والعمل وفق المعايير الدولية، واختراق أسواق جديدة . [1]

كما تعمل هذه الجمعية على تنظيم دورات تكوينية حول إدارة المؤسسات والتسويق مستعينة بالخبرة الأجنبية في التكوين من أجل تأصيل المقاولات السنوية، ونقل الخبرات الذي يعد عاملا مهما في هذا القطاع، مع العلم أن هذه الجمعية عضوة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وشريك في الفرق التجارية والاقتصادية المكلفة بمتابعة ميثاق الشراكة المتوسطي، وكذا في المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لهذا لديها أهداف مستقبلية تعمل من أجل تحقيقها، أهمها جعل النساء في الجزائر مستعدات لموعد كإزالة الحواجز الجمركية وهذا في حدود 2012، ليكن العمل عندها وفق المعايير الدولية، لتتمكن من اختراق

[1] قعيد لطيفة، حنيش فتحي :**مرجع سبق ذكره**، ص127 ص129

أسواق جديدة، إلا أن هذا الرقم يبقى غير مضبوط لأنه تأكد أن 1,5 مليون من النساء يملكن سجلا تجاريا دون ممارسة المهنة إذا استغل أسمائهن من طرف أحد أفراد الأسرة وفي الغالب يكون الأب أو الأخ أو الزوج، أما المقاولات التي يتم تسييرها من قبل النساء فهي في ت ا زيد مستمر حسب أخر احصائيات البنك العالمي، بحيث استطاع أن يرتفع عدد النساء المقاولات في الجزائر من 6000 امرأة مقاولة سنة 2006 إلى 9500 امرأة مقاولة سنة 2008.

بالموازات تشير احصائيات أعدتها لجان تابعة للمرصد الوطني للمرأة الجزائرية بالتنسيق مع غرفة التجارة والصناعة الجزائرية، إلى وجود 2900 سيدة أعمال جزائرية تنشطن حوالى 9000 سيدة أعمال في مجال البناء والمقاولات، بينما تشغل 11000 منهن في قطاع الخدمات، وفي الوقت الذي تدير قرابة 10000 سيدة في مجالات مختلفة بداية من قطاع الصيد البحري مرورا بإدارة مشاريع بيتية كالخياطة، الطرز، وصولا إلى إدارة المدارس الخاصة. [1]

وكانت تجربة الطاقة الجديدة للصناعة للباحثة وهيبة بن دايخة بالجزائر نموذج ناجح لامرأة مقاولة.

وهيبة هي أستاذة بحث بمركز تطوير الطاقات المتجددة بالجزائر العاصمة، تحصلت على شهادة مهندسة دولة في الهندسة الميكانيكية في مجال الطاقة الحرارية، وبعدها تحصلت على شهادة الماجستير ثم على شهادة الدكتوراه في علوم الطاقويات بالمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بالجزائر خلال سنة 2011. [2]

ومن خلال تحضيرها لنيل شهادة الدكتوراه، عملت تجريبا على نظام تكييف الهواء مع التهجين بين مصدرين للطاقات المتجددة كبطاريات الوقود والطاقة الحرارية الجوفية للأرض، وكذا التكييف باستعمال مصدر حراري.

أنجزت دايخة تجارب مهنية منها جهاز التجميع الشمسي من الجيل الأخير وتحصلت من خلاله على براءة اختراع، مما سمح لها بالحصول على الجائزة الأولى لأحسن اختراع سنة 2012 ، وهذا بصالون الابتكار الذي نظم بسفاقس من طرف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكة الفكرية[3] (. OMPI)

2-5:آليات دعم الدولة للمقاولة النسوية

تنتظر المرأة المقاولة دعما يشمل عدة مجالات أهمها:

-الدعم الفني :يتضمن دراسة جدوى المشروع، اختيار الموقع واختيار الآلات والمواد، دعم المشروع فيما يتعلق بأساليب الإنتاج.

-الدعم الإداري :يتمثل في التسهيلات المتعلقة بال اجراءات الإدارية كتبسيط الوثائق الإدارية الخاصة بالترخيص والتسجيل، اجراءات الحصول على العقار... الخ.

---

[1] **المرجع السابق**، ص 130

[2] فايزة بلعابد، مصطفى بياض، عبد الجليل مقدم :**مرجع سبق ذكره**، ص ص 35 ،36

[3] **المرجع السابق**، ص ص 35،36

-الدعم المالي :من أهم ما تنتظره صاحبة الأعمال، ويشمل الدعم المتمثل في الحصول على التمويل خاصة ما يتعلق بضمان جزء من القروض والإعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب والرسوم.

-دعم التكوين والتدريب :يجب أن يكون هذا الدعم مستمر مع استمرار المؤسسة، من خلال توفير دورات تكوينية وتدريبية خاصة وبأسعار معقولة، ودمج المقاولات في الملتقيات والندوات...الخ.

-الدعم التكنولوجي :يتم من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باقتناء وسائل تكنولوجية.

-الدعم الإعلامي والاتصالي :يشمل هذا الدعم مجال التسويق كالدعم في مجال الإشهار والترويج لمنتجات أو خدمات المقاولة [1].

ولقد ساهمت الدولة في دعم المشاريع المقاولاتية النسوية من خلال التطور الملحوظ لظهور المؤسسات الخاصة، والذي له علاقة بالسياسة العامة للبلاد، فالدولة قامت بوضع برامج لتنمية الاقتصاد، بإنشاء أجهزة تحت اشرافها في خدمة الأفراد الذين يرغبون في تحقيق نجاحهم الاجتماعي من خلالها، ويظهر هذا من خلال المرسوم التنفيذي02 -373مؤرخ في 6 رمضان 1423 الموافق ل11 نوفمبر2002 ، يتضمن إنشاء صندوق القروض للمؤسسات الصغرة والمتوسطة تحديد قانونه الأساسي، من أجل هذا وضعت الدولة العديد من الآليات لدعم المقاولة النسوية أهمها:

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (: ANDI)

هذه الوكالة التي تضعها الدولة من أجل خدمة أفراد المجتمع الذين يريدون الاستفادة من قروض الدولة، وهي تحت إشراف رئيس الحكومة .تكمن مهامها في استقبال و إ علام مساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، وتقديم الخدمات الإدارية وتسيير صندوق دعم الاستثمار في حوزتها، سنت شبابيك ذات طابع جهوي، وهذه المشاريع المقدمة من طرف هذه الوكالة لا تمس الرجال فقط، بل ساهمت في إدخال المرأة كمالكة لمشروع أو عاملة فيه.

أنشئت هذه الوكالة سنة1999 ، ومن حيث التقارير المتحصل عليها أنه1993 _ 1997احتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى يقدر بنسبة 60 % من المشاريع، تليه الصناعة بنسبة 17% ، ثم البناء والأشغال العمومية بنسبة 9%، أما فيما يتعلق بالخصائص القانونية التي تخص الاستثمارات، فإن القطاع الخاص أخذ حصة الأسد من حيث تشجيع الدولة له، فقد تحصل على 7151 مشروع أي ما يعادل 0,7 % أما المختلط(الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص)فقد تحصلت على مشاريع أي ما يعادل0,1% من المشاريع.

ومنه نلاحظ أن هذه الوكالة يمس تدعيمها القطاع الخاص على حد سواء، عكس وكالة دعم تشغيل الشباب التي تمس القطاع الخاص فقط والتي تعتبر وكالة تكميلية له، أما فيما يخص المشا ركة النسوية في

[1] سطوطاح سميرة :**مرجع سبق ذكره**، ص 101

هذه الوكالة فسجل 345 تصريحا بالاستثمار خلال الفترة الممتدة بين 1999 و 2003 مشروع، أي ما يعادل 1 %وهي نسبة جد ضعيفة مقارنة بالمجموع، وهي تمس فروع الصناعة، الخدمات، الصحة، النقل. ورغم الجهود التي قدمتها الدولة إلا أن هذه المشاريع تواجه مشاكل كبيرة بسبب الهيئات الإدارية أو المالية التي تعرقل سير تطور المؤسسات[1] .

-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من بين الآليات التي أنشأتها الدولة للنهوض بالمقاولاتية، حيث وضعت في أول الأمر تحت تصرف الوزير المكلف بالتشغيل، في انتظار تنصيب الهيئة الوطنية المكلفة بذلك والتي عرفت فيما بعد بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

تقدم الوكالة دورا مهما في مساعدة الشباب ذوي المشاريع منذ تصريحهم بفكرة المشروع لدى الوكالة إلى غاية إنشاء مؤسساتهم الصغيرة وتجسيدها على أرض الواقع ، حيث تقدم الاستشارة المجانية للشباب ذوي المشاريع في إطار تجسيد المشاريع الاستثمارية على أرض الواقع، كما تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.

فهي تشجع كل شكل آخر من الأعمال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها، حيث تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذوي الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم، بحيث تتكفل بدفع المصاريف المتعلقة بالدراسات وأعمال الخبرة والتكوين الضرورية لتسيير المؤسسة من طرف الشباب ذوي المشاريع.

ومن بين الشروط الشكلية للاستفادة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

-بلوغ سن 19 سنة إلى 35 سنة فيما يخص فئة الشباب.

-التوفر على تأهيل عن طريق الشهادة المتحصل عليها في مجال معين ينوي أن ينشط فيه، ويمكن إثبات ذلك من الناحية العلمية المتحصل عليها من مجال تخصص معين، أو شهادة تثبت الخبرة اللازمة.

-ألا يشغل وظيفة مأجورة وقت تقديم الطلب وأن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل.

أما الشروط الموضوعية للاستفادة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فتتمثل في:

-الالتزام بخلق ثلاثة مناصب عمل على الأقل بما فيهم الشركاء.

-تقديم مساهمة مالية شخصية تقدر ما بين 1 %أو 2% حسب الحد الأدنى المطلوب من التكلفة الاجمالية للمشروع.

-المساهمة المالية في شكل أقساط أو دفعة واحدة، تدفع إلى صندوق الوكالة المشتركة لضمان أخطار

[1] . **المرجع السابق**، ص 102

القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع والمقدرة بنسبة 0,35 % من مبلغ القرض البنكي.

-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC)

أنشئ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم94-11المكلف بتقديم التعويضات للعمال المسحين لأسباب اقتصادية والمنصوص عليها في نظام التأمين عن البطالة، إضافة إلى مساعدتهم من أجل إعادة الإدماج في الحياة المهنية.

وقد حدد المشروع السن اللازمة للاستفادة من الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ما بين 30 إلى 50 سنة، بعدما كان في السابق من 35 إلى 50 سنة.

من بين مهام الصندوق تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني للبطال في سوق الشغل من خلال إنشاء مراكز البحث عن الشغل، كما كلف الصندوق ب اجراءات دعم العمل الحر التي تتكفل بالمساعدة على العمل الحر من أجل تسهيل عملية الإدماج المهني للبطال، وذلك من خلال مرافقة المقاولين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة بتزويدهم بخدمات الإعلام والتوجيه والتكوين [1] .

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

هذه الوكالة جاءت كمحاولة لحل مشاكل الشباب الذين ليس لديهم دخل أو لديهم مداخيل غير ثابتة، فهو جهاز جاء للتخفيف من البطالة، ويشترط فيه أن يبلغ الشاب الطالب للقرض، سن الثامنة عشر فما فوق، ويتميز بانتشاره عبر مختلف أنحاء الوطن، وتمس هذه الوكالة كل من الجنسين، فهي تعمل وفق ثلاث صيغ ابتداء سلفة بنكية صغيرة(السلفة غير المعوضة لاقتناء المواد الأولية)، إلى غاية الوصول إلى السلف ذات أهمية الفائقة والتي تستدعي تمويلات بنكية.

في إحصائيات 2006 بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة 16649 مشروع منها 10847 مشروع منجز من قبل الرجال، 5832 مشروع منجز من قبل النساء، أي تأخذ نسبة الرجال 46,97% مقابل 35,03 %للنساء، وهي نسبة مرتفعة مقابل النسب التي حظيت بها الوكالات الأخرى، ولكن في الإجمال يعتبر العدد الإجمالي للنساء أقل في وكالة تسيير القروض المصغر من العدد الإجمالي للنساء في وكالة تشغيل الشباب.

كما توجد جمعيات مهنية نسوية تهتم بجل مشاكل المقاولات نذكر منها:

AFE : association de femme chefs d entreprises

AEAD : association de femme algeriennes pour devlopment

SEVE : savoir et vouloir entreprendre

وبالنسبة لجمعية (SEVE) سجلت 250 امرأة مقاولة منخرطة و (seve) من الجمعيات المهنية المنخرطة

[1] خراز حليمة" :**آليات الدعم والمرافقة للمقاولاتية الجزائرية"**، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 4، العدد 2، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 1019 ، ص204 ص206

في الجمعية العالمية للنساء رئيسات المؤسسات [1].

-الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: (ANADE)

– تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 329-200 المؤرخ في 22 نوفمبر2022 ، وما هي إلا امتداد مع تعديل وإتمام للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وهي هيئة ذات طابع خاص.

وكون أن استحداث هذه الوكالة غير التوجه من الاجتماعي الذي كان معمول به في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إلى الاقتصادي، وعليه تم ادراج مهام جديدة تتلاءم مع هذه المقاربة الاقتصادية من بينها:

– إعداد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتجديدها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات.

-تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي أو الوطني.

-السهر على عصرنة وتوحيد معايير إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعته.

-إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.

-العمل على عصرنة ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة.

-تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج المنظمات والهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية المختصة في دعم المقاولاتية وترقية المؤسسات الصغيرة.

أما شروط التأهيل لهذه الوكالة فقد تم الاستغناء عن شرط البطالة الذي كان أساسيا في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وفتح المجالات لغير البطالين، وعله كانت الشروط كما يلي:

-أن يتراوح السن ما بين 18 إلى 40 سنة.

-أن يكون متحصل على شهادة أو تأهيل مهني أو لهم مهارات معرفية معترف بها.

-أن يكون قادرا على دفع المساهمة الشخصية.

-أن لا يكون قد استفاد سابقا من تدبير إعانة بعنوان استحداث النشاطات [2].

---

[1] سوسطاح سميرة :**مرجع سبق ذكره**، ص103

[2] بودرة فاطمة ":**فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في يعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر-دراسة تحليلية-** " .، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والالية، المجلد 6، العدد 1، المركز الجامعي آفلو، الجزائر،2022 ، ص118

المبحث الثالث : اثر التوجه المقاولاتي للمرأة في تنمية المجتمع

1-3:مدخل حول التنمية الاجتماعية.

حاول جيمس ميدجلي midgelyjans مؤخرا في دراسته القيمة أن يتبع جذور ونشأة التنمية الاجتماعية، وقد افترض أن التنمية الاجتماعية كمفهوم وممارسة منتج بريطاني أساسا، وبالتحديد أنشأه مديرو الرعاية الاجتماعية في المستعمرات البريطانية، وقد أكد أيضا أن السلطات البريطانية قدمت خدمات الرعاية الاجتماعية للمراهقين والمعوقين وكبار السن وفئات أخرى متعددة.

طبقا لما ذكره ميدلجي في بحثه، فقد أولت الحكومات البريطانية اهتماما بالغا بالتنمية الاقتصادية في المستعمرات أثناء فترة الكساد العظيم في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، كما أولت السلطات مزيدا من الاهتمام بالتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى المرتبطة بالتنمية، وقد أدى انتهاج هذا الطريق إلى ظهور التعليم العام، والذي تضمن أيضا التدريب على المشروعات الزراعية والرعوية الصغيرة، وتبعا لذلك فقد حاز مفهوم التنمية المحلية مزيدا من الاهتمام، وغدا واضحا أن هناك اهتماما صريحا بالتنمية وتركيزها على المجتمع بدلا من التركيز على الأفراد.

في عام 1954 تبنت الحكومة البريطانية بصورة رسمية مصطلح التنمية الاجتماعية ليشمل ضمنيا على كل من الرعاية الاجتماعية التقليدية وتنمية المجتمع.

خلال الستينات أطلقت الأمم المتحدة مصطلح التنمية الاجتماعية بالشكل البريطاني للممارسة، وقامت مفوضية التنمية الاجتماعية المنبثقة عن المجلس الاقتصادي–الاجتماعي للأمم المتحدة (ecosoc) بقيادة الجهود المبذولة لوضع التنمية الاجتماعية ضمن أجندة الدول الأعضاء، خاصة دول العالم الثالث، إضافة إلى ذلك دعم معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية unrisd الجهود المبذولة في مجال بحوث ودراسات الأبعاد الاجتماعية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والجدير بالذكر أن ميردال myral وهيفنز hiffins اقترحوا أن تقوم الحكومات بتبني نمط تنمية موحد يجمع بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية حتى يمكن التأكد من وصول منجزات التنمية الاقتصادية إلى كل المواطنين خاصة الفقراء [1].

خلال السبعينيات قامت دول العالم الثالث بتبني التخطيط الاجتماعي كوسيلة لترجمة السياسات الاجتماعية التي تركز على الجوانب الإنسانية للتنمية إلى برامج محددة وفي عام 1976 ، استخدمت منظمة العمل الدولية ilo مدخل الاحتياجات الأساسية للتأكد من أن سياسات التنمية الاجتماعية في العالم الثالث قد اشتملت على أهداف الرعاية الاجتماعية بشكل أساسي.

خلال السبعينيات أيضا شعر القائمون على تعليم الخدمة الاجتماعية وبعض من العلماء الاجتماعيون بحاجة المهنة إلى التحول التنموي، وفي نهاية السبعينيات أنشئ اتحاد الجامعات للتنمية الاجتماعية الدولية كي يحقق هذا الغرض، وعلى الرغم من كل تلك الجهود المبذولة في إطار التنمية الاجتماعية إلا أنها في كثير من الأحيان قد اختلفت في ظل هذا الطوفان الجارف من السياسات المحافظة التي سادت فترة

[1] هناء حافظ بدوى :**التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2000 ، ص60 ص 62

الثمانينات والتي سميت بالتاتشرية والريحانية والتي انعكست نتائجها على دول العالم الثالث أيضا.

مع الاتجاهات الحديثة القائمة الآن والخاصة بالعولمة، أصبحت مشكلة الفقر في العالم والمجاعات وحقوق الانسان مشكلات ذات طبيعة محلية، وقادت الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة كاليونيسيف ومنظمة العمل الدولية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الجهود المبذولة للوصول إلى الاجراءات والترتيبات الضرورية لتحسين مستوى المعيشة للجميع.

في مارس 1995 عقد مؤتمر قمة العالم للتنمية الاجتماعية، وحضره 120 رئيس حكومة ودولة للتعرف على أهمية التنمية الاجتماعية، وتحسين ظروف المعيشة، وليضعوا ذلك كأهداف لها أولوية مطلقة، وقد بحثت هذه القمة ثلاث موضوعات.

-استئصال جذور الفقر في العالم.

-زيادة العمالة المنتجة في جميع البلدان.

-التكامل الاجتماعي . [1]

2-3-مبادئ التنمية الاجتماعية.

يعرف المبدأ على أنه القاعدة الأساسية له صفة العمومية، يصل إليه الإنسان عن طريق المعرفة والتجربة والقياس، حيث تستند التنمية كمفهوم حديث إلى بعض المبادئ الأساسية لتحقيق الأهداف المطلوبة، وهي مبادئ ضرورية مت ا ربطة ومتكاملة مع بعضها البعض، ولا يمكن التخطيط للتنمية وتنفيذ مشروعاتها إلا إذا وضع في الاعتبار هذه المبادئ، ويمكن تلخيص هذه المبادئ فيما يلي:

-اشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير والعمل لوضع تنفيذ البرامج الرامية إلى النهوض، وذلك عن طريق إثارة الوعي إلى مستوى أفضل من الحياة يتخطى حدود حياتهم التقليدية وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وقدراتهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية، والمشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات التقليدية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها وعدم اشراك الأهالي مع السلطات العامة في برامجها، فجهود تركيب الاجتماعي والاقتصادي تقف عقبة صلبة أمام التجديدات والتغيرات المفروضة التي تتناول في كثير من الأحيان قيمهم وتقاليدهم الراسخة [2].

-تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح فكرة متكررة أو في حالة التضاد، وأيضا إحداث هذا التكامل بين المشروعات التي أقيمت أساسا لحل وعلاج مشكلات المجتمع.

- الاسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة ذات النفع العام للمجتمع، ويرى بعض العاملين في ميدان التنمية الاجتماعية أن يكون المدخل إلى هذا الميدان ممثلا في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كخدمات طبية وإسكانية، وإذا حدث وبدأ المشروع يوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية، فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع، وقليلة التكاليف من أمكن، والتي تسد في الوقت نفسه

[1] **المرجع السابق**، ص 68 ص70

[2] **المرجع السابق** ص70 ص96

حاجة اجتماعية قائمة.

-الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية، ويؤدي ذلك إلى نفع اقتصادي حيث يقلل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالا وظيفيا أ وسع.

-توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية [1].

-مراعات التوازن بين المفهوم الاجتماعي والمفهوم الاقتصادي لأن تنمية الإنسان ورفع معنوياته هو الأساس في التنمية فتنمية الأحوال والموارد لا يمكن أن تنتهي إلى تحقيق تنمية وتعميرها مالم يتول حمل المسؤولية إنسان راسخ العقيدة وجيد التدريب.

-تأكيد على ضرورة ملائمة التنمية لظروف المجتمع والبيئة مع أهمية تحديد الأولويات المطلوبة ويتم التخطيط لها في ضوء الاحتياجات المطلوبة والموارد المتوفرة، والابتعاد عن الوسائل والأساليب التقليدية، واللجوء إلى وسائل وأساليب جديدة مرنة تتلاءم وظروف المجتمع [2].

-مبدأ المشاركة :تعرف المشاركة لغويا بأنها الشركة ويقال اشتركا بمعنى تشاركنا، ويقصد بها تعكون فرد مع آخر أو بعض الأفراد مع البعض الآخر في إنجاز عمل مشترك.

كما يعني مبدأ المشاركة التغيرات التي تحدث في المواطنين نتيجة لاشتراكهم في عملية تنمية مجتمعهم، وتتمثل في تعديل استجاباتهم ازاء مثيرات متغيرة بما يكفل التعامل الإيجابي مع هذه المثيرات، وتعتبر المشاركة غرض مرغوب فيه لبناء القدرة لدى العميل(الفرد، جماعة، مجتمع)ويمكن أن ينظر إليها كناية في حد ذاتها وكطريقة لاكتشاف كيف يمكن أن تكون القرارات أو الخطط مؤثرة وفعالة لأكثر الناس المعنيين بهذه القرارات أو الخطط.

كما يمكن النظر إلى المشاركة بأنها المساهمة أو التعاون مع الآخرين سواء مع افراد المجتمع وقياداته الشعبية أو قياداته المهنية في أي عمل من الأعمال التي تعود بالنفع على افراد المجتمع سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي أو الديني [3].

-ضرورة التركيز على مساهمة الشباب والنساء في برامج التنمية الأساسية وتعليم الكبار ونوادي الشباب ورعاية الأمومة والطفولة والمجتمعات والنوادي النسائية.

-دعم الجهود الذاتية المستثمرة بخدمات حكومية فعالة ذلك لأن تنمية المجتمع تستهدف تحقيق التكامل

---

[1] أحمد مصطفى خاطر :**التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية نماذج الممارسة**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية،8008، ص ص24-28.

[2] عرسان يوسف الزويعي :**العلاقات العامة والتنمية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأرد 2016 ، ص447

[3] محمود محمد محمود، احمد عبد الفتاح ناجي :**التنمية في ظل عالم متغير**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة،2006 ، ص 22 ص23

بين عوامل ثلاث:

– قدرة المواطنين على العون الذاتي.

–العمليات العلاجية التي تقوم بها أجهزة الرعاية الاجتماعية.

– الأنشطة المخططة التي تعدها الأجهزة الحكومية.

–مبدأ الاستعانة بالخبراء :تتطلب عملية التنمية الاجتماعية إحداث تغيير في كافة جوانب الحياة الاجتماعية مما يستوجب تكاثف كافة جهود المسؤولين في القطاعات المختلفة، وهذا ما يستلزم ضرورة رجوع أخصائي تنمية المجتمع إلى المختصين في كافة الجوانب كلما احتاج الأمر إلى ذلك فمثلا يستعينون بالتربويين في المشروعات التربوية.

–التقويم :يجب أن يتولى أخصائي تنمية المجتمع عمليات التقويم بصفة مستمرة وذلك للتأكد من مدى نجاح العمل الذي يقوم به وعليه أن يحدد أهداف عملياته بالتفصيل، ويجب أن يشتمل التقويم على الناحيتين:

– مدى التغير الذي طرأ على المواطنين نتيجة لاشراكهم في عملية التنمية الاجتماعية.

–مدى التغيير الذي طرأ على المجتمع المحلي نتيجة لنفس العملية من مرافق ومشروعات وخدمات [1].

3-3:أهداف وأهمية التنمية الاجتماعية.

يتحقق للمجتمع أهدافه الاجتماعية في ضوء استراتيجية شاملة ترتكز على إيديولوجية اجتماعية واضحة عبر مراحل التخطيط الاجتماعي للتنمية الاجتماعية، ويتحدد الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية في تحسين نوعية الحياة في مختلف النشاطات البشرية من خلال إحداث التغيرات الاجتماعية التي تساهم في تحقيق التوازن بين الجانب المادي والجانب البشري بما يحقق بقاء المجتمع ونموه.

يتحقق الهدف الرئيسي من خلال تحقيق الأهداف التالية للتنمية الاجتماعية:

–إحداث تغييرات في البناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه، ويشتمل هذا التغيير على أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم والمعايير والقيم التي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون اليها.

–معالجة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن التغيير والمتصلة به.

–إشباع الاحتياجات الاجتماعية لافراد المجتمع بمفهومها الشامل، من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة(تعليم، صحة، رعاية اجتماعية، تنشئة اجتماعية)والحاجات الاجتماعية تتحدد في[2]

---

[1] أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم :**التنمية وحقوق الانسان نظرة اجتماعية**، الازاريطة، الإسكندرية2006 ، ص58 ص 68

[2] طلعت مصطفى السروجي وآخرون :**التنمية الاجتماعية المثال والواقع**، الكتاب الجامعي للنشر، جامعة حلوان،2001 ، ص35ص 36

-الحاجة إلى التملك والعمل والاستهلاك.

-الحاجة للعيش في مناخ أسري مستقر يتوفر فيه الاطمئنان والحب والتفاهم.

-الحاجة إلى الحماية الاجتماعية وضمان الحقوق الأساسية.

-الحاجة إلى التعليم.

-الحاجة للامتثال للمعايير والقيم في إطار قيم المجتمع.

-الحاجة للإبداع والابتكار.

- الحاجة للرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة.

وبذلك تشبع التنمية الاجتماعية الاحتياجات الاجتماعية والنفسية والثقافية.

-تزويد افراد المجتمع بالمعرفة والمهارات والقدرات التي تساعدهم على تحسين مستويات المعيشة.

-تقديم الخدمات لافراد المجتمع لتحسين نوعية الحياة وتيسير الحصول عليها.

-إتاحة الفرص لافراد المجتمع للمشاركة الفعلية في توجيه التنمية الاجتماعية وتنفيذ برامجها وتقويم نتائجها [1].

وجدير بالذكر أن الاهتمام بالتنمية الاجتماعية يعود أساسا إلى حقيقة مؤداها أنه بالرغم من المجهودات المتزايدة بالتنمية الاقتصادية منذ أكثر من نصف قرن إلا أن الظروف الاجتماعية ظلت على ماهي عليه لدى كل من الفرد، الأسرة، المجتمع المحلي، بل ظل الأفراد يعانون من حالة الفقر، ظروف السكن السيئة، سوء التغذية، حيث وقفت تلك الملامح التي يتميز بها المجتمع عائقا أمامهم لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، كما يعزى هذا الاهتمام إلى عدم الرضا عن المجهودات الحديثة للتنمية، وأملا في الحصول على بدائل أفضل، بالإضافة إلى أن الأفراد في ظل التنمية والانتعاش الاجتماعي يشعرون شعورا حقيقيا بوجود دولة حيث أن الرعاية تساهم في تحقيق معنى المجتمع والدولة، وهي تؤكد في نفوس الأفراد الشعور بالوجدان الجمعي أو المشاركة الوجدانية الجمعية والمواطنة، لأن الدولة لا تكتسب كيانها الحقيقي ولا وجودا شعوريا إلا إذا ارتبط مواطنوها بوعي جمعي مشترك يوحد روح انتمائهم [2].

وتتجلى أهمية التنمية الاجتماعية في تحقيق وتأمين المجتمع وضمان استقراره وعدم جنوح افرادها إلى الانحراف أو الاتجاه إلى المبادئ الهدامة التي من شأنها أن تشيع الفرقة بين افراده، وتحقق في النهاية وحدة المجتمع المادية والمعنوية، وتعتبر التنمية الاجتماعية عاملا من عوامل تحقيق الارتقاء بالإنسانية ومعاييرها وتقريب وجهات النظر بين مختلف دول العالم، كذلك فكرة التنمية والانتعاش الاجتماعي من الناحية الأخلاقية والمعاني الإنسانية الرفيعة تغرس في افراد المجتمع الفضائل الروحية التي من شأنها الرقي بوعي المجتمع وأذواق لافراده، لأن الاشتراك في برامج الانتعاش والمساهمة في ميدان الخدمات والإصلاح الاجتماعي،

---

[1] .**المرجع السابق**، ص36

[2] عيسات العمري" :**صعوبات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي**"، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد7 ، العدد 2 ذيسمبر 2016 جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، ص ص 171، 172

يخرج الفرد من حد وده الضيقة وحياته الخاصة إلى نطاق أوسع في فضاء مجتمعي متماسك ومتكامل [1].

3-4: العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

لقد أصبحت التنمية مطلب حيوي وهدف لكل دول العالم سواء النامية أو المتقدمة ولقد حازت قضية التنمية الكثير من الاهتمام في الفكر العالمي المعاصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ أشار مؤتمر التنمية والتجارة الذي عقد في جينيف في مارس 1964 ، ومؤتمر دول عدم الانحياز الذي عقد في القاهرة في أكتوبر من نفس العام إلى هذه الحقيقة بوضوح إذ ذكر أن تنمية البلاد المختلفة تعتبر أهم القضايا الدولية الحالية.

يؤكد العديد من العلماء الارتباط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فيرى البعض أن العلاقة من جوانب التنمية الشاملة لا تقبل الانفصال أو التجزئة وخاصة منذ النصف الثاني من القرن العشرين فقد أصبحت التنمية الشاملة تقوم على نوع من الموازنة بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي في عمليات التنمية ومشروعاتها جميعا.

بالرغم من ذلك إلا أن هناك وجهات نظر لبعض العلماء نحو هذه العلاقة وطبيعتها حيث ترى وجهة النظر الأولى :يؤكد العديد من رجال الاقتصاد أن المجتمعات في حاجة سريعة إلى تنمية الاقتصاد هدفها رفع مستوى الأفراد والدخل القومي وهذا يمكن الدولة من التوسع في الخدمات ...كما يمكن الأفراد من الانتفاع بها بمعنى أن ارتفاع الدخل يجعل المواطنين أقدر على تعليم أبنائهم والعناية بصحتهم،[2]

ويجعل الناس أقدر على دفع الضرائب التي تمكن الحكومة من تأدية واجباتها وتدبير سبل الخدمات الاجتماعية بأشكالها المختلفة، أما وجهة النظر الثانية :فترجع إلى علماء العلوم الاجتماعية والذين ينادون بالتنمية الاجتماعية كركيزة لها الأولوية في برامج التنمية، وهم يستندون في رأيهم إلى أن التنمية الاقتصادية سوف لا تسير بخطى سريعة وأساس متين، إذ انتشر الجهل والمرض بين الناس، فرجال الصحة مثلا يؤكدون أن الصحة الجيدة تدفع الناس إلى العمل المثمر، والاشتراك في جهود تنمية المجتمع إلى جانب ما تضفيه الصحة على الناس من لياقة بدنية تجعلهم أقدر على الإنتاج.

كما أن التعليم هو السبيل إلى النضج الفكري وإلى الابتكار ورفع الإنتاجية وإتقان العمل ...ولن نتوقع زيادة في الإنتاج وفي مستوى الإنتاجية ما لم يكن المشتغلون في هذا الإنتاج على مستوى من اللياقة الصحية وعلى درجة من العلم والمعرفة تمكنهم من تحقيق هذه الكفاية ومن هنا يعتقد الاجتماعيون بأن تلك الخدمات يجب أن تعطي الأولوية وأن تسبق برامج مشروعات الإنتاج.

والحقيقة أنه من الناحية العملية والتطبيقية، ليس هناك خط واحد محدد يفصل بين كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد جاء في كتاب الاتجاهات العامة لسياسة التنمية الاجتماعية، والذي ترجمته الشؤون الاجتماعية المصرية، أنه في عصرنا الحاضر غدت العلاقات والروابط التي تحكم الصلة بين الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية والتي أصبح من الضروري أن يدخلها وضعوا برامج التخطيط في حسابهم

---

[1] . **المرجع السابق**، ص 172

[2] محمد عبد الفتاح محمد :**التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية 2003 ص ص 139 ،140

أكثر تعقيدا عما كانت عليه في الماضي، ولقد أصبحت عملية الربط بين كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في نظر رواد وعلماء التنمية ضرورة لازمة وظاهرة سياسية يرددها الساسة لكسب ثقة الجماهير ويصبح التخطيط للتنمية الشاملة هو التخطيط المتزن الذي يجعل التنمية الاقتصادية إدارة إنتاج كفء يديرها رجال أكفاء ذو ارادة مهارة وهم نتاج التنمية الاجتماعية.

ويمكن أن نحدد أهم عوامل الالتقاء بين كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في:

أ –أن الانسان هو هدف التنمية ومحورها ووسيلتها وان التغير المادي لا بد وأن يصاحبه تغيير اجتماعي مواز حتى يتهيأ للمواطن الموائمة مع ما يتم من تطوير وعلى ذلك فإن عملية التنمية المادية يجب أن تتوازى مع الإمكانيات الاجتماعية والتي يجب أن تتطور باستمرار للتوازي مع النمو الحضاري وأن أي جهد يبذل في هذا المجال دون مساندة جماهيرية وتجاوب شعبي هو جهد ضائع ومال مهدر[1] .

ب–أن التكامل بين جميع أنواع النشاطات حتمي لتحقيق فاعليتها في تحقيق التنمية الشاملة وليس المقصود بالتكامل مجرد وحدات الخدمات والمرافق بل المقصود منه وجود التفاعل فيما بينها بحيث تعمل بأسلوب متجانس يكمل كل نشاط منها الآخر إذ أنه من الواضح أن مشكلات المجتمع متشابكة تتشابك أوجه الحياة فيها ومن ثم يجب أن تواجه برامج التنمية هذه المشكلات كوحدة.

ج–لم يعد النظر للتنمية في الوقت الراهن على أساس أنها تعني النمو الاقتصادي وحده بل أن الاهتمام أخذ يتجه إلى جانب مجالات التنمية الاجتماعية والبشرية والثقافية وأصبح ذلك المفهوم الجديد منتشرا بين مختلف دول العالم.

ويمكن كذلك ذكر العوامل الاجتماعية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية، حيث تلعب العوامل والظروف الاجتماعية دورا رئيسيا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية أو قد تلعب دورا في التكثير في حدوثها في المجتمع، و أهم هذه العوامل هي:

–ضعف إقبال المواطنين على ادخال الأموال واستثمارها إما بسبب انخفاض الدخل والمستوى المعيشي لهم بصفة عامة، أو لعدم وعيهم بأساليبه وأهميته لهم والمجتمع.

–إنخفاض مستوى وعي المواطنين بأهمية التخطيط والادخار لمستقبل حياتهم وحياة أبنائهم ويتضح ذلك من ضغط المواطنين على الحكومة لتوفير كافة الخدمات دون النظر إلى واجب الحكومة في استغلال جزء من الدخل في عمليات الاستثمار للمستقبل.

–تردد أصحاب رؤوس الأموال في اقتحام ميادين ومجالات عديدة لاستثمار أموالهم، وتركيز استثماراتهم في المجالات النمطية بالزراعة دون الصناعة.

–عدم توفر العمالة الفنية المدربة واللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

[1] **المرجع السابق**، ص141 ص 143

–هجرة الكفاءات الفنية والعلماء للخارج يحول دون تقدم الصناعات الوطنية وعمد قدرتها على منافسة الأسواق الخارجية [1].

–مكانة العمل اليدوي في الدول النامية، حيث يحط من قدر صاحبه ومكانته الاجتماعية، فلا يقبل عليه إلا من ضاقت به سبل الحياة.

–انخفاض مكانة دور المرأة في المجتمع، مما يؤثر على تعطل نصف قوى المجتمع عن التعليم اولعمل بالمجتمعات النامية وعدم إتاحة الفرصة لها في إثبات وجودها وفاعليتها.

تشير العديد من الدراسات والتقارير الخاصة بالمنظمة الدولية للأمم المتحدة إلى أن هدف برامج التنمية الاجتماعية هو تحقيق الظروف السابقة للنمو الاقتصادي، أو تهيئة المناخ المادي وتقديم مختلف التسهيلات الإنمائية اللازمة.

يمكن تحديد الدور الذي تلعبه التنمية الاجتماعية في التنمية الاقتصادية كالآتي:

–المساهمة في تهيئة وخلق الظروف المواتية لحدوث التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التصدي للظروف والمشكلات الاجتماعية التي تحول دون انطلاق عدالة التنمية الاجتماعية.

–دراسة الاعتبارات الاجتماعية التي يجب م ا رعاتها عند التخطيط للعملية الصناعية، والتي تشمل تحديد مناطق بدأ انطلاق التصنيع وتوزيعها في أنحاء البلاد، فضلا عن الاعتبارات الاجتماعية المصاحبة من الهجرة إلى المدن والمناطق الصناعية الجديدة، وتهيئة ظروف العمل المناسبة داخل التنظيمات الصناعية من(إضاءة وتهوية وأمن صناعي وحماية العاملين من أخطار المهنة.)

–التنبؤ بالمشكلات الاجتماعية التي قد تنجم عن عملية التنمية الاقتصادية والاستعداد لمواجهتها.

–توفير الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية والاجتماعية للمواطنين والتي تلعب دورا أساسيا في زيادة الإنتاج.

–تنمية المناطق المتخلفة والتخفيف عن المناطق المزدحمة حيث أن انتشار الصناعة وتوزيعها على مختلف المناطق رغم تركزها في المدن الصناعية الكبيرة يساعد على تنمية وتطوير المناطق المتخلفة ويسهم في حل مشاكلها والارتقاء بمستوى افرادها، فضلا عن أنه يخفف من المشاكل الاجتماعية الكثيرة التي تتعرض لها المناطق المزدحمة ويحد من سوء الحالة الصحية وانتشار الأوبئة وكثرة الحوادث وعدم توفر الخدمات العامة والاجتماعية وعدم تلبيتها لاحتياجات الأفراد [2].

–الرعاية الاجتماعية للأسرة واعتبارها أهم التدابير التي تتخذ للتحكم في مؤثرات التصنيع الاجتماعي واتجاهاته المختلفة ويزيد من مساهمة التصنيع في الارتقاء في الارتفاع بمستوى الاسرة اقتصاديا–اجتماعيا

[1] محمد عبد الفتاح محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص143ص146

[2] **المرجع السابق**، ص146 ص147

لذا يتطلب الأمر رؤية الخدمات الاجتماعية في عدة أشكال، ليساعد الأسر على الاستقرار ولتأخذ مكانها الوظيفي في مجتمع المستقبل كعنصر هام في البناء الاجتماعي.

–المساهمة في إيجاد الاستقرار اللازم للتنمية الاقتصادية عن طريق توفير الجو المناسب للتجاوب بين الأهالي والحكومة والحماسة للتنمية الاقتصادية والرغبة في التنمية السريعة والتضحية بالحاضر جزئيا لبناء مستقبل أفضل.

كما أن المشكلة التي تواجه الدول النامية في الوقت الحاضر لا تقتصر فقط في وضع برامج وخطط تنموية لزيادة دخل الفرد فيها وإنما تتعدى إلى ضرورة تضييق الهوة والحد من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بينهما وبين الدول المتقدمة، ويمكن **تحديد الدور الذي تلعبه التنمية الاقتصادية في التنمية الاجتماعية بما يلي:**

–زيادة الدخل القومي والفردي :إن التنمية الاجتماعية تحتاج لأموال حتى يمكنها التوسع في التنظيمات التعليمية والصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى وكلما تحقق الارتفاع النسبي للتنمية الاقتصادية في المجتمع كلما أمكن التوسع في الخدمات المطلوبة وتدعيم كفاءة الموجود منها، كما أن زيادة الدخل القومي يؤدي إلى زيادة دخل الفرد وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة.

–الحد من البطالة وزيادة فرص العمل :إن التنمية الاقتصادية تساعد على التوسع في التصنيع واستصلاح الاراضي الزراعية وبهذا المعنى فان التصنيع يعد من أهم عوامل رفع المستويات الاقتصادية والاجتماعية واتساع فرص العمل والحد من البطالة في المجتمع وزيادة الدخل، بل هو من العوامل الإيجابية الفعالة في إحداث التغير والتنمية.

–تهيئة الظروف المناسبة لإحداث التغير الاجتماعي نحو مجتمع أفضل :لقد أدت الثورة الصناعية إلى إحداث تغييرات في حياة الناس، حيث أصبح الانسان يؤمن بالعلم ومقدرته في التحكم في الطبيعة، كما أصبح للوقت قيمة، أصبح هناك أهمية لدقة العمل والاحترام العمل اليدوي والاحترام دور المرأة في العمل وفي المساهمة في برامج ومشروعات تنمية المجتمع [1].

فالتنمية الاجتماعية أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية لدفع عجلة التنمية وضمان نجاحها واستمرارها لتحقيق النمو الاقتصادي ولقد لوحظ أن الدول المتقدمة تعتمد في الوقت الحاضر على الجوانب الاجتماعية أكثر من اعتمادها على رأس المال، فالإنسان ذي الكفاءة الإنتاجية المرتفعة الذي ينال قسطا وافيا من التعليم والذي يتمتع بصحة جيدة ويعيش في مسكن مريح ويتوفر له الضمانات الكافية التي تكفل له الحياة المستقرة في حاضره ومستقبله كما أن التنمية الاجتماعية ضرورية لمعالجة المشكلات المترتبة على التنمية الاقتصادية(مشكلة أطفال الشوارع، تعاطي المخدرات)هذا من ناحية ومن ناحية أخرى وجد أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تغيير سلوكي فالتغير الاقتصادي ينتج عنه تغيير في الجوانب الاجتماعية [2].

3-5:خطوات ومراحل التخطيط للتنمية الاجتماعية.

[1] محمد عبد الفتاح محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص147

[2] رشاد أحمد عبد اللطيف :**التنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية**، ص28 ص29

إن التخطيط يعتبر ضرورة من الضرورات التي لم يعد هناك غنى عنها للنهوض بحياة المجتمعات في عصرنا الحاضر، فعن طريقه يمكن معالجة مشكلات التخلف، وتحقيق معدلات سريعة للتنمية في أقصر وقت مستطاع، وبأقل تكلفة وأدنى قدر من الضياع في الموارد المالية والبشرية.

فالتخطيط هو الحلقة الوسطى بين السياسة الاجتماعية الإنمائية ووجهها التنفيذي باعتبار أنه الطريق العلمي الأمثل لوضع السياسة الاجتماعية، كما أن التخطيط هو الوسيلة العلمية التي يتم بواسطتها وضع خطط التنمية على أسس سليمة ترتبط بالسياسة الاجتماعية وتسعى إلى تحقيق أهدافها البعيدة.

التخطيط للتنمية يمر بمجموعة من المراحل والخطوات المتداخلة التي يصعب الفصل بينها عمليا، إلا أن فصل هذه المراحل والخطوات وتقسيمها يتم نظريا بهدف توضيحها وتحليلها، وهذه المراحل تبدأ بتحديد الأهداف وتنتهي بتقويم ما تحقق منها:

المرحلة الأولى -وضع الخطة:

إن وضع الخطة يستلزم إ عداد الخطة والموافقة عليها، ثم اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها، ومرحلة وضع الخطة تمر بالخطوات التالية:

أ-جمع البيانات الأساسية:

لا بد لأجهزة التخطيط أن توفر لديها قدر كافي من البيانات عن ظروف المجتمع وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حتى تستطيع أن تقترح الأهداف الأولية للخطة بصورة واقعية تجعلها قابلة للتنفيذ، ويمكن الحصول على البيانات الأساسية بالرجوع إلى السجلات الإحصائية أو باجراء الدراسات والبحوث الاجتماعية، ويتطلب التخطيط للتنمية توافر بيانات واحصائيات عن السكان والقوى العاملة والتعليم والصحة والإسكان والخدمات الاجتماعية وذلك يفيد في تكوين صورة صادقة عن المجتمع وأوضاعه واحتياجاته الأساسية والقيام بعمليات التخطيط على أساس علمي سليم.

ب-تحديد أهداف الخطة:

بعد أن تنتهي أجهزة التخطيط من تجميع البيانات والحقائق المطلوبة فإنها تقوم باقتراح أهداف الخطة، و أهداف خطط التنمية الاجتماعية تتضمن جانبين أولهما إحداث تغيرات اجتماعية تلحق بالبناء الاجتماعي ومكوناته الديمغرافية والإيكولوجية والطبقية والسياسية والاسرية والتعليمية والصحية بالإضافة إلى تغير العلاقات والقيم التي تتصف بالجمود وتدعوا إلى التواكل والسلبية والتبعية، ثانيهما العمل على إشباع الحاجات الأساسية وذلك عن طريق تعليم الأفراد وتوفير فرص العمل لهم، والقضاء على البطالة، والنهوض بالمستويات الصحية، والقضاء على الظروف التي تؤدي للانحراف والجريمة، وتوفير خدمات الرعاية الصحية ومساندة الأفراد على مواجهة مشكلاتهم وإشباع حاجاتهم وتحقيق رغباتهم المتغيرة حتى يتمكنوا من المساهمة بإيجابية في برامج ومشروعات التنمية، وبعد أن يتم تحديد أهداف الخطة يتم ترجمتها إلى برامج ومشروعات، ثم الربط بينهم في نسق متكامل يضمن الاطار المبدئي للخطة.

ج -تصميم الإطار المبدئي للخطة:

من الممكن أن يتم وضع الخطة من القمة فهابطا إلى المستويات المحلية وفي هذه الحالة توضح برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية على المستوى المركزي، ثم توزع إلى خطط إقليمية لي تقرها تلك المستويات أو العكس.

الهيئة المركزية للتخطيط تصمم الإطار المبدئي للخطة، فتحدد البرامج والمشروعات التي يمكن القيام بها

بعد المفاضلة الدقيقة بين مختلف المشروعات على أساس مدى أهميتها، والحاجة اليها وإمكانية تنفيذها، ثم ترتيبها وفقا لأولوياتها، وذلك في ضوء الإطار العام للخطة وعلى أساس المعلومات المتوفرة عن كل قطاع، وذلك تمهيدا لوضع الإطار النهائي للخطة[1] .

د -تصميم الإطار النهائي للخطة:

بعد أن تنتهي اللجان الفنية بالهيئة المركزية للتخطيط من دراسة ما تجمع من مقترحات حول الإطار المبدئي للخطة تتولى كل لجنة إ عداد تقرير تفصيلي عن ارائها في مقترحات إقامة مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، وبدأ دراسة المشروعات بدقة وترتيبها في سلم الأولويات وضرورة تضمينها في المراحل السنوية للخطة، توضع الخطة في شكلها النهائي ولا تصبح قابلة للتنفيذ إلا بعد اقرارها من الجهات والسلطات المختصة.

المرحلة الثانية :تنفيذ الخطة.

يتوقف نجاح الخطة على مدى وضوح أهدافها، وارتباطها بالحاجات الفعلية للمجتمع ومراعانها للإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة، ويحتاج التنفيذ إلى دراسة الاجراءات وتحديد الأولويات وفقا للشكل المحدد في إطار الخطة وبالتكلفة المخصصة وفي حدود المدى الزمني المقرر.

وينبغي توزيع اختصاصات تنفيذ المشروعات والأجهزة للموكل إليها ذلك، وكذلك اعداد جداول زمنية تحدد مراحل التنفيذ مع وجود مرونة تسمح بإدخال تعديلات طبقا لتغيير الظروف وتحقيقا للصالح العام، وهناك مجموعة من العوامل التي ينبغي م ا رعاتها عند تنفيذ الخطة أهمها:

-مدى توافر الإمكانات البشرية والفنية والمادية في كل بيئة.

-علاقة المشروع الم ا رد تنفيذه في الخطة بالمشروعات المنفذة بالفعل.

-العلاقة بين مختلف الهيئات التي تتولى اجراءات التنفيذ.

المرحلة الثالثة :المتابعة.

يقتضي نجاح خطط التنمية التعرف على سير العمل واتجاهاته ومعدلات أدائه وضمان تنفيذ المشروعات وفقا للزمن المحدد والتكلفة الموضوعية، والكشف عن مواطن الضعف والقصور في تنفيذ المشروعات ...ولذلك ينبغي متابعة سير الاجراءات التنفيذية منذ مراحل الأولى للتنفيذ.

للمتابعة في برامج التنمية الاجتماعية أهداف تطبيقية تتمثل في تحديد الصورة الحقيقية للمشروعات الاجتماعية التي يتم تنفيذها، والتعرف على المشكلات والصعوبات التي تعترض سير العمل حتى يمكن معالجة أي اضطراب أو خلل في التنفيذ قبل تراكم الانحرافات السالبة التي قد تؤدي إلى فشل الخطة في تحقيق أهدافها[2] .

لنجاح المتابعة ينبغي أن تبني أحكامها على أسس موضوعية بعيدة عن الاعتبارات الشخصية والأهواء الذاتية، وأن ينظر إليها على أنها مجرد وسيلة لتصحيح الانحرافات، وأن تكون عملياتها معروفة للعاملين، حيث يتعكونون على تحقيقها وهو شرط أساسي لنجاحها.

---

[1] طلعت نصطفى السروجي :**مرجع سبق ذكره**، ص74 ص75

[2] **المرجع السابق**، ص 76

المرحلة الرابعة :التقويم.

التقويم أداة أو منهج علمي يستهدف الكشف عن حقيقة التكثير الكلي أو الجزئي لبرنامج من برامج التنمية في النطاقين القومي أو المحلي على السواء، ووسيلته إلى تحقيق هذا الهدف للكشف عن حقيقة التغير الاجتماعي الثقافي" المادي والمعنوي."

فالتقويم وسيلة تستهدف الكشف عم فاعلية برامج ومشروعات التنمية وقياس درجة كفايتها الإنتاجية، ثم التعرف على مركب العلاقات القائمة بينها، للوقوف على الآثار التي تحدثها في الأهداف القومية العامة للتنمية، والتقويم يفيد في الكشف عن جوانب القوة والضعف في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية، والوقوف على طبيعة ومناخ العمل والتعرف على اتجاهات الأفراد ومدى تقبلهم لما يقدم لهم من خدمات .ولتقويم مشروعات التنمية الاجتماعية يمكن اتباع مجموعة من الخطوات التالية:

-تحديد أهداف المشروع او البرامج.

-تحديد أهداف التقويم.

-تحديد محكمات التقويم.

-تحديد المناهج المستخدمة للتقويم.

-اختيار أدوات التقويم المناسبة.

-جمع البيانات والمعلومات.

-استخلاص النتائج [1] .

كما تعددت وجهات النظر حول تحديد مراحل وخ طرأت التخطيط للتنمية ومن أهمها يحدد" نيل جلبرت" و"هاري سبكت "نموذج التخطيط ليشمل المراحل التالية:

أ-تحديد المشكلة.

ب-تحديد الإطار العام للخطة.

ج-تحديد الهدف.

د-وضع البرامج.

ه- تنفيذ الخطة(البرامج.)

و-متابعة وتقييم البرامج والخطط.

لقد حدد" ألفريد كان "إن التخطيط هو عملية ديناميكية تنموية لها بداية ووسط ونهاية وعند التركيز على هذه المراحل يجب الاهتمام بجماعة التخطيط التي يتم اختيارها لحل مشكلة ما، وقد حدد مراحل التخطيط في:

[1] **المرجع السابق**، ص78 ص 79

أ–البحث والدراسة ويتم فيها الحصول على الحقائق وتحديد المشروعات ومسح الموارد.

ب–تحليل القيم وتسهيل التعبير عن أوضاع تلك القيم ويتم ذلك من خلال الميكانيزمات السياسية.

ج–صياغة السياسة.

د–البرمجة وتتمثل في تكوين البناء الإداري.

ه– القياس وعملية الرجع.

وقد حدد عبد المنعم شوقي مراحل التخطيط في المراحل الآتية:

أ–المرحلة التمهيدية.

ب–المرحلة التخطيطية.

ج–المرحلة التنفيذية [1].

د–المرحلة التقويمية.

ويرى" أحمد كمال أحمد "أن مراحل وعمليات التخطيط تتصف بالتفاعل والديناميكية وتتغير بالأسلوب العلمي الذي يلتزم المخططون بمبادئ وقيم متفق عليها وتتم وفقا للمراحل التالية:

أ–تحديد الهدف.

ب –إ عداد اطارات الخطة.

ج–وضع الخطة.

د–تنفيذ الخطة.

ه– متابعة الخطة.

و–التقويم. [2]

3-6:مجالات التنمية الاجتماعية.

تتعامل التنمية الاجتماعية مع كافة احتياجات الانسان فيما عدا الاحتياجات الاقتصادية التي يختص بها قطاع الإنتاج وقد تعددت التصنيفات لقطاعات التنمية الاجتماعية ويمكن أن تصنف كالآتي:

أ-من حيث نوعية الخدمات :ويشتمل هذا النوع على خدمات تتعلق بالتعليم والصحة والإسكان والأمن والعدالة والتربية الدينية والخدمة الاجتماعية.

ب-من حيث المجال الجغرافي :ويشتمل على خدمات تتعلق بتنمية المجتمعات الحضرية والريفية والصحراوية المستحدثة.

---

[1] . محمد عبد الفتاح محمد :**مرجع سبق ذكره**، ص170

[2] . **المرجع السابق**، ص171

ج-من حيث الفئات العمرية :ويشتمل على خدمات تتعلق بالطفولة والشباب والمرأة والشيوخ.

سوف نعرض نموذج داخل كل تصنيف من التصنيفات الثلاثة فيعرض قطاع التعليم كنموذج يتبع التصنيف النوعي، ونعرض التنمية في المجتمعات المستحدثة كنموذج يتبع التصنيف الجغرافي، ونعرض دور المرأة في التنمية كنموذج يتبع التصنيف الفئوي [1].

5-القطاع التعليمي:

هناك علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية فالمجتمعات النامية يسودها تفكير تقليدي وتحكمها قيم جامدة تقف في سبيل التغير وتعترض مجراه، من ثم فإن التعليم يساعد ويعمل على كازالة الصعوبات الثقافية، وخلق اتجاهات علمية جديدة تساعد على الانتقال من المجتمعات من الشكل التقليدي إلى الشكل المعاصر.

فالتعليم يمكن أن يؤدي وظيفته في هذا المجال بوسائل متعددة، فهو يساعد على اكتشاف وتنمية مواهب الأفراد، ويمنح لهم سبيل التفكير الموضوعي في مختلف المسائل ويزيد قدرتهم على الخلق والابتكار.

التعليم من ناحية أخرى يحفز الأفراد إلى تحقيق التقدم، ويجعل العقول والنفوس أكثر استعدادا وقابلية لتتقبل التغيير وال رغبة فيه، فالشخص المتعلم يستطيع أن يكون أداة إيجابية في إحداث التغيير بطريقة تقدمية، والتعليم كذلك يعتبر إحدى القوى المحددة للافراد والجماعات والمجتمعات، فهو يزيد من طموح الأفراد ويدفعهم للصعود على السلم الاجتماعي، ويساعد الجماعات الموجودة في المجتمع والمطالبة بتحسين أوضاعهم الاجتماعية.

التعليم كذلك يمكنه أن يساعد على القضاء على الثنائية الإقليمية التي تفصل بين الريف والحضر بحيث تلحق المناطق الريفية المتأخرة بالمناطق الحضرية التي سبقتها في مجال التقدم بالإضافة إلى ذلك فإن التعليم غالبا ما يستخدم كأداة من أدوات النضال الوطني والسعي إلى حصول المواطنين على ادارة شؤون مجتمعهم بنفسهم .إلى جانب الوظيفة الاجتماعية للتعليم فإن له وظيفة أخرى اقتصادية وعلى هذا فإن

العملية التعليمية أصبح ينظر إليها الآن على أنها من الاستثمار البشري في العملية الإنتاجية.

والتعليم له أثره في تكوين المواطن الصالح والعامل ذو الإنتاجية المرتفعة، والمنظم الاقتصادي السليم الذي يحسن تجميع رأس المال واستثماره، كل منهما سيفيد الإنتاج وعندئذ يستطيع المجتمع ككل أن يرقى بموارد الثروة المتاحة لديه.

كما أن للتعليم عائدا آخر غير مباشر على المجتمع يتمثل في عملية زيادة المعرفة، والمهارة والامكانية لدى جميع افراد المجتمع، ويعرف ذلك اقتصاديا، كما يعبر ذلك اجتماعيا بأنه يتضمن إ عداد الأفراد للمشاركة الرشيدة في المسائل السياسية، كما قد يعبر عنه اجتماعيا بأنه يتضمن مساعدة الأفراد على الاستمتاع بحياتهم على أكمل وجه ممكن كأعضاء في المجتمع، كما يظهر العائد على المجتمع في صورة التقليل من البعد الاجتماعي بين الأفراد، والشعور بالوطنية والتضحية والتماسك الاجتماعي . [2]

أي أن الاستثمار في التعليم استثمار اقتصادي يدفع ويطور عمليات الإنتاج هذا فضلا عن الأهداف غير الاقتصادية التي يحققها التعليم في حياة الأفراد وفي حياة المجتمعات كالأهداف القومية والأهداف الإنسانية العامة التي ذكرناه

---

[1] أحمد مصطفي خاطر :**مرجع سبق ذكره**، ص235ص236

[2] **المرجع السابق**،ص 236ص237

7-3: دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية.

لقد أصبح الاهتمام بالمرأة ودورها في تحقيق التنمية جزء لايتجزأ من عملية التنمية ذاتها، وتقدم أي مجتمع مرهون ومرتبط ارتباطا وثيقا بمدى تقدم المرأة فيه وقدرتها على المشاركة في التنمية بجميع جوانبها، فقد كانت المرأة قديما تحتل مركزا ثانويا في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وتستمد قوتها من الدور الذي تقوم به كزوجة وأم، ولكن خروجها اليوم للعمل جعل دورها لا يقتصر فقط على الانجاب والتربية والاهتمام بأمور البيت، إذ اكتسبت موقعا ودورا اجتماعيا مهما في الحياة العامة للمجتمع، وفي أسرتها خاصة، فالدخل المادي الذي توفره لميزانية الأسرة أصبح يعطيها مكانة أقوى . [1]

للمرأة المقاولة دورا أساسيا وجوهريا في الحياة الأسرية، فهي تعد رأس المال البشري الذي يفوق في أهمية أي شيء آخر، وهي المنظم لحركة الاسرة وفي غيابها لأي سبب لا تستطيع أن تعيش بنفس الكفاءة، فأدوار المرأة المقاولة متعددة في إشباع حاجات الأسرة المادية، النفسية وإنجاب الأطفال وتربيتهم كذلك العمل داخل المنزل وحتى خارجه، ولقد قام الباحثان سليم العايب وبوحنيكة نذير عام 2014 بدراسة حول مدى مساهمة المرأة العاملة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة، حيث أسفرت النتائج على أن المرأة العاملة تساهم في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة.

ظهر نهج يهدف إلى تصميم الاجراءات والسياسات لدمج المرأة تماما في التنمية وذلك منذ السبعينيات، ولقد جاء كرد فعل لمعالجة بعد المرأة عن المشاركة في بعض جوانب التنمية، وعلى الرغم من أن الجوانب مدمجة في التنمية ولكن بصفة غير متساوية بين الرجال والنساء، كما تم تطوير نهج" المرأة والتنمية "ليصبح "النوع الاجتماعي والتنمية "الذي يهدف لازالة الفروقات في المساواة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية بين المرأة والرجل [2].

ترتبط عملية التقدم الاجتماعي ارتباطا وثيقا بالمرأة العاملة حيث انه كلما تطور المجتمع ا زدت فرص المرأة في المشاركة في عملية بناء المجتمع وذلك من حيث التمتع بحقوقها الطبيعية، وأن تخلف المجتمع ينعكس على وضع المرأة سلبا وذلك باعتبارها تشكل المجتمع ونصف القوى البشرية وبالتالي فإنه إذا حجبت المرأة عن المشاركة في التنمية الاجتماعية فإنها تصبح مستهلكة لما ينتجه الرجل والمعلوم أن هدف عملية التنمية هو إحداث تغييرات في المجتمع تطور المرأة والرجل معا ودحض ما يشاع أن المرأة لا تستطيع تأدية العمل كما يفعل الرجل والمشاركة في عملية التنمية الاجتماعية والحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي أن المرأة قد شاركت الرجل بين الماضي والحاضر في كل مجالات الحياة ومن ضمنها المشاركة في صنع الرأي السياسي، ولها إسهامات مشهود بها في تطور المجتمعات الإنسانية وأنها تساوت مع الرجل في الكسب المادي حيث لا يفرق بينهما في الربح ولا في نتاج الأرض من الفلاحة وليس صحيح القول بأن المرأة عالة المجتمع، فالمرأة لديها الحرية في كسب الرزق كالرجل والعمل يمثل الوسيلة الأساسية لتنمية الفرد في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالتالي يتعين على المجتمع أن يستغل طاقات

---

[1] بوكنوس عائشة" :**مساهمة المرأة في تحقيق التنمية"**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد10، ديسمبر 2016 ، المركز .الجامعي لتامنغست، الجزائر،2016 ، ص227

[2] **المرجع نفسه،** ص 217 ص 228

افراده في كافة المجالات لرفع مستوى المعيشة وترقية المجتمع ذاته.

تؤدي المرأة المقاولة دورا في تحقيق التنمية من الجانب الاجتماعي تتمثل في:

–توفير مناصب الشغل والتقليل من معدلات الفقر :حيث نجد أن قطاع المؤسسات والمتوسطة من أكبر القطاعات الاقتصادية لليد العاملة، كون هذه المشروعات تعتمد على تقنيات مكثفة للعمل من جهة، والنمط الاجتماعي المرتبط بنشاط هذه المؤسسات من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء دون الالتزام [1] بمؤهلات د رأسية أو شهادات رسمية وبهذا يتم القضاء على البطالة وما يتبعها من مشاكل لأن العمل يعطي للفرد قيمته في المجتمع من خلال ادماجه في الحياة الاقتصادية.

–توطين السكان والتقليل من حركة الهجرة :تلعب المرأة المقاولة دورا هاما في تقليل المخاطر وعواقب الهجرة من المناطق الأقل نموا إلى المناطق الأكثر نموا في الدولة نفسها بل أن هذه المقاولات النسوية ربما تعتبر أداة فعالة في تحقيق نوع من الهجرة العكسية الهادفة لتحقيق التنمية المتوازنة، كذلك تعتبر عاملا مساعدا للاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتمنح فرصة لافراد الفئات التي تعيش على هامش المجتمع لتصبح قوى فاعلة عبر إقامة وتأسيس المشاريع الصغيرة، وبالتالي تمكين فئات عديدة تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية حيث تخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في مناطق نائية.

–تلبية الاحتياجات المحلية :أن من خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنشط في المحيط المتواجدة به وبالتالي ترتبط بالسوق المحلية وتسهم في تلبية احتياجات سكان المحيط من السلع والخدمات التي ترتبط بأذواقهم، ويتحقق ذلك بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة بحكم قربها من المستهلكين.

–تحقيق التوازن الجهوي وعدالة التنمية :تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة الانتشار الموقعي مما يجعلها عنصرا مساعدا في عملية تحقيق التنمية المتوازنة وتقليص التفاوت بين مختلف جهات الوطن، بحيث لا يكون التركيز فقط على المناطق العمرانية الكبرى و إهمال بقية المناطق الأخرى [2].

تتمثل مساهمة القطاع المقاولاتي في تحقيق التنمية الاجتماعية في:

رغم أن المقاولة هي مشروع اقتصادي هدفه تحقيق ربح وتحسين الدخل الشخصي للمقاول ولها دورا اقتصادي مهم في أي دولة، إلا أن لها دور اجتماعي أيضا، إذ المقاولة مؤسسة اقتصادية–اجتماعية ومالية مستقلة بذاتها تعتمد أساسا على المبادرة الحرة، البحث عن الربح السريع، المنافسة الشريفة وخصوصا على رأس المال الذي يعتبر محركها الأساسي، لقد ظهرت المقاولة منذ عهود مضت ولم تثبت وجودها وتسطع في السماء إلا مع التطور الحديث والمتواصل للنظام الرأسمالي الذي أبان عن [3]

---

[1] مريم غزال :**اسهام المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المحلية**، الملتقى العلمي الوطني حول تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية- تحديات وحلول-، جامعة علي لونيسي، البليدة 2 الجزائر، 10 افريل 2017 ،ص 316.

[2] . **المرجع السابق**، ص317

[3] حسان بوسرسوب، عمر بن عيشوش **":مدى مساهمة القطاع المقاولاتي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية"**، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، المجلد 1، العدد9 جامعة سطيف2، الجزائر ، 2021 ، ص 105.

أهمية هذه المؤسسة على الصعيد الاقتصادي والجانب الاجتماعي ولا ننسى التطور التكنولوجي فأصبحت بذلك المقاولات قطب الرحى والعمود الفقري لكل مجتمع يريد ان يسمو الى مراتب الشرف ويقفي أثر الدول التي تصدرت الركب الحضاري.

–التقدم التكنولوجي :لقد أسهمت دول كثيرة في الانفجار التكنولوجي الذي يعرفه العالم المعاصر وكانت اللبنة الأساسية في ذلك تطور المقاولة التي بفضل مسيرتها والتكوين المستمر لعمالها وانفجار روح المبادرة مع الطموح المتواصل للكفاءات أعطى أكله في الزعامة التكنولوجية وبالتالي فالمقاولة تولدت الاختراعات والابتكارات ، ولا ننسى الدافع الأساسي لكل ذلك ألا وهو الربح الذي يساهم بدوره في توسيع دائرة المعرفة التكنولوجية والحث على الاستثمار وبالتالي توسيع رقعة الخلق والإبداع، هذا ولا ننسى دور فعاليات المجتمع المدني والدولة في التشجيع والمساندة المستمرة، فأصبحنا الآن نلاحظ التزايد المستمر على مراكز التأهيل المهني والتكوين التقني بفضل تحرك عجلة تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة وهذا يفجر لا محالة الطاقات وبالتالي يساهم في التطور التكنولوجي.

–عدالة توزيع الدخول :أن وجود مقاولات بالعدد الكبير ومتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة، مما يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخول بحيث أنها تتطلب إمكانيات استثمارية مت واضعة والذي يسمح لعدد كبير من الأفراد بإنشاء تلك المقاولات وبالتالي يساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة بينما تحتاج عملية الاستثمار في الصناعات الكبيرة إلى إمكانيات استثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي.

–مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية :منذ منتصف الثمانينات ظهرت أهمية المقاولة المصغرة ك وسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقصات اجتماعيا واقتصاديا بداية بالدول النامية بالت ا زمن مع مخططات التعديل الهيكلي، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي للتجارب في الدول النامية وخاصة تجربة بنك الفقراء في بنغلاديش، فهي تمثل الطريقة الوحيدة الدائمة للخروج من الفقر، وعوضا عن ذلك تحسين الرفاهية ومستوى المعيشة في الأجل الطويل في بناء الأصول، سواء المادية (سكن، أرض، تجهيزات) ، المالية(الحسابات البنكية)، مثلا الاجتماعية الشبكات والعلاقات الاجتماعية والبشرية.

–محاربة الآفات الاجتماعية :مما لا شك فيه أن ممارسات إعادة الهيكلة فيها تفاوت كثي ا ر من دولة لأخرى، لكن الاقتطاع من الموازنات المخصصة للرفاهية، والتسريح من العمل والبطالة وانعدام فرص العمل المنتج، تسببت بجزء من الأعباء الاجتماعية الأساسية الناجمة عن التغيرات الاقتصادية الحديثة عبر العالم في أغلب الأحيان يؤدي النفاذ المحدود إلى التعليم، وعدم الثبات في العمل، وعدم وجود تحفيزات والمهارات اللازمة الى دفع الشباب إلى هامش المجتمع فيتحكم بهم الضعف، ويصبحون عرضة لمخاطر عديدة منها الجرائم والمرض والإدمان على المخدرات، كما يتسبب الافتقار إلى فرص العمل المنتجة في المجتمع بدفع الشباب إلى مجتمعات غير حضارية وغير منتظمة، غالبا ما تفتقر إلى الحد الأدنى من الموارد والخدمات لهذا فإن المقاولة الاجتماعية تمثل الحل لهذه المشاكل وأخرى من خلال وضع حد لضعف أجيال المستقبل

من خلال التعليم والتدريب الهادف واستراتجية التوظيف.

كما **يهدف انشاء المقاولة النسوية الى تحقيق عدة أهداف اقتصادية يمتد أثرها الى الحياة الاجتماعية نذكر منها:**

–المساهمة في ترقية المرأة باعتبار المقاولة من أهم السبل التي يمكن للمرأة من خلالها إظهار امكانياتها في مجال الأعمال والريادة وفتح آفاق مهنية تتعدى بساطة الأعمال المنزلية وهو ما يدعم دورها في الاقتصاد الوطني.

–المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للافراد وذلك من خلال خلق فرص عمل وتقليل البطالة مما ي ؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الفردي [1].

–المحافظة على استمرارية المنافسة في الأسواق وكسر النمط الاحتكاري الذي تمارسه المؤسسات الكبيرة بفضل الإبداع والابتكار الذي تظهر به منتجات المقاولة.

–المساهمة في نمو الاقتصاد إذ أصبحت المقاولة تلعب دورا مهما في تقدم الاقتصاديات وتحقيق نسب نمو مهمة بسبب مرونتها وقابليتها على الاستجابة للتغيرات السريعة في الاقتصاد والتي قد لا تستطيع المؤسسات الكبيرة مجاراتها.

–المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة بين افراد المجتمع من خلال انتشارها الجغرافي التي يتيح لها ولوج عدة مجالات وأنشطة.

–الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن والتي تعد المقاولات فرصا متعددة للافراد للحصول على فرص عمل دون الحاجة إلى التنقل إلى المدن أين تتواجد المؤسسات الكبيرة التي يصعب التوظيف بها، ولهذا تعتبر المقاولات عنصر تثبيت للسكان بحكم قدرتها على التواجد في بيئات وأجواء مختلفة.

هذه النقاط تبرز أن المرأة المقاولة تساهم في الجانب الاجتماعي والاقتصادي بأدوار متميزة من خلال خلقها لفرص العمل، وزيادة مستوى الدخل الفردي، وتحقيق العدالة الاجتماعية وغيرها من الأدوار التي تجعل مساهمتها تعود بالنفع على المجتمع والاقتصاد. [2]

8-3: صعوبات المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية.

–الصعوبات السوسيو ثقافية والنفسية:

تواجه المرأة في محيطها الاجتماعي صعوبات سوسيوثقافية الأولى تمثل في موقعها كمقاولة والثانية ترتبط بكونها امرأة تخضع لمجموعة من المؤثرات في محيطها العائلي ومحيط العمل خاصة إذ كانت تعمل في مجال ذكوري بامتياز، وهو انتشار الذهنيات التي تفيد أن عالم الأعمال هو عالم خاص بالرجال، وذلك نتيجة الرواسب الاجتماعية والثقافية القائمة على التقسيم التقليدي للأدوار التي تفيد أن المرأة مكانها البيت أو العمل في وظائف أنثوية كالتمريض أو التدريس ومجال الخدمات، في حين أن مشاريع الصناعة والتجارة

[1] **المرجع السابق**، ص105 ص 106

[2] . **المرجع السابق**، ص 44

والمؤسسات هي مجال خاص بالرجل لا غير، فالمجتمع الجزائري المعروف بأنه مجتمع ذكوري أو أبوي لا يزال يورث هذه القيم لافراده وهذا ما يبقي المرأة متخوفة من إنشاء مش روع ومن المغامرة خوفا من الفشل و إهدار رأس المال، وتأكيد نظرة المجتمع أن المرأة غير قادرة على الصمود ومنافسة الرجل في مجال المال والأعمال.

أن المرأة المقاولة إضافة إلى الأعباء والمسؤوليات الاجتماعية التي تتحملها كونها زوجة أم أو أخت فهي تتكبد أيضا أعباء وضعيتها المهنية ودورها كقائد ومسير لمشروع يواجه منافسة من مؤسسات كبيرة ومن الرجل كقضية من قضايا النوع الاجتماعي فتواجه المقاولات النسائية صعوبات اجتماعية ثقافية تتمثل في عدم تشجيع الزوج أو أحد افراد العائلة لقيام المرأة بمشروع خاص، إضافة الى ذلك هناك[1]

صعوبات أخلاقية تواجهها المرأة صاحبة المشروع كالابتزاز وطلب الرشوة بطريقة غير مباشرة.

كما تعد الصعوبات النفسية حاج ا ز أمام تقدم المرأة في مجال المقاولة، حيث أن هناك صعوبات تتعلق بالمرأة نفسها ومدى ثقتها بقدرتها وإيمانها بإمكانياتها فالمرأة لا ت ا زل متخوفة من عالم الريادة ويشككن في قدراتهن على تحمل مسؤولية مشروع . [2]

-في مجال الإعداد العلمي والتأهيل المهني للمرأة :إن مسألة التمييز بين المرأة والرجل تنعكس سلبا على مسألة تعليم المرأة وقد ينسحب ذلك، أي أن التمييز وعدم المساواة بين الجنسين على عدد كبير من المسائل المتعلقة بالجنسين وخاصة القانونية منها.

إن التمييز بين المرأة والرجل في التعلم والتعليم يعمق النظرة الدونية للمرأة التي تحول دون مساواتها مع الرجل ويحرمها من أبسط حقوقها ويعيقها عن القيام بواجباتها في المساهمة في تطوير مجتمعنا وتحديثه وتنميته جنبا إلى جنب مع الرجل. [3]

-الصعوبات التمويلية:

تعتمد النساء المقاولات في أغلب الأحيان على التمويل الذاتي(مواردهن المالية الخاصة وموارد عائلاتهن)

أما اللجوء إلى القروض البنكية والأجهزة(الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير

القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة)فيبقى ضعيفا، وبالتالي فهن تعملن في حدود

الإمكانيات المالية المتاحة لهن، وتردد بعض البنوك التجارية في منح هذه المقاولات ق روض ائتمانية قصيرة أو طويلة الأجل، ما لم تكن تلك المؤسسات تتمتع بشهرة واسعة أو بضمان مؤسسة أو شخصية معروفة في الوسط التجاري.

نظرا لأن الكيانات القانونية لمشروعات المرأة تكون في الغالب مؤسسات فردية فإنه يصعب عليها زيادة

---

[1] أحمد مسعودان، نعيمة دريسة :**صعوبات المرأة المقاولة في الجزائر "دراسة ميدانية لعينة من السيدات المقاولات"**، مجلة علوم الانسان والمجتمع، المجلد7 ، العدد 27، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، جوان 2018 ، ص، ص 368.

[2] **المرجع نفسه**، ص369

[3] بغريش ياسمينة، ديابي منال، مسلمي أمينة، **"دور المرأة الحرفية في التنمية الاجتماعية جمعية الفردوس للثقافة والصناعات التقليدية– نموذجا** مجلة البدر، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، الجزائر،10-4 -2018ص448

رؤوس أموالها عن طريق طرح أسهم في الأسواق المالية وإصدار سندات [1].

-الصعوبات التسويقية والإدارية:

–انخفاض الإمكانيات المالية(مشاريع المرأة، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين.

–مشاكل ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية.

–كثرة اجراءات الإنشاء وصعوبة تكوين الملف وخاصة من اللجان إلى صناديق الدعم، فقد تواجهن الكثير من العراقيل الإدارية المتعلقة بالقرض الذي تحصلن عليه . [2]

-الصعوبات التسييرية تتمثل في:

–محدودية شبكة علاقاتها مما يعيقها في الحصول على أموال خارجية.

–عدم إمكانية إنهاء الاجراءات الإدارية لوحدها نتيجة لكثرتها وكذا المضايقات التي تتعرض لها المرأة أحيانا في الإدرات.

–تعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة(المنزل، الأولاد)...مما ينعكس سلبا على إمكانية توسيع المشروع.

–نقص الخبرة.

–غياب القدرة من المقاولات الناجحات.

–نقص شبكة المعارف والمكانة الاجتماعية. [3]

الصعوبات الفنية:

تعتمد مشاريع المرأة عادة على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطورا من تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع الأسواق العالمية في الأسواق الدولية.

كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة ولكنها تعتمد في أغلب الأحيان على خبرة أصحاب هذه المؤسسات التي قد تكون محدودة في بعض المجالات الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها في بعض الأحيان، مما

---

[1] الداوي الشيخ، قواسمي رشيدة :**المقاولة النسانية وسياسات مرافقة المقاولاتية في الجزائر**، المؤسسة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المحلد 8 ,2017 ’ص106

.

[2] . **المرجع انفسه**، ص 106

[3] بلقاسم بودالي :**مرجع سبق ذكره**، ص47ص48

يحد من قدرتها على التصدير إلى الأسواق الخارجية خاصة إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة. [1]

-النظم السياسية السائدة:

يعتبر النظام السياسي القائم في المجتمع معوق من صعوبات التنمية بدرجات متفاوتة، ويتوقف ذلك على مدى تقبل افراد المجتمع للمشروعات ودور الحكومة وهيئات التنمية في توجيه وتنفيذ المشروعات كما يسود الاعتقاد في بعض المجتمعات بأن أية تغيرات تحدث في المجتمع قد تهدد استقرارهم وشعورهم بالأمان وتؤدي لتفكك وحدتهم وتماسكهم . [2]

خلاصة:

يتضح مما تم طرحه والتطرق إليه أن ظاهرة المقاولة لم تكن وليدة الصدفة، وإنما هي ظاهرة تدخلت فيها مجموعة من العوامل والظروف المجتمعية والاقتصادية التي ساهمت في بروز المقاول بشكل عام، والمرأة المقاولة بشكل خاص، وأصبح من الضروري إدماج العديد من النساء في النشاط المقاولاتي، على اعتبار أن المرأة تمثل أحد الركائز الأساسية في الوصول إلى النمو والتقدم وتحقيق التنمية الاجتماعية

لقد تبين أن هناك تطور مميز في مشاركة المرأة ودخولها عالم المقاولاتية، انطلاقا من المواثيق الدولية التي ساهمت بشكل فعال في تمكين المرأة المقاولة وإعطائها حقوقها مساواة بالرجل، وذاك من أجل تحقيق الرقي والازدهار وتحسين المستوى المعيشي، وبالتالي فالجزائر تعد من الدول التي قدمت ولا زالت تقدم وتوفر

الإمكانيات اللازمة لهذه الفئة لأجل بلوغ الأهداف المرجوة, إضافة لذلك فإن التنمية الاجتماعية هي الهدف الذي تطلع له كافة المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، وتعتبر المجتمعات النامية هي أشد المجتمعات حاجة إلى التنمية لإيجاد الحلول للكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعاني منها هذه المجتمعات، كما أن التنمية أصبحت مطلبا ملحا وأساسا لكل المجتمعات المعاصرة لما تنطوي عليه من مضامين اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية هامة، وأيضا لما ينتج عنها من نتائج حاسمة في حاضر هذه المجتمعات ومستقبلها، وإذا كان الهدف من التنمية هو تحقيق رفاهية لافراد المجتمع والوصول بهم إلى درجة ملائمة من التطور وتعميق دورهم الإنساني، فإذا كانت جميع فئات المجتمع لها دور هام في تحقيق التنمية، فإن المرأة كذلك هي عنصر فعال لتحقيقها، ولكن ذلك من خلال حصولها على مزيد من الرعاية والدعم بقصد إدماجها وتعظيم دو رها في مجال التنمية، كما أن المقاولات هي عصب كل تنمية اقتصادية واجتماعية واللبنة الأساسية لمعظم الاقتصاديات في العالم، لذلك يحظى النشاط المقاولاتي بأهمية واضحة داخل النسيج الاقتصادي ومنه الاجتماعي في كل الدول، وللمرأة المقاولة دور كبير في تحقيق التنمية الاجتماعية سواء من خلال تشغيل الأفراد، تقليص البطالة، وكذلك الخفض من حدة الفقر وحماية المجتمع من مختلف الآفات .

---

[1] الدوي الشيخ، قواسمي رشيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص106

[2] أحمد مصطفى خاطر :**تنمية المجتمعات المحلية الاتجاهات المعاصرة- الاستراتيجيات-بحوث العمل وتشخيص المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005 ، ص172، ص173

الفصل الرابع

الجانب التطبيقي للدراسة

أولا- مجالات الدراسة

1- المجال المكاني:

الحدود المكانية :تمثل الإطار المكاني الذي يدور حوله البحث ، ويتمثل المجال المكاني لهذه الدراسة في بلدية المدية حيث تم التوصل الى 12 مرأة مقاولة بالمكان المسمى "تيبيبي" بالمركز التجاري المسمى "مركب حمزة" الذي يبلغ عدد عماله 47 عامل وتم التوصل الى 2مقاولتين بالقطب الحضري لبلدية المدية في حين عثرنا على 16مرأة مقاولة بمحطة الحافلات القديمة "المكتبة المركزية "حاليا .

2-المجال الزماني:

الحدود الزمانية وهي الفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة، وذلك بداية من اختيار الموضوع وجمع الجانب النظري له وصولا إلى الجانب الميداني، من إ عداد الاستمارة وتحكيمها وتطبيقها على مفردات العينة

وتحليل بياناتها وصولا إلى استخلاص النتائج النهائية وتم ذلك عبر المراحل التالية:

المرحلة الأولى :جمع معطيات الجانب النظري وتنظيمه وكان ابتداء من شهر نوفمبر2023

المرحلة الثانية :مرحلة إ عداد الاستمارة، حيث تم إ عداد الاستمارة الأولية في شهر مارس2024 وتم تحكيمها وتعديلها و إ عداد الاستمارة النهائية في نفس الشهر.

المرحلة الثالثة :مرحلة توزيع الاستما رات وكان ذلك في أواخر شهر أفريل 2024 على عينة البحث وهم النساء المقاولات فيبزار ولاية المدية

المرحلة الرابعة :مرحلة جمع وتحليل البيانات وتفسير النتائج النهائية لدراسة وفقا للإطار النظري لدراسة، وذلك خلال شهر ماي 2024 ومع بداية شهر جوان تم وضع البحث في اطاره النهائي. .

3- المجال البشري:

موضوع الدراسة يهدف للكشف عن دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية، حيث انحصر المجال البشري في مجموعة من النساء المقاولات في ولاية المدية وبالتالي تم إحصاء حوالي 40 مفردة وهم من تم اختيارهم كمجتمع بحث حيث وجدنا منهم القبول وسهلو لنا العمل ولمسنا منهم الترحيب.

–**تعريف مجتمع البحث**" :كل المفردات التي يهتم الباحث بدراستها سواء كانت بشرية أو مادية بشرط اشتراكها في مجموعة من الخصائص، وتتحدد حسب طبيعة واغراض البحث بهدف تعميم النتائج عليها ."

ثانيا: منهجية الدراسة

1-منهج الدراسة:

يعتبر المنهج" الطريقة الموضوعية التي يسلكها الباحث في دراسته أو في تتبعه لظاهرة معينة، من أجل تحديد أبعادها بشكل شامل يجعل من السهل التعرف عليها وتمييزها، ويتيح فرصة معرفة أسبابها ومؤشراتها والأشكال التي تتخذها والعوامل التي أثرت فيها أو تأثرت بها، وقياس هذا الأثر أو التنبؤ به

بشكل موضوعي دقيق يفسر العلاقات التي تربط عواملها الداخلية والخارجية، بهدف الوصول إلى نتائج عامة محددة يمكن تطبيقها أو تعميمها ." [1]

يعرف المنهج الوصفي بأنه" طريق من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي للوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة، أو هو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة ." [2]

كما يعتبر اختلاف المناهج في العلوم الاجتماعية نتيجة حتمية بسبب طبيعة الظواهر المدروسة وطرق تناولها وطبيعة الميدان، لذلك فالمنهج في أي بحث سوسيولوجي تحدده طبيعة الموضوع وما يتطلبه من معلومات، فهو الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة موضوع دراسته، كما أن لكل منهج شروط معينة للبحث والتقصي تفرض على الباحث استخدامها.

و بحكم طبيعة موضوع الدراسة المتعلق بموضوع المرأة المقاولة ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية، تم استخدام المنهج الوصفي نظرا لملائمته مع موضوع الدراسة بحيث يتركز هذا المنهج على تقديم وصف دقيق وتفصيلي للظاهرة او موضوع محدد على صورة نوعية او كمية رقمية,عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكل , وتصنيفها وتحليلها واخضاعها لدراسة دقيقة .

2-تقنية جمع البيانات:

إن كل باحث في علم الاجتماع يجد من الضرورة الاستعانة بتقنيات معينة في بحثه، وتقنيات البحث هي الوسائل التي تمكن من جمع المعطيات والمعلومات من الواقع الذي تلزمه في البحث، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على الاستمارة لأنها تعد الأداة الأنسب والأكثر ملائمة للوصول إلى الأهداف التي ترغب الوصول إليها.

تعرف الاستمارة على أنها" أحد الوسائل التي يعتمد عليها الباحث في تجميع البيانات والمعلومات من مصادرها، ويعتمد على استنطاق الناس المستهدفين بالبحث، من أجل الحصول على اجاباتهم عن الموضوع، والتي يتوقع الباحث أنها مفيدة لبحثه وتساعده على اختبار فرضياته [3]."

تم تقسيم الاستمارة الى ثلاث محاور:

المحور الأول : (1-4) حول البيانات الشخصية للمبحوثات .

المحور الثاني : (4-15) أسئلة حول الفرضية الأولى .

المحور الثالث تضمن الأسئلة من 16-23 حول الفرضية الثانية

حيث تم توزيع الاستمارة على المبحوثات واسترجاعها ,تم فرزها وعرضها على برنامج الحزم الإحصائية وتفريغها في جداول وقرائتها احصائيا وسوسيولوجيا .

2-طبيعة العينة وكيفية اختيارها:

---

[1] عبد الحليم غربي : **منهجية البحث العلمي في العلوم المالية والمصرفية الإسلامية**، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ط2، السعودية، 2019، ص37

[2] . محمد عبيدات وآخرون :**منهجية البحث العلمي، القواعد والراحل والتطبيقات**، ط2 ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999 ، ص26

[3] . عبد الغني عماد :**منهجية البحث في علم الاجتماع الاشكاليات، التقنيات، المقاربات**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2008ص 61

تعرف العينة بأنها: "نموذجا يشمل جانبا أو جزءا من وحدات المجتمع الاصل المعني بالبحث، تكون ممثلة له، بحيث تحمل صفاته المشتركة وهذا النموذج أو الجزء يغني الباحث عن دراسة كل وحدات أو مفردات المجتمع الأصل . [1]

تم اختيار عينة الدراسة المكونة من 40 مفردة عن طريق المعاينة القصدية ممثلة في مجموعة من النساء الممارسات للعمل المقاولاتي

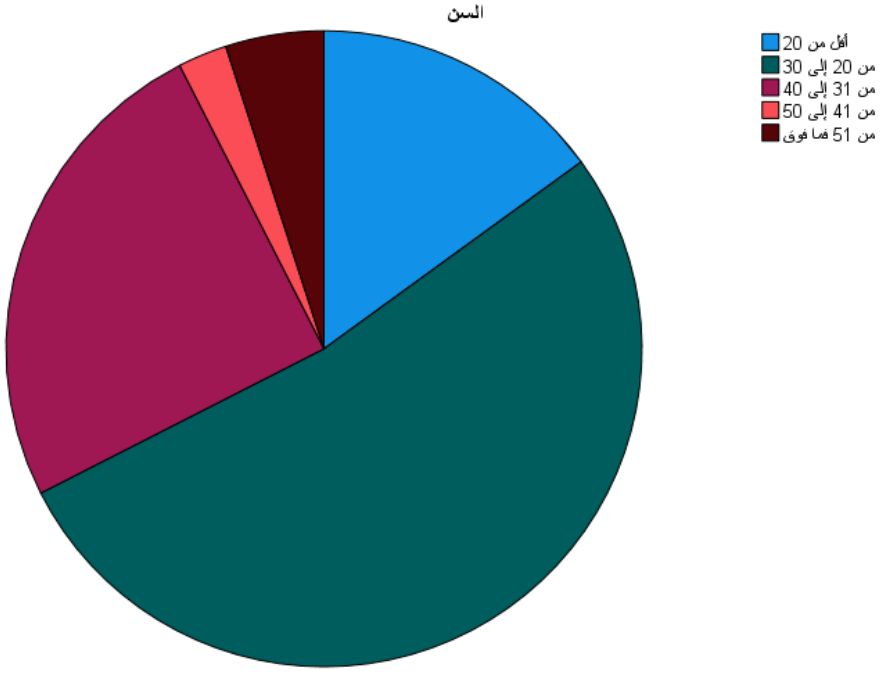
ثالثا : عرض وتحليل جداول وبيانات الفرضيات

3-1: عرض وتحليل جداول البيانات الشخصية

الجدول (1): يوضح توزيع مفردات البحث حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 20	6	15
من 20 إلى 30	21	52 .5
من 31 إلى 40	10	25
من 41 إلى 50	1	2.5
من 51 فما فوق	2	5
المجموع	40	100

[1] **عبد الغني عماد :مرجع سبق ذكره , ص54**

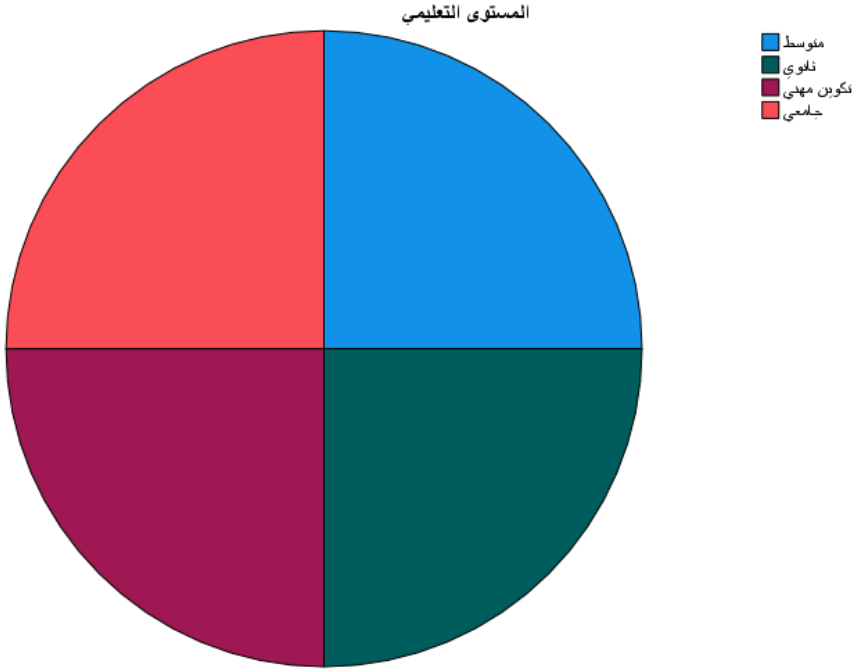


نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة 52,5% من المبحوثات يتراوح سنهن مابين (20 –30) سنة وتمثل الاتجاه العام وتليها نسبة 25% من المبحوثات اللواتي يتراوح سنهن مابين (31–40)سنة ثم 15% من المبحوثات التي تتروح اعمارهم في اقل من 20 سنة ثم نسبة 5 من المبحوثات التي اعمارهم (من 51 فما فوق) واخيرا نسبة 2,5% من المبحوثات اللواتي يتراوح سنهن مابين (41–50) .

نجد ان لمتغير السن دور هام لتوجه المقاولاتي للمرأة من خلال انه يلعب دور مهم لولوج المرأة عالم الريادة خاصة الاقل سنا لان هذه المرحلة العمرية تتميز بالحركة والنشاط والقدرة على الابداع .

الجدول (2): يوضح توزيع مفردات البحث حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
متوسط	10	25
ثانوي	10	25
تكوين مهني	10	25
جامعي	10	25
المجموع	40	100

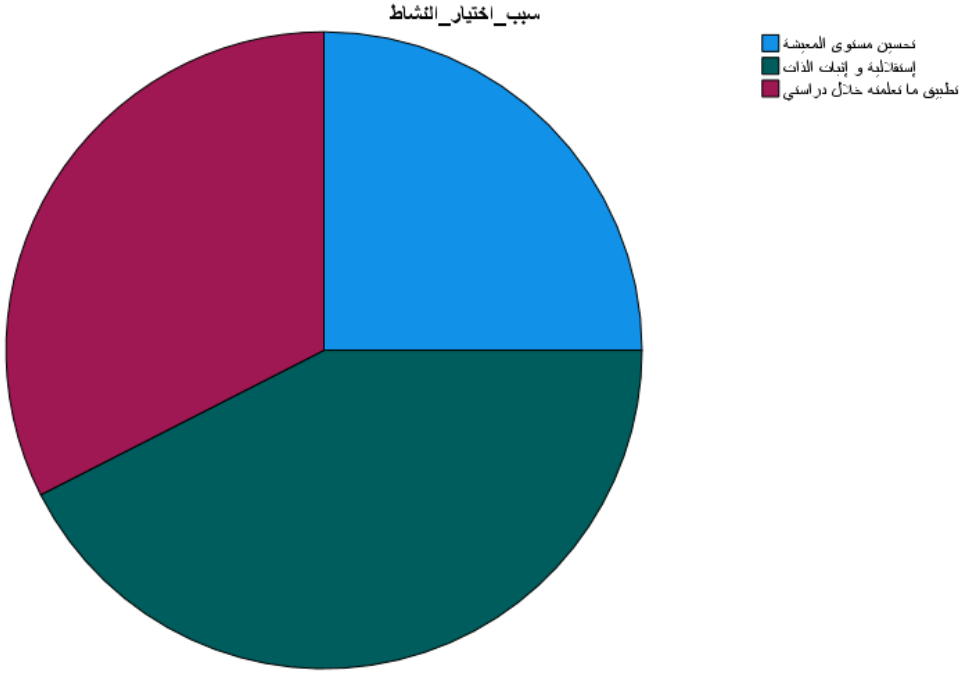


نلاحظ من خلال الجدول ان المستوى التعليمي متساون لجميع افراد العينة حيث نجد نسبة 10 % للمتوسط وايضا 10% لتعليم الثانوي و10 % بالنسبة لتكوين المهني وكذلك 10% لنساء الجامعيات في حين نجد نسبة 0 % بالنسبة لتعليم الابتدائي.

ومنه ان المستوى التعليمي له جانب كبير من الاهمية ويعد سببا وعاملا اساسيا لولوج المرأة للعمل وممارسة النشاط المقاولاتي .

الجدول (3): يوضح اسباب اختيار المرأة لنشاط المقاولاتي

سبب اختيار النشاط	التكرار	النسبة المئوية %
تحسين مستوى المعيشة	10	25
إستقلالية و إثبات الذات	17	42.5
تطبيق ما تعلمته خلال دراستي	13	32.5
لمجموع	40	100



نلاحظ من خلال الجدول ان 42,5% من النساء المقولات اخترن ممارسة النشاط المقولاتي من اجل الاستقلالية واثبات الذات وتمثل الاتجاه العام وتليها نسبة 32,5% اختارو النشاط من اجل تطبيق ماتعلموه خلال دراستهم واخيرا نسبة 25% اختارو النشاط المقاولاتي من اجل تحسين المستوى المعيشي .

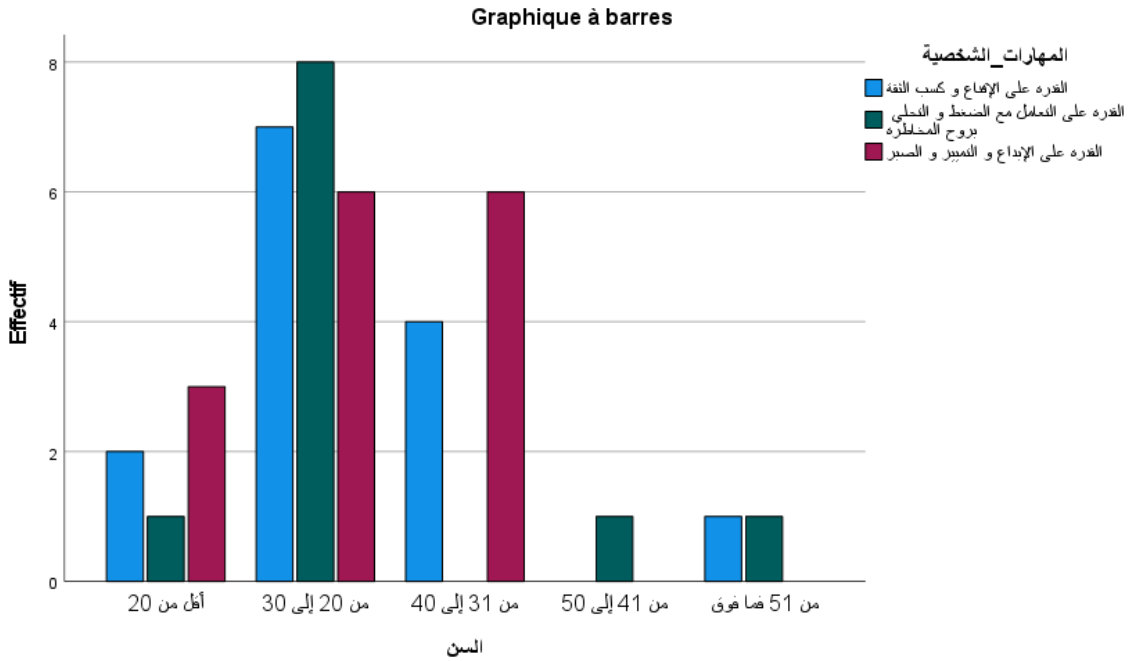
ومنه نلاحظ ان دافع المرأة المقاولة في انجاز مشروعها المقاولاتي هو اثبات وجودها فالمجتمع وتكون مستقلة بذاتها وهذا لايتحقق الا من خلال اعتمادها على نفسها والمشاركة فالحياة العملية والولوج الى عالم المقاولة, وهذه هيا جملة العوامل التي جعلت المرأة تقبل على عالم المقاولة فالمرأة اصبحت تهتم بهذا المجال لاثبات ذاتها اولا وتحسين المعيشة ثانيا وغيرها من العوامل .

2-3 عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى

الجدول (4): يوضح المهارات الشخصية التي تتمتع بها المرأة المقاولة

السن / المهارات_الشخصية	القدرة على الإقناع و كسب الثقة	القدرة على التعامل مع الضغط و التحلي بروح المخاطر	القدرة على الإبداع و التمييز و الصبر	المجموع
أقل من 20	2	1	3	6
من 20 إلى 30	7	8	6	21

من 31 إلى 40	4	0	6	10
من 41 إلى 50	0	1	0	1
من 51 فما فوق	1	1	0	2
المجموع	14	11	15	40



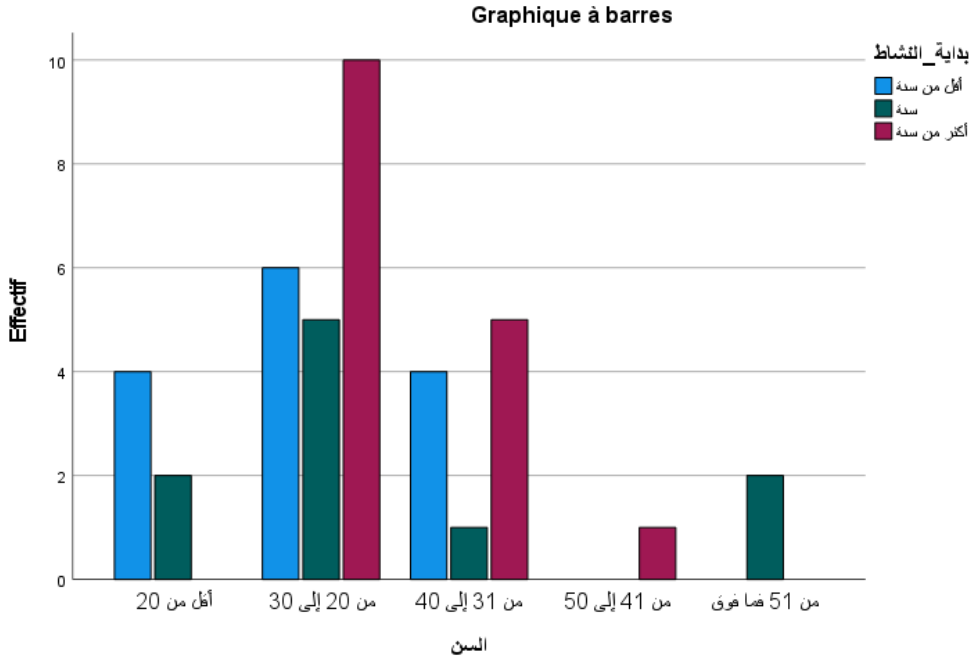
نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة المهارات الشخصية (قدرة على الاقناع –القدرة على التعامل .....)تكون بنسب اعلى في الفئة العمرية مابين (20–30) فيما يليها الفئة مابين (31–40)الى انها تخلو من القدرة على التعامل مع الضغط ثم تأتي الفئة(الاقل من 20) حيث اغلبهم يتمتعون بالقدرة على الابداع والتسيير والصبر بالنسبة للمهارات الاخرى ثم تليها الفئة العمرية التي تتراوح بين (51فما فوق)حيث تتساوى عندهم القدرة على التعامل مع الضغط في حين تنعدم لديهم القدرة على الابداع والتسيير والصبر واخيرا الفئة مابين (41–50)والتي تتمثل مهاراتهم الشخصية في القدرة على التعامل مع الضغط والتحلي بروح المخاطرة وتنعدم لديهم القدرة على الاقناع والقدرة على الابداع.

ومنه نلاحظ ان من اهم المهارات الشخصية التي دفعت المرأة لريادت الاعمال هي القدرة على الصبر والتعامل مع الضغط وتفهم الامور وكذلك تمتلك عنصر المخاطرة والثقة في قدراتها وامكانياتها وايضا القدرة على اقناع المستهلكين بالمنتوج الذي تقدمه وكسب ثقتهم وبذلك النجاح فالعمل الذي تنشط فيه ,

وكذلك القدرة على المنافسة فبمنافسة المقاولات الاخريات يمكنها الابداع والابتكار ومنه ضمان الاستمرارية وضمان المؤسسة

الجدول (5) : يوضح مدة ممارسة النشاط

السن / بداية_النشاط	اقل من سنة	سنة	أكثر من سنة	المجموع
اقل من 20	4	2	0	6
من 20 الى 30	6	5	10	21
من 31 الى 40	4	1	5	10
من 41 الى 50	0	0	1	1
من 51 فما فوق	0	2	0	2
المجموع	14	10	16	40



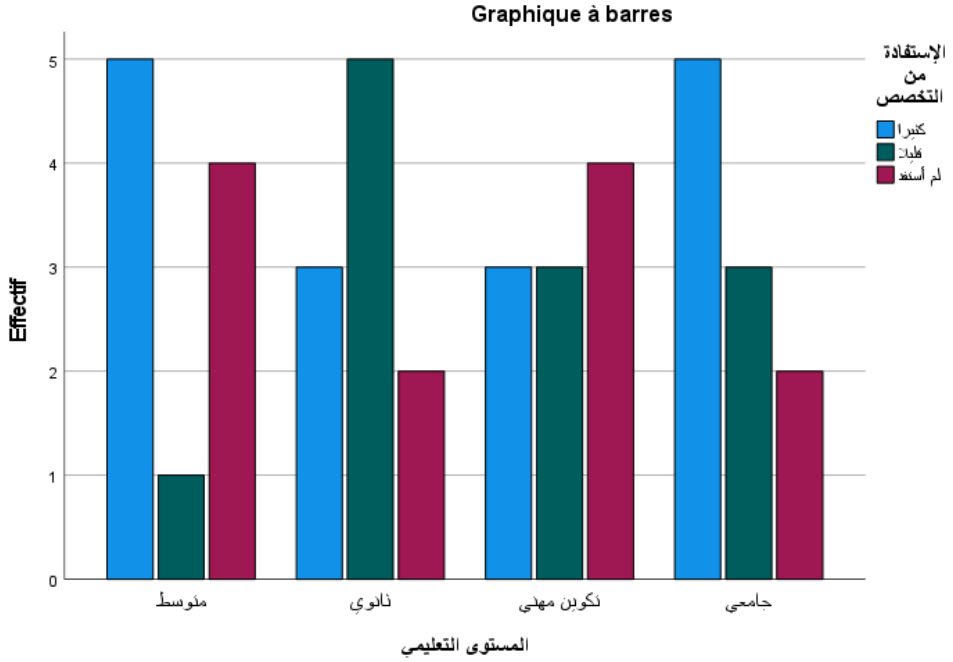
نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة بداية النشاط (اقل من سنة – سنة– اكثر من سنة) تكون اعلى لدى الفئة العمرية من (20–30) حيث اغلبهم بدأو نشاطهم منذ اكثر من سنة ثم تليها الفئة (31–40) حيث نجد ان اغلبهم بدأو نشاطهم منذ اكثر من سنة وبنسبة منخفظة للذين زاولو نشاطهم منذ سنة ثم تليها الفئة (الاقل من 20) حيث اغلبهم بدأو النشاط منذ اقل من سنة وتنعدم ليهم النساء الذين بدأو النشاط منذ اكثر

من سنة ثم تليها الفئة (من 51 فما فوق) حيث كلهم بدأو نشاطهم منذ سنة واخيرا الفئة بين (41-50) هذه الاخيرة كلهم بدأو نشاطهم منذ اكثر من سنة من دون استثناء

وهنا نلاحظ ان المقاولة انتشرت لفترة من الزمن حيث ان معضم النساء دخلن هذا النشاط من قبل ونجحنا فيه

الجدول (6): يوضح مدى استفادة المرأة من تخصصها في انشاء وتسيير المشروع

المستوى التعليمي / إستفادة من التخصص	كثيرا	قليلا	لم استفد	المجموع
متوسط	5	1	4	10
ثانوي	3	5	2	10
تكوين مهني	3	3	4	10
جامعي	5	3	2	10
المجموع	16	12	12	40



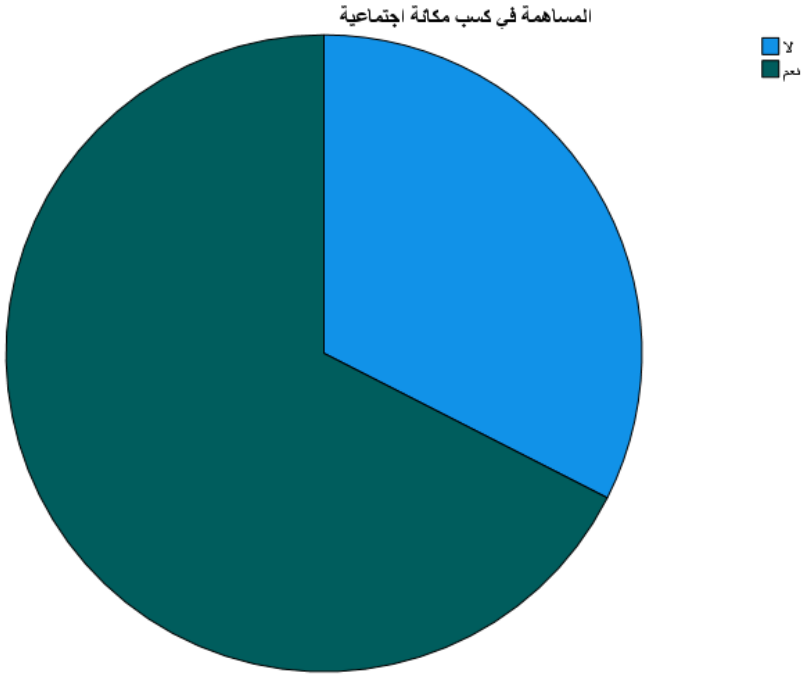
من خلال الجدول نجد ان الكثير من النساء المقاولات استفدن من تخصصهن وكانت نسبتهن 40% في حين ان اللواتي لم يستفدن من تخصصهن كانت بنسبة 30% ونسبة 30% المتبقية كانت لنساء مقاولات

اللواتي استفدن من تخصصهن بنسبة اقل , ونلاحظ ايضا ان اغلبية المستفدين من التخصص هن الجامعيات

ومنه نلاحظ ان نسبة المقاولات في ولاية المدية استفدن من تخصصهن وبالتالي فأن التخصص الدراسي يعتبر مفيد وضروري عند انشاء المشاريع فهو من العوامل الشخصية لتسيير مشروع مقاولاتي

الجدول (7): يوضح مدى اكتساب المرأة المقاولة مكانة اجتماعية من خلال المشروع .

المساهمة في كسب مكانة اجتماعية	التكرار	النسبة المئوية %
لا	13	32,5
نعم	27	67,5
المجموع	40	100

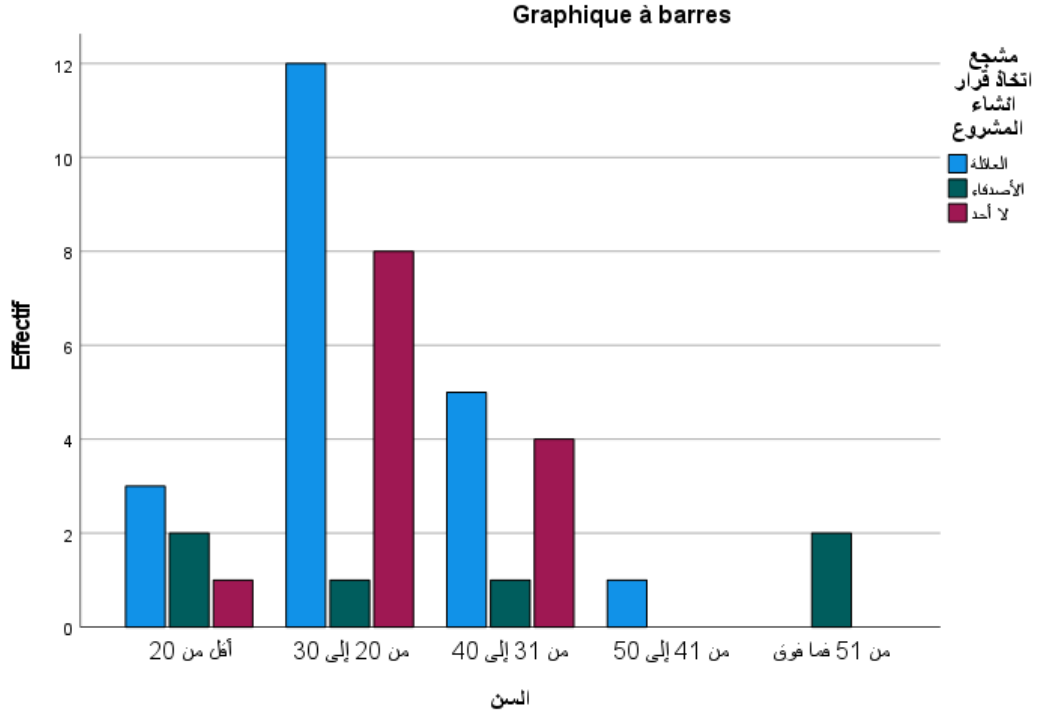


من خلال الجدول نجد ان اكثر النساء المقاولات كانت اجابتهن بنعم بمعنى انهن اكتسبن مكانة اجتماعية من خلال دخولهن لعالم المقاولة وكانت بنسبة 67,5% في حين ان 32,5% من النساء المقاولات اكدن على انهن لم يكتسبن مكانة اجتماعية بمزاولتهن لهذا النشاط.

ومنه نلاحظ ان المرأة المقاولة سعت لانشاء مشروعها الخاص من اجل تحقيق مكانة اجتماعية افضل , وحصلت النساء المقاولات بعد انشائهن لمشاريعهن على وضعية اجتماعية جيدة وهذا مادفعها لولوج عالم الشغل وريادة الاعمال فكل مرأة تسعى لاثبات نفسها او بيان اهميتها فالمجتمع .

الجدول (8):يوضح الفئة المشجعة على اتخاذ قرار المشروع .

الفئة المشجعة / السن	العائلة	الأصدقاء	لا احد	المجموع
اقل من 20	3	2	1	6
من20 الى30	12	1	8	21
من31 الى40	5	1	4	10
من41 الى50	1	0	0	1
من 50 فما فوق	0	2	0	2
المجموع	21	6	13	40



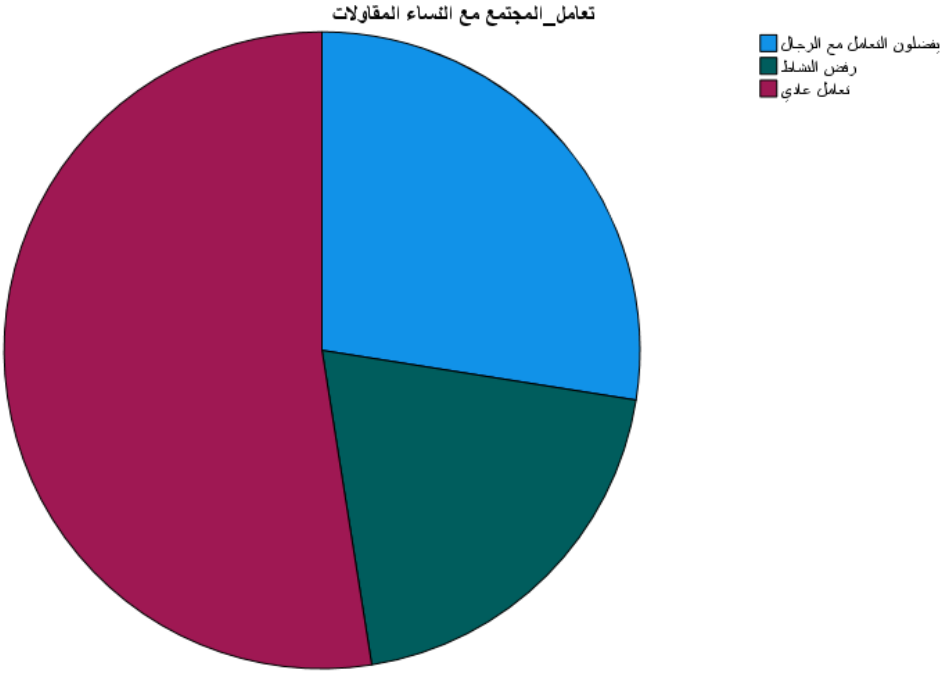
نلاحظ من خلال الجدول ان التشجيع لدى الفئة العمرية من (20–30) تمثل النسبة الاعلى حيث نرى ان اكثر المشجعين لهم هم العائلة في المرتبة الاولى والاصدقاء بصفة اقل وتليها الفئة العمرية من (31–40) حيث نجد الداعمين لهم هم العائلة ايضا بصفة اثر والاصدقاء في المرتبة الثانية وتأتي بعدهم الفئة الاقل

من 20 سنة لتكون العائلة هي المشجع الاول ايضا والاصدقاء فالمرتبة الثانية وتأتي بعدهم الفئة من (51 فما فوق) حيث اجمعو كلهم ان المشجع لهم هم الاصدقاء وفي الاخير نجد الفئة من (41-50) والذين اتفقوا كلهم ان العائلة هي المشجع الوحيد للمرأة من اجل انشاء مشروع.

ومنه نلاحظ ان العائلة تؤثر ايضا على توجه الافراد لانشاء مؤسسة خاصة اذا كان احد الاباء مقاول بالاضافة الى شبكة العلاقات او المعارف , كما ان نجاح أي مشروع منجز من طرف أي فرد سواء كان انثى او ذكر راجع لعدة عوامل لعل ابرزها تلقي الدعم المالي والمعنوي والتشجيع على اتخاذ قرار انجاز المشروع من طرف اقرب الناس اليك وهم افراد عائلتك واسرتك .

الجدول (9): يوضح كيفية تعامل المجتمع مع المرأة المقاولة .

تعامل المجتمع	التكرار	النسبة المئوية %
يفضلون التعامل مع الرجال	11	27,5
رفض النشاط	8	20
تعامل عادي	21	52,5
المجموع	40	100

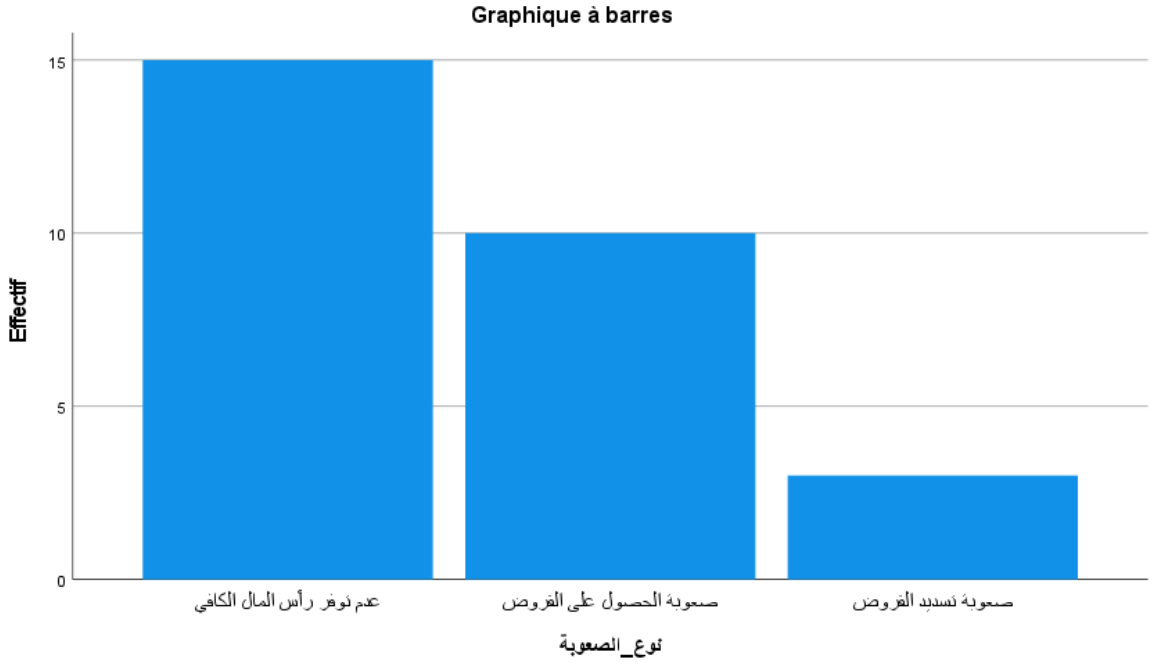


من خلال الجدول نجد ان النساء المقاولات اكدن ان تعامل المجتمع هو تعامل عادي معهن وكان ذلك بنسبة 52,5% , وجاءت نسبة 27,5% بأن افراد المجتمع يفضلون التعامل مع الرجال في هذا المجال ومنهم من رفض النشاط كليا وقدرت نسبتهم 20% .

نلاحظ ان معظم افراد المجتمع يتعاملون تعامل مع صاحبة المشاريع معاملة عادية ,فالمرأة هي جزء من المجتمع تساهم بالخدمات التي تقدمها الى مجتمعها بتحسينه وتنميته فهيا شريك مع الرجل من اجل تحسين الحياة الاجتماعية وتوفير مناصب عمل والتقليل من البطالة الا ان فئة قليلة من المجتمع يفضلون التعامل مع الرجل في هذا المجال وخاصة في بعض الانشطة وذلك نظرا للهيمنة الذكورة التي تمس عالم الشغل خاصة , فهم يعتبرون ان عالم المقاولة هوا عالم خاص بالرجال فقط

جدول (10): يوضح الصعوبات التمويل التي تواجه المرأة المقاولة .

صعوبة التمويل / نوع الصعوبة	نعم	لا
عدم توفر رأس المال الكافي	15	-
صعوبة الحصول على القروض	10	-
صعوبة تسديد القروض	3	-
لمجموع	28	12

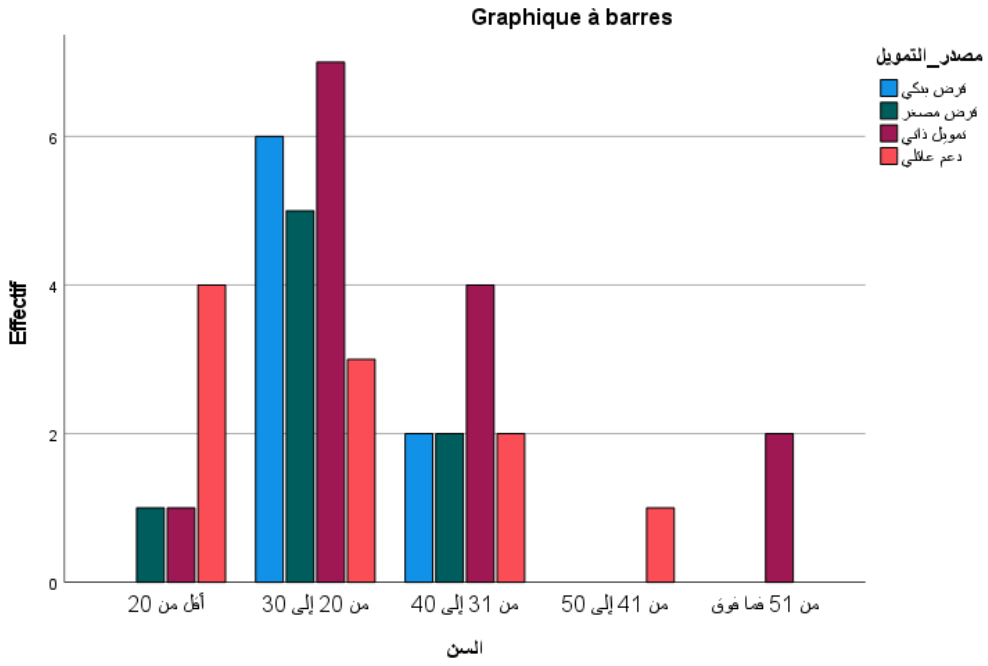


نلاحظ من خلال الجدول ان جل الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة في فتح مشروعها هوا عدم توفر رأس المال الكافي وتمثل الاتجاه العام وتليها صعوبة الحصول على القروض واخيرا صعوبة تسديد القروض.

ويتبين لنا من الجدول ان اغلب الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة في تمويل المشروع هيا عدم توفر رأس المال الكافي

الجدول (11): يوضح المصدر الرئيسي لتمويل المشروع.

مصدر التمويل / السن	قرض بنكي	قرض مصغر	تمويل ذاتي	دعم عائلي	المجموع
اقل من 20	0	1	1	4	6
من20الى 30	6	5	7	3	21
من31الى40	2	2	4	2	10
من41الى50	0	0	0	1	1
من50فما فوق	0	0	2	0	2
المجموع	8	8	14	10	40



نلاحظ من خلال الجدول ان المصدر الرئيسي الذي تعتمد عليه النساء المقاولات في تمويل المشروع لدى الفئة العمرية من (20–30)تعتمد بنسبة كبيرة على التمويل الذاتي تليه فالمرتبة الثانية القرض البنكي ثم ثالثا القرض المصغر وبصفة اقل الدعم العائلي ثم تليها الفئة العمرية من (31–40) والتي بدورها تعتمد

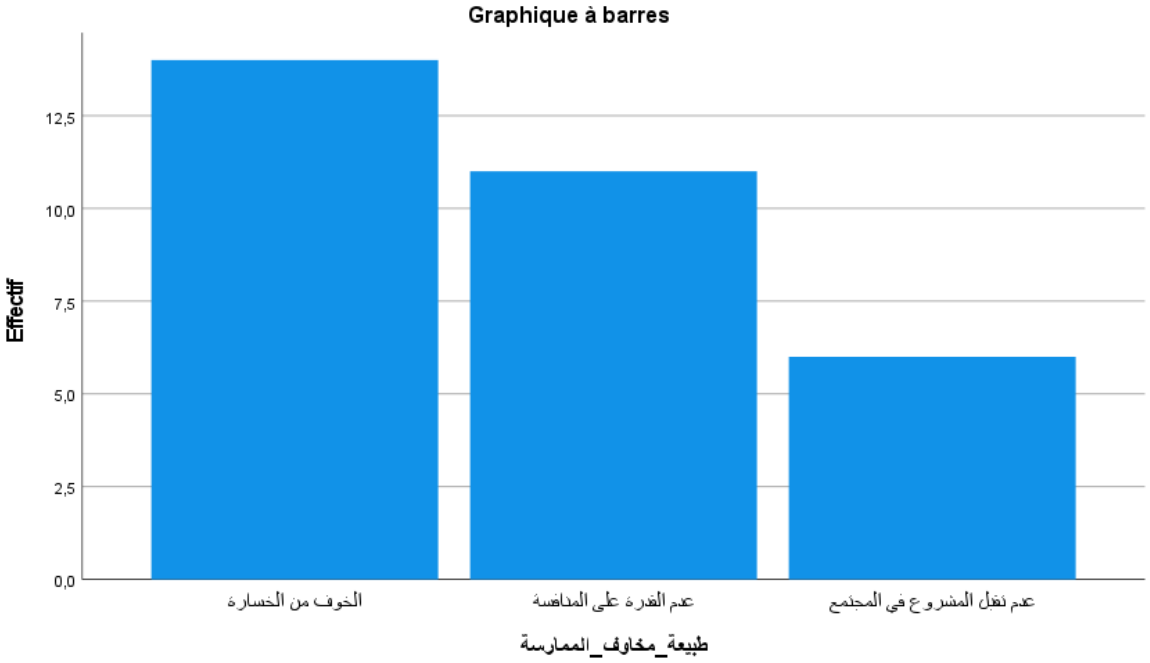
على الدعم الذاتي في المرتبة الاولى وبنسب متساوية في مايخص مصادر التمويل الاخرى ثم تليها الفئة الاقل من 20 سنة والتي تعتمد بصفة كبيرة على الدعم العائلي وبنسب متساوية ايضا فيما يخص مصادر التمويل الاخرى من دون قرض بنكي ثم تليها الفئة العمرية من 51فما فوق والذين يعتمدون كلهم على الدعم الذاتي من دون الحاجة للمصادر الاخرى واخيرا الفئة من (41–50) والتي كانت مشاريعهم مدعمة كلها من طرف العائلة .

ومنه نلاحظ ان النساء المقاولات اعتمدن على التمويل الذاتي كمصدر لتمويل مشاريعهن فمصدر نجاح اي مشروع منجز من طرف المرأة المقاولة يعتمد على مجموعة من العوامل والمعايير اهمها التمويل

الذاتي فله دور فعال خاصة لانشاء المرأة لمشروعها الخاص.

الجدوال (12): يوضح مخاوف التي تراود المرأة بخصوص ممارسة النشاط المقاولاتي .

وجود_مخاوف طبيعة المخاوف	نعم	لا
لخوف من الخسارة	14	-
عدم القدرة على المنافسة	11	-
عدم تقبل المشروع في المجتمع	6	-
المجموع	31	9

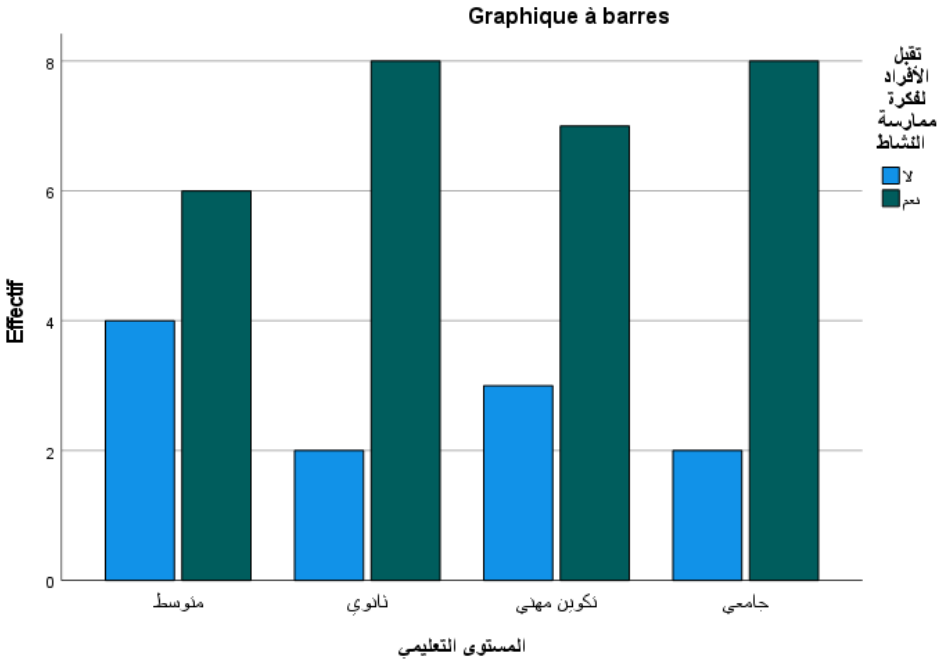


نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة 77,5% تراودهم المخاوف لدى ممارستهم لنشاط حيث نجد نسبة 35% يواجهون الخوف من الخسارة وهذا يمثل الاتجاه العام تليها نسبة 27.5% تتمثل فالخوف من عدم القدرة على المنافسة واخيرا نسبة 15% يخافون من عدم تقبل المشروع فالمجتمع كما نجد نسبة 22,5% قالوا نهم لم تراودهم اي مخاوف اطلاقا بالنسبة للمشروع

ومنه فمعطيات الجدول تأكد ان اكبر مخاوف المقاولات هيا الخوف من الخسارة لان الهدف الاساسي لهذه المشاريع هوا تحقيق الربح فالخسارة هيا اخطر مشكلة تواجه صاحبة المشروع وقد تكون نتيجة قرارت غير سليمة او ازمات اقتصادية , مما يأدي الى عدم قدرتها على استمرارية المشروع .

الجدول (13): يوضح تقبل افراد المجتمع لفكرة ممارسة النشاط المقاولاتي .

تقبل الأفراد / المستوى	نعم	لا	المجموع
متوسط	6	4	10
ثانوي	8	2	10
تكوين	7	3	10
جامعي	8	2	10
المجموع	29	11	40



نلاحظ من خلال الجدول ان تقبل الافراد لفكرة ممارسة المرأة لنشاط المقاولة تكون متساوية تماما لدى النساء المقاولات التي لديهن مستوى تعليم جامعي وثانوي حيث اغلبهم يتقبلون الفكرة واجابوا ب نعم ثم تليها النساء الحاصلات على مستوى تعليمي في التكوين المهني حيث نلاحظ ايضا تقبل الافراد للفكرة لان اغلبهم اجابو ب نعم وبنسبة اقل تقدر ب 10% اجابوا ب لا واخيرا النساء صاحبات المستوى المتوسط .

حيث توجد نسبة 60% ترى ان المجتمع يتقبل الفكرة واجابوا بنعم في حين ال 40% المتبقية اجابت ب لا ورأت ان المجتمع لا يتقبل فكرة ممارسة النساء لنشاط المقاولاتي .

من خلال هذه المعطيات يمكن القول ان المجتمع يلعب دور هاما في تشجيع ومساندة المرأة في ممارستها لنشاط المقاولاتي وبلوغ النجاح لما يحقق الاهداف المرجوة منه فالنظرة المؤيدة تتعلق بمدى قدرة المرأة على اثبات كفاءتها . بالمقابل المجتمع مظطر لتقبل وجود المرأة المقاولة لمختلف الميادين ,والسبب يعود بالدرجة الاولى الى حاجة اقتصادية .

3-3 عرض نتائج الفرضية الاولى

<u>نتائج الفرضية الجزئية ألولى</u>:

هناك عوامل متنوعة ساهمت في دخول المرأة مجال المقاوالتية .تحققت الفرضية الجزئية ألولى حيث أن هناك عوامل متنوعة ساهمت في دخول المرأة مجال المقاوالتية كما يلي .

– **العوامل الشخصية:** هناك عوامل شخصية ساهمت في دفع المرأة لدخول مجال المقاولة، كاالستقاللية و إثبات الذات، تليها مباشرة التحمل والصبر، وكذلك القدرة على إلقناع وكسب الثقة، واإلبداع و التميز و

الاستفادة من التخصص والمو هبة والخبرة في المجال و الصبر و القدرة على إلقناع و القدرة على التعامل مع الضغط والتحلي بروح المخاطرة .

– **العوامل االجتماعية:** هناك عوامل اجتماعية ساهمت في دفع المرأة لدخول مجال المقاولة مرتبطة باألساس باكتساب المكانة االجتماعية و تشجيع أفراد العائلة للمرأة المقاولة، و كذلك أسلوب تعامل المجتمع المحفز على إنشاء المشاريع.

– **العوامل المالية:** هناك عوامل مالية ساهمت في دفع المرأة لدخول مجال المقاولة مرتبطة بـمصدر تمو يل المشاريع الخاصة بالنساء وهو الدعم الذاتي، فلم يلجأن للقروض وكانت معظم المشاريع مشاريع جديدة بأفكار مبتكرة ومميزة ومواكبة للتغيرات .

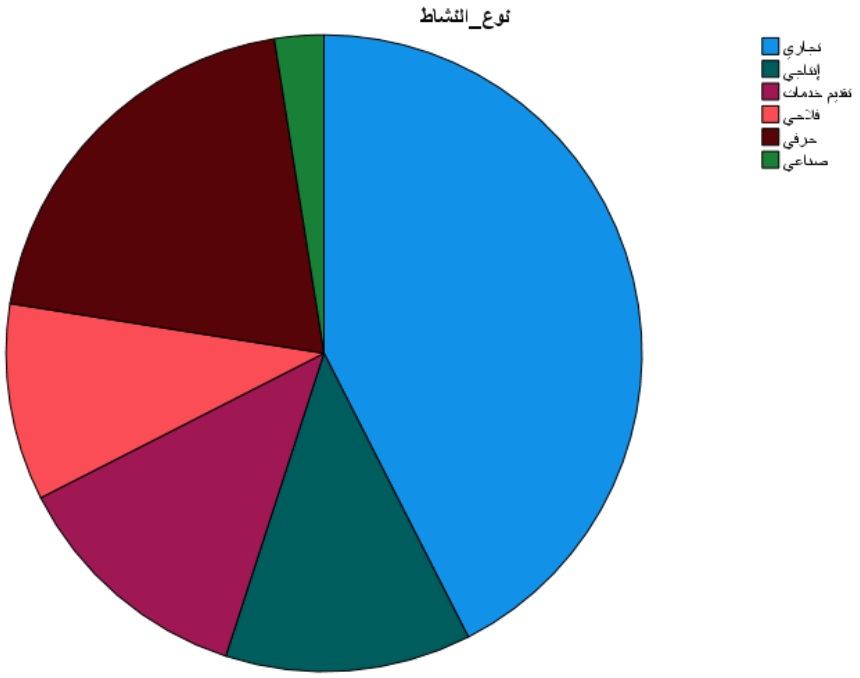
– **العوامل التكنولوجية والاعلامية:** هناك عوامل تكنولوجية

واعلاميةساهمت في دفع المرأة لدخول مجال المقاولة مرتبطة أوال بنوع الوسائل الاعلامية التي اعتمدت عليها النساء في تأسيس مشاريعهن حيث تأخذ فكرة مشروعها من مواقع التواصل االجتماعي، و خطوات إنشائه و حساب تكلفته وحتى طرق ترويج السلع والخدمات.

4-3 عرض وتحليل جداول بيانات الفرضية الثانية

الجدول (14): يوضح نوع النشاط الذي تمارسه المرأة المقاولة .

نوع_النشاط	التكرار	النسبة المئوية %
تجاري	17	42.5
إنتاجي	5	12.5
تقديم خدمات	5	12.5
فلاحي	4	10
حرفي	8	20
صناعي	1	2.5
المجموع	40	100

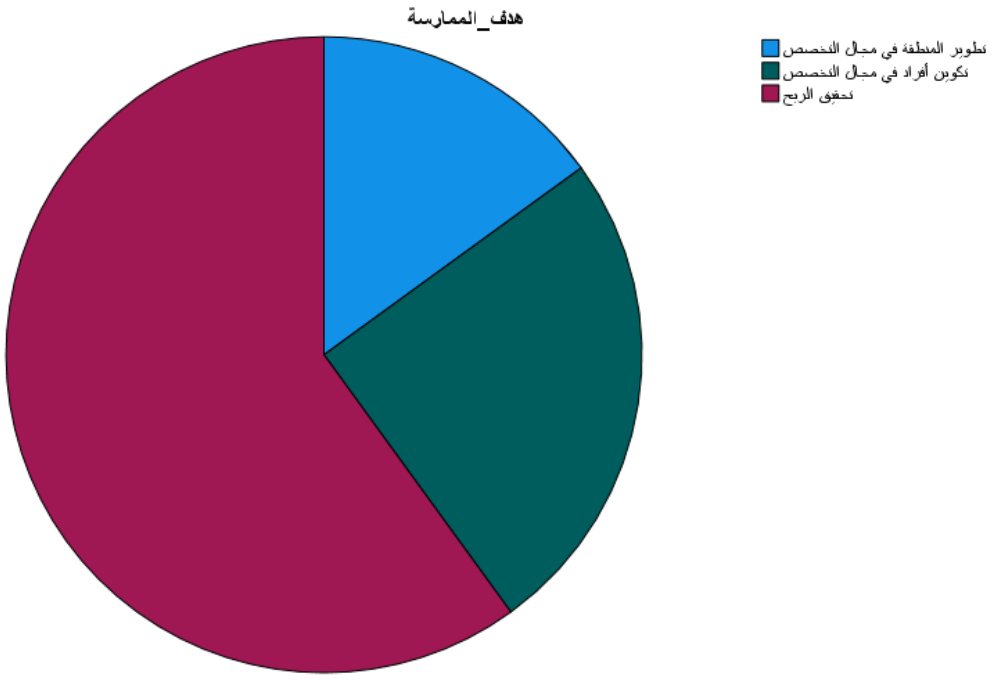


نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة 42,5% من النساء المقاولات يمارسن النشاط التجاري وهذا يمثل الاتجاه العام تليها نسبة 20% فضلن التوجه نحو النشاط الحرفي وثالثا نجد نسبة 12,5% اتجهوا نحو انشاط الانتاجي وبنفس النسبة 12,5% توجد مقاولات يمارسن النشاط الفلاحي واخيرا بنسبة 2,5% اتجهوا لنشاط الصناعي.

ويتبين لنا ان نوع النشاط التي تفضله المرأة المقاولة هو النشاط التجاري وذلك راجع لمهارتهم في التجارة والتحكم بها وحاجة المجتمع لها.

الجدول (15): يوضح الهدف من ممارسة النشاط .

هدف_الممارسة	التكرار	النسبة المئوية%
تطوير المنطقة في مجال التخصص	6	15
تكوين أفراد في مجال التخصص	10	25
تحقيق الربح	24	60
المجموع	40	100

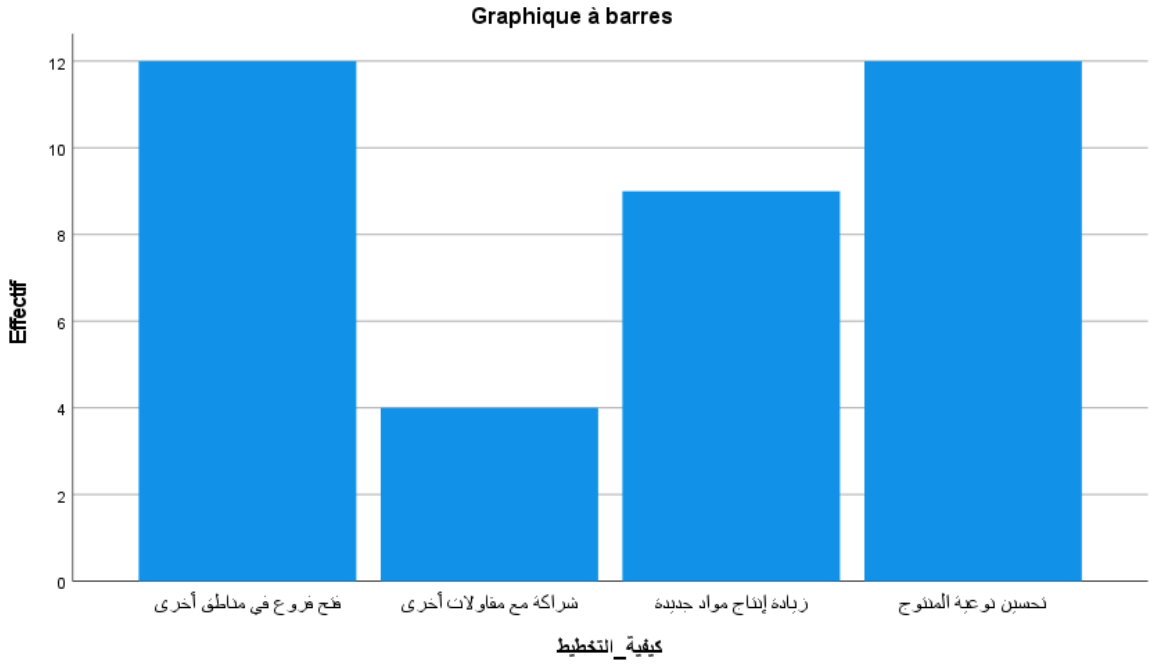


نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة 60% من المقاولات هدفهم من ممارسة النشاط هو تحقيق الارباح وهذا يمثل الاتجاه العام وتليها ثانيا نسبة 25% هدفهم هوا تكوين افراد في مجال التخصص وتليها اخيرا نسبة 15% هدفها من ممارسة النشاط هو تطوير المنطقة في مجال التخصص .

ومنه نلاحظ ان المرأة المقاولة تسعى بالدرجة الاولى الى تعظيم ارباحها وتحسين مستواها المعيشي وتحقيق ارباح طائلة ودائمة.

جدول (16): يوضح رغبة المرأة المقاولة في توسيع نشاطها .

سعي_توسيع / كيفية_التخطيط	نعم	لا
فتح فروع في مناطق أخرى	12	–
شراكة مع مقاولات أخرى	4	–
زيادة إنتاج مواد جديدة	9	–
تحسين نوعية المنتوج	12	–
المجموع	37	3

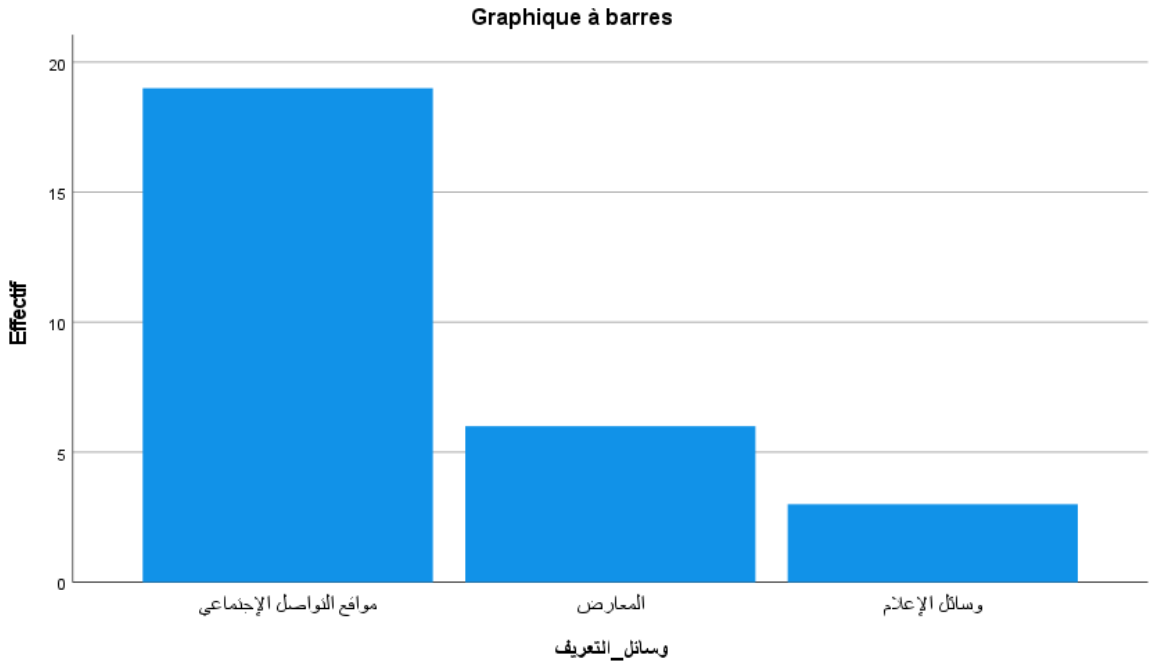


نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة 92,5% من النساء المقاولات تسعى الى توسيع نشاطهم حيث نجد نسبة 30% تخطط لتوسيع النشاط عن طريق فتح فروع في مناطق اخرى وبنسبة متساوية 30%تخطط لتحسين نوعية المنتوج وتليها نسبة 22,5% تخطط لتوسيع نشاطها عن طريق زيادة انتاج مواد جديدة واخيرا نسبة 10% تفكر في شراكة مع مقاولات اخرى في حين نجد نسبة 7,5% لاتسعى الى اي توسيع لنشاطها .

وهنا نستنتج ان معظم رائدات الاعمال وصاحبات المشاريع المنجزة لديهن الرغبة بتوسيع وتطوير مشاريعهن التنموية ,والهدف من ذلك هو تحقيق تنمية اجتماعية او اقتصادية .

الجدول (17): يوضح الوسائل التي تعتمدها المرأة المقاولة لتعريف بنشاطها المقاولاتي .

معرفة_النشاط / وسائل_التعريف	نعم	لا
مواقع التواصل الاجتماعي	19	-
المعارض	6	-
وسائل الإعلام	3	-
المجموع	28	12

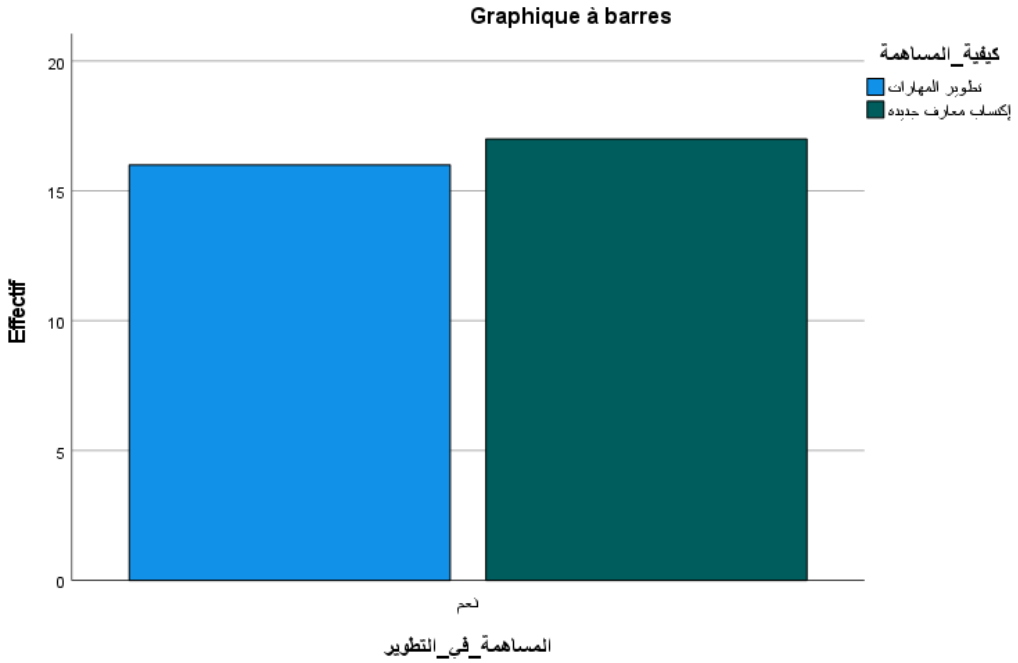


نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة 70% من المقاولات تعرف بنشاطها المقاولاتي حيث نجد نسبة 47,5% تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي لتعريف بنشاطها وهذا مايمثل الاتجاه العام وتليها نسبة 15% تعرف نشاطها عن طريق المعارض في حين توجد نسبة 7,5% تستخدم وسائل الاعلام الا انه توجد نسبة 30% لاتعرف بنشاطها مطلقا.

ومنه نلاحظ ان كل مقاولة رائدة فالنشاط معين من الانشطة الريادية تعتمد في التعريف بمنتوجاتها ومشروعها على مواقع التواصل الاجتماعي ,ومن خلال هذه المواقع تسهل على نفسها عرض منتوجاتها والتعريف بها بأقل وقت ,جهد ,تكلفة .

جدول (18): يوضح مدى مساهمة المرأة المقاولة في تطوير العاملين معها .

كيفية_المساهمة / المساهمة	تطوير المهارات	إكتساب معارف جديدة	المجموع
نعم	16	17	33
لا	-	-	7

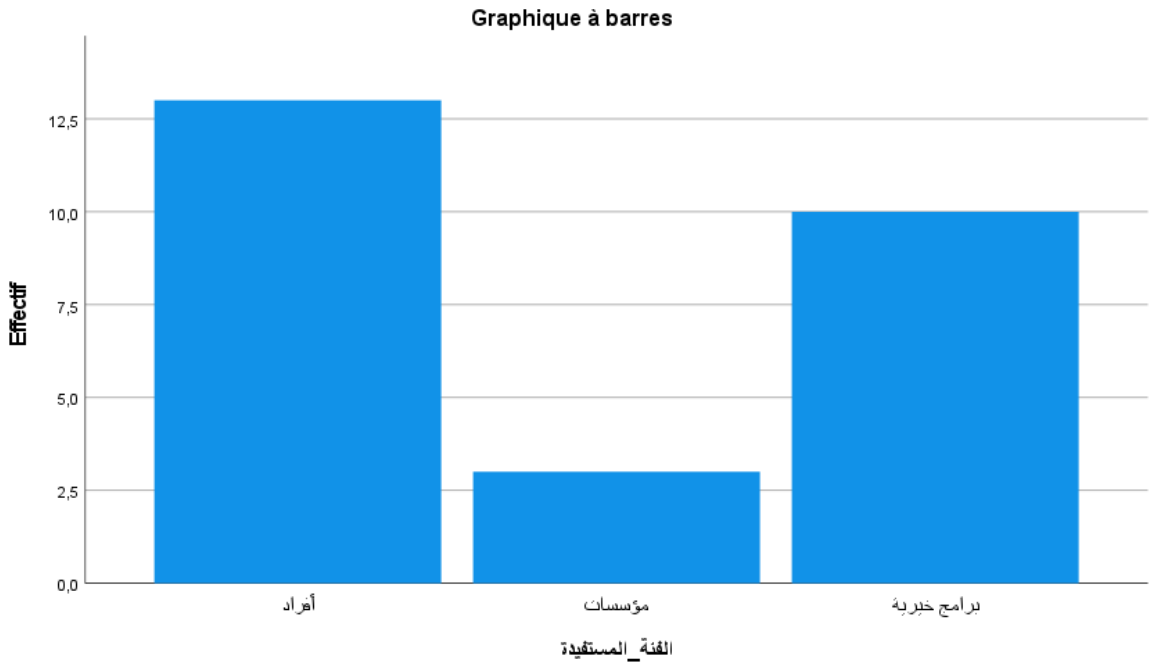


نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة 82,5% ترى ان نشاطها الذي تمارسه ساهم في تطوير العاملين معها حيث نجد نسبة 42,5% ترى ان نشاطها الذي تمارسه ساهم في تطوير العمال عن طريق اكتساب معارف جديدة في حين نجد نسبة 40% ترى ان المساهمة تكوين عن طريق تطوير المهارات في حين نجد نسبة 17,5 % اجابت ب لا وقالت ان النشاط الممارس لايساهم البتة في تطوير العاملين.

من خلال هذه المعطيات نجد ان المرأة المقاولة تساهم في تطوير العاملين معها من حيث تنمية معارفهم وتطوير مهاراتهم واكتسابهم صفات المقاولاتية , ومن ثم القدرة على تحمل المسؤولية ومواجهة المخاطر لان الولوج لهذا العالم يتطلب تطوير المهارات والقدرات التي يتحلى بها العامل .

جدول (19): يوضح مساهمة النشاط المقاولاتي في تقديم خدمات مجانية والفئة المستفيدة.

المساهمة_المجانية / الفئة_المستفيدة	نعم	لا
أفراد	13	-
مؤسسات	3	-
برامج خيرية	10	-
المجموع	26	24

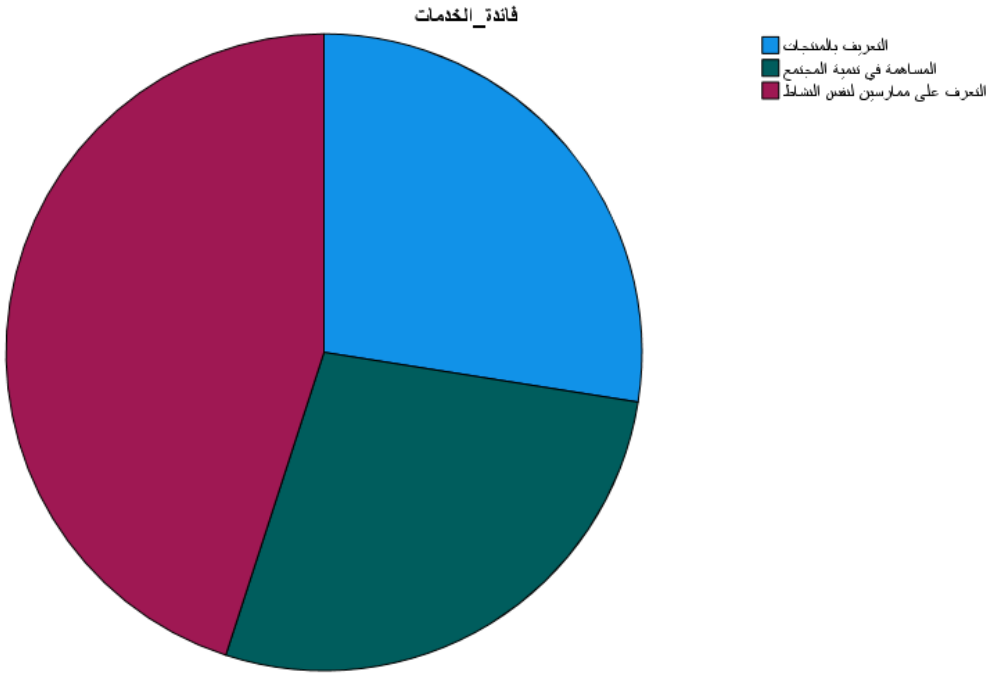


نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة 65% من انساء المقاولات ساهم نشاطها في تقديم خدمات مجانية حيث نرى نسبة 32,5% كانت فئتهم المستفيدة عبارة عن افراد وهذا مايمثل الاتجاه العام وتليها نسبة 25% كانت فئتهم المستفيدة عبارة عن برامج خيرية واخيرا نسبة 7,5% تذهب مساهمتهم للمؤسسات في حين نسبة 35% لا تقدم اي مساهمات مجانية .

من خلال المعطيات نجد ان المرأة المقاولة تساهم في تحقيق تنمية اجتماعية من خلال ماتقدمن من خدمات مجانية قد تعمل على تعزيز النشاط المقاولاتي ونشر ثقافة المقاولة النسوية وتوعية الفئات المستهدفة في اهمية هذا النشاط ودعم الافراد الذي تحتاج لهذه الخدمات المجانية يعمل على تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية والشعور بالمساوات .

جدول (20): يوضح فائدة الخدمات التي تقدمها المرأة .

فائدة_الخدمات	التكرار	النسبة المئوية %
التعريف بالمنتجات	11	27.5
المساهمة في تنمية المجتمع	11	27.5
التعرف على ممارسين لنفس النشاط	18	45

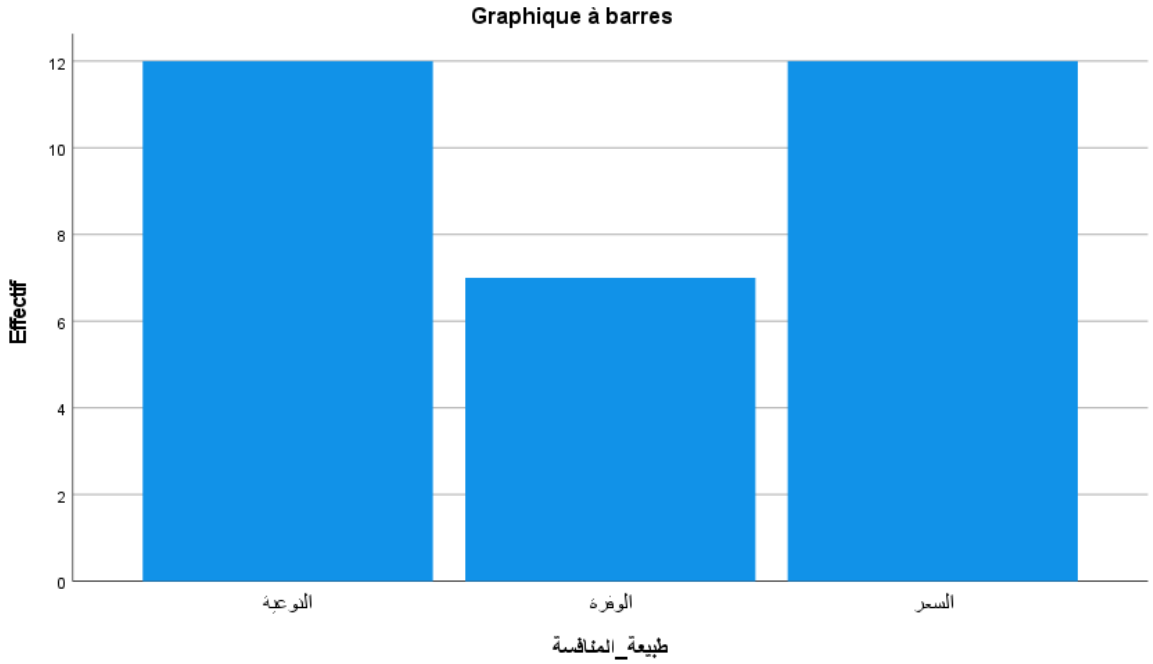


نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة 45% افادت خدماتهم فالتعرف على ممارسين لنفس النشاط وهذا يمثل الاتجاه العام في حين نجد 27,5% افادت خدماتهم بالتعريف بالمنتجات وايضا بنسبة متساوية 27,5% افادت في المساهمة في تنمية المجتمع .

من خلال هذه المعطيات نجد ان الفائدة من تلك الخدمات ومساهمتها في تنمية المجتمع من خلال مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية ,فهي من بين الحلول للخروج من دائرة الفقر وتحسين المستوى المعيشي , بالاضافة لدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل وتكوين الافراد وتعليمهم , كذلك تشجيع الافراد على التكيف مع المجتمع وتقبل المخاطر وبث روح المقاولاتية .

جدول (21) : يوضح مجال منافسة الخدمات والسلع التي تقدمها المرأة المقاولة لخدمات وسلع السوق.

منافسة_النشاط / طبيعة_المنافسة	نعم	لا
لنوعية	12	-
الوفرة	7	-
السعر	12	-
المجموع	31	9



نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة 77,5% يرون ان النشاط الذي يمارسونه ينافس نشاطات اخرى فالسوق حيث نجد نسبة 30% ترى ان طبيعة المنافسة تكون من حيث النوعية في حين نجد نسبة مماثلة تتمثل في 30% ترى ان المنافسة تكون في السعر واخيرا نجد نسبة 17,5% ترى ان المنافسة تتمثل في الوفرة .

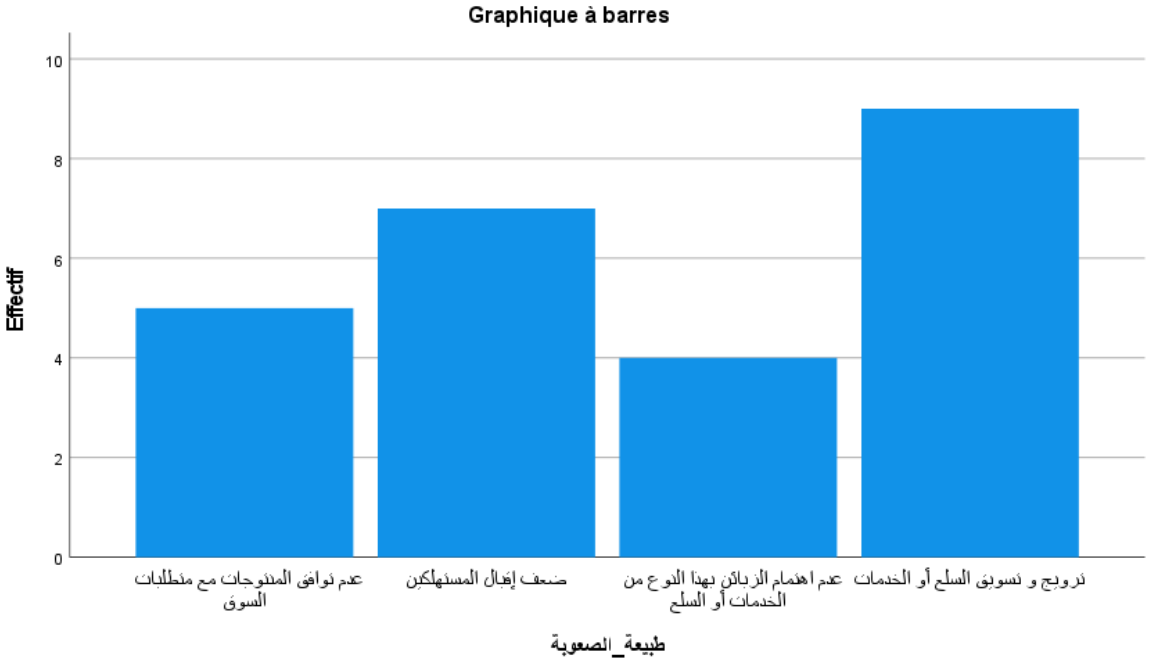
ونجد ايضا نسبة 22,5% ترى ان نشاطها لا ينافس اي نشاطات اخرى فالسوق .

لقد تبين ان المرأة الجزائرية المقاولة لاتهاب المنافسة عموما لانها واثقة من قدراتها, كما انها مدركة ان السوق الجزائري رغم كونه اليوم منفتح فهوقادر على احتضانها لانها تمتلك من الامكانيات مايجعلها اليوم لاتهاب المنافسة فمعظم المقاولات تنافس من حيث النوعية والسعر اما الوفرة فتنقص بسبب نقص العاملين لهذا فهي غير قادرة على توفير الكميات الكبيرة التي يحتاجها السوق .

جدول (22) : يوضح الصعوبات التسويقية التي تواجه المرأة المقاولة .

صعوبة_التسويق / طبيعة_الصعوبة	نعم	لا
عدم توافق المنتوجات مع متطلبات السوق	5	-
ضعف إقبال المستهلكين	7	-

عدم اهتمام الزبائن بهذا النوع من الخدمات أو السلع	4	-
ترويج وتسويق السلع أو الخدمات	9	-
المجموع	25	15



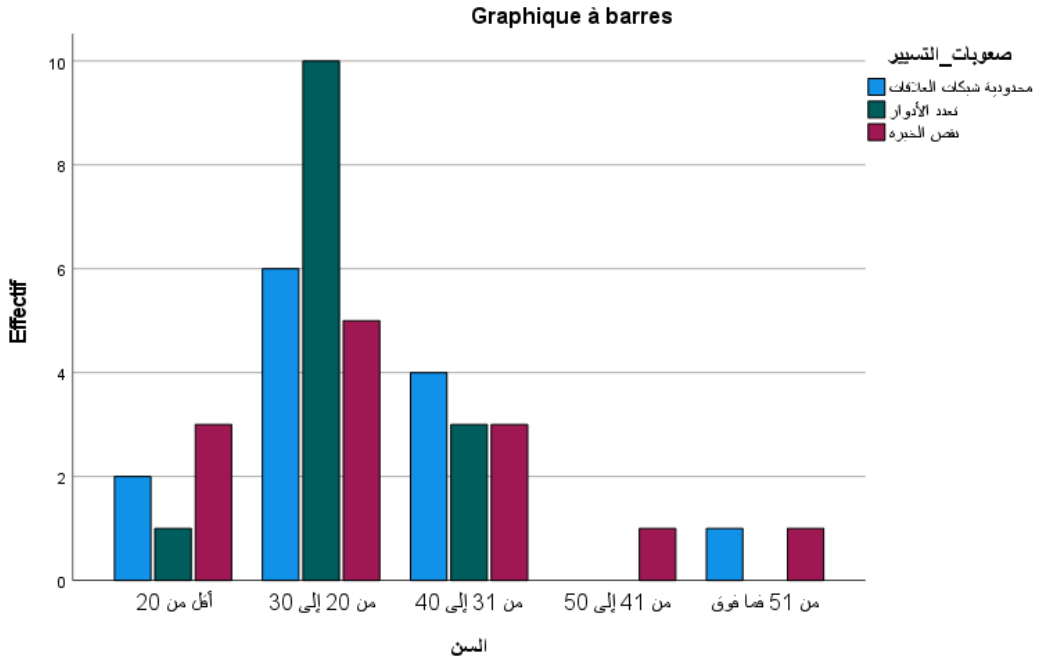
نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة 62,5% قد واجهتهم صعوبات بخصوص تسويق منتجاتهم حيث نجد نسبة 17,5% تمثلت صعوبتهم في ترويج وتسويق منتجاتهم حيث نجد نسبة 22,5% تمثلت صعوبتهم في ترويج وتسويق السلع او الخدمات وهذا يمثل الاتجاه العام ثم تليها نسبة 17,5% تمثلت في ضعف اقبال المستهلكين وتليها نسبة 12,5% ترى ان الصعوبة تكمن في عدم توافق المنتجات مع متطلبات السوق واخيرا نسبة 10% ترى ان طبيعة الصعوبة تكون في عدم اهتمامالزبائن بهذا النوع من الخدمات او السلع

ونجد نسبة 37,5% قالو انه لم تواجهم اي صعوبة فالتسويق

ومنه فمعطيات الجدول تبين ان النساء المقاولات تواجههن صعوبات تسويقية كثيرة مرتبطة بالترويج وتسويق الخدمات او المنتجات لاسيما فالبدايات الاولى لنشاط ,فعدم استغلال الفضاءات التي تعمل على الاشهار بالسلع او الخدمة التي توفرها المقاولات يؤثر سلبا على هذه الفئة في تسويق منجاتهم بما يضمن لها تحقيق عوائد مالية تسمح بالسير الحسن للمشروع وتوفير مناصب عمل وتلبية بعض حاجيات المجتمع من السلع والخدمات .

جدول (23) :يوضح الصعوبات التسييرية التي تواجه المرأة المقاولة .

صعوبات_التسيير / السن	محدودية شبكات العلاقات	تعدد الأدوار	نقص الخبرة	المجموع
أقل من 20	2	1	3	6
من 20 إلى 30	6	10	5	21
من 31 إلى 40	4	3	3	10
من 41 إلى 50	0	0	1	1
من 51 فما فوق	1	0	1	2
المجموع	13	14	13	40



نلاحظ من خلال الجدول ان اغلب الصعوبات التسيرية التي تواجه المرأة المقاولة لدى الفئة العمرية (20-30) وتتمثل اكثر شي في تعدد الادوار وهذا يمثل الاتجاه العام ثم ثانيا محودية شبكة العلاقات وثالثا نقص

الخبرة اما فيما يخص الفئة العمرية من (31–40) فيرون ان الصعوبة تكمن في محدودية شبكة العلاقات في المرتبة الاولى تليها تعدد الادوار وننقص الخبرة بنفس النسبة لكلا الصعوبتين تليها الفئة الاقل من 20 سنة والتي ترى ان الصعوبة تكون في نقص الخبرة بصفة اولى تليها محدودية شبكة العلاقات وثالثا تعدد الادوار بصفة اقل ثم تأتي الفئة من 51 فما فوق والتي ترى ان الصعوبة تكون في نقص الخبرة ومحدودية شبكة العلاقات بنفس النسبة حيث ان تعدد الادوار لايشكل أي عائق امامهم واخيرا الفئة العمرية من (41–50) والذين ربطو الصعوبة بنقص الخبرة وفقط.

يتبين من خلال هذه المعطيات ان النساء المقاولات تواجهن صعوبات تسيرية تمثلت في تعدد الادوار بين المنزل والعمل , حيث ان التوزيع الطبيعي للادوار لايشجع عادتا المرأة المقاولة ولا يوفر لها الوقت اللازم لتطوير قدراتها المقاولاتية والمؤسساتية فالمرأة المقاولة تحتاج وقت اكثر احيانا خارج المنزل من اجل انهاء مختلف الاعمال .

نتائج الفرضية الجزئية الثانية : يمكن تعزيز دور المرأة في مجال المقاولة **.**
بعد عرض معطيات الجداول وتحليلها احصائيا وسوسيولوجيا كانت النتائج كمايلي.
ان طبيعة النشاط الذي تمارسه المرأة المقاولة يؤدي الى تعزيز دورها في مجال المقاولة ومن خلال تحليل الجداول والبيانات تبين ان القطاع الأكثر ممارسة من قبل المقاولات هو القطاع التجاري بصفة عامة وكان الهدف من ممارسة المرأة لهدا النوع من النشاط هو تحقيق الربح .
ومنه فان النساء صاحبات المشريع أكدن على ان بعض الأنشطة ساهمت في تعزيز دور المرأة في هذا المجال و اكسبهن مكانة اجتماعية و كذلك تحسين مستوى المعيشة لها و لغيرها , وتقديمها لخدمات مجانية بغرض التعريف بنشاطها وتوسيع تجارتها ,الى انه تبين لنا ان المراة المقاولة تواجهها عدة صعوبات , من بينها الصعوبات السوسيوثقافية ونفسية، صعوبات تمويلية، صعوبات تسييرية وإدارية و صعوبات فنية وتكنولوجية، وهذا ما يعيق عمل المرأة المقاولة والحرص على استمرارية ونجاح المشروع وتطويره وهذا ماأكدته لنا نتائج الفرضية
استنتاج عام :
من خلال تحليل وتفسير نتائج الدراسة نصل إلى إجابة عن الفرضية العامة للدراسة وهي: للمرأة المقاولة دور مهم في التنمية المجتمع ; من خلال ماتوفره من خدمات وسلع منافسة في السوق وخدمات مجانية تفيد أفراد المجتمع، حيث تتعدد العوامل التي دفعتها لدخول هذا المجال وكان المجال التجاري أهم مجال لالستثمار فيه ورغم كل الصعوبات التي واجهتها الا أنها تسعى للمساهمة في تنمية المجتمع كما يلي :
–من العوامل التي ساهمت في دخول المرأة مجال المقاولة نجد العوامل الشخصية، والتي تمثلت في الاستقلالية وإثبات الذات و التحلي بالصبر والاستفادة من التخصص، أما العوامل الاجتماعية فتمثلت في اكتساب المرأة المقاولة لمكانة اجتماعية من خلال مشروعها، وتشجيع العائلة على اتخاذ قرار المشروع، في حين تمثلت العوامل المالية في دعم الذاتي للنساء المقاولات في تمويل مشاريعهن، كما أن المشروع الذي تمارسه النساء المقاولات هو مشروع جديد وهو ما يدل على إبداعها وابتكارها في هذا المجال، بينما

تمثلت العوامل التكنولوجية والاعالمية في الاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي في طرق ترويج السلعة، و استخدمت الوسائل التكنولوجية في تطوير مشروعها من خلال تسويق السلع والخدمات .

– إن مجالات مساهمة المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية متنوعة تمثلت أساسا في المجال التجاري والحرفي، وهو النشاط الاكثر ممارسة في مجال المقاولة النسائية خاصة الخياطة بصفة عامة، ودامت مدة ممارسة هذه الانشطة ألكثر من سنة، وتمثل الهدف الاساسي لصاحبة المشروع هو تحقيق الربح، و تهدف المقاولات إلى توسيع نشاطهن المقاولاتي، باعتمادها على زيادة إنتاج مواد جديدة وفتح فروع في مناطق أخرى، كما أنها تعرف بنشاطها المقاولاتي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، إضافة إلى أن مساهمة المرأة المقاولة في تنمية المجتمع تتمثل في توفير خدمات وسلع أقل من سعر السوق، كما ساهم نشاطها المقاولاتي في تقديم خدمات مجانية لألفراد، وهذا ما جعلها تساهم في تنمية المجتمع من خلال منافسة سلع وخدمات السوق من حيث النوعية والسعر .

– توجد العديد من الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة أثناء أدائها لنشاطها، من بينها الصعوبات السوسيو ثقافية والنفسية وتتمثل في المخاوف التي تراودها أثناء ممارسة النشاط المقاولاتي كالخسارة، و الصعوبات التمويلية المتمثلة في عدم توفر رأس مال كاف وعدم الاستفادة من قر و ض، أما الصعوبات التسويقية والادارية فتمثلت في صعوبة تكوين ملف و صعوبات في ترويج وتسويق الخدمات أوالمنتجات، كذلك الصعوبات التسييرية التي تمثلت في تعدد أدوار العمل والمنزل، كذلك الصعوبات الفنية والتكنولوجية في استخدام أجهزة قديمة وعدم امتالك رأس مال كاف يمكن من إدخال أجهزة متطورة .

–من أهم أساليب مواجهة هذه الصعوبات أكدت النساء المقاولات على تحمل المخاطرة ومواجهتها، ولرفع مستوى مشاركة المرأة الجزائرية في المجال المقاولاتي لتحقيق التنمية الاجتماعية يجب توفير الدعم المادي من طرف الدولة .

خاتمة

خاتمة :

يعد موضوع المرأة المقاولة ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية من المواضيع الجديرة بالاهتمام والبحث، باعتبار أن المرأة المقاولة عنصر ضروري في المجتمع تشترك مع الرجل في تنمية المجتمع، لذلك جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على المرأة المقاولة كمساهمة ولو بشكل ضئيل في فتح مناصب عمل جديدة لمختلف البطالين باختالف أعمارهم ومؤهالتهم، حيث أصبحت بمثابة مجال الستقطاب العديد من الافراد من خلال نوع المشاريع المنجزة، ونوع الخدمات المقدمة وتوفير مختلف السلع التي يحتاجها أفراد المجتمع.

المرأة بدخولها عالم المقاولة أخذت دو ار جديدا في المجتمع من جهة وفي الاقتصاد من جهة أخرى، هذا الميدان الذي مكنها من استغالل معارفها النظرية والتقنية، وكذا صفاتها وميوالتها المكتسبة لتحقيق مشاريعها في اطار رسمي، على هذا فقد أصبحت المقاولة النسوية محرك من محركات دفع عجلة التنمية الاجتماعية، كما تشكل المرأة المقاولة قوة فاعلة داخل النسيج الاجتماعي، وأداة أساسية لتعزيز التنمية الاجتماعية، حيث برزت مشاركة المرأة المقاولة في مجال ريادة الاعمال كبديل لمواجهة ارتفاع البطالة، الفقر، ولتحسين المستوى المعيشي، التعليمي، الصحي، ويرجع ذلك بالاساس الى توفير المقومات الذاتية كالتعليم خاصة التعليم الجامعي.

اتضح من خلال هذه الدراسة أن المرأة المقاولة اقتحمت مجالات مختلفة ومتعددة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية، الا انه واجهتها العديد من الصعوبات والعراقيل وال يمكن التغلب عليها الا بتظافر الجهود وتقديم الدعم الالزم للمرأة والذي يتوقف على مدى مساندة المجتمع والعائلة لها، كذلك يجب ان تكو ن هذه المشاريع المنجزة مالئمة لقدرات ومهارات أصحابها ألجل المزيد من الابداع والابتكار، ويجب على الدولة تقديم الدعم المالي والمعنوي الكافيين ألجل تطوير وتفعيل الدور المحوري للم أرة خاصة في مجال إنشاء المؤسسات التي من شأنها ان تقدم إضافة اجتماعية وبالتالي تحقيق الاهداف المرجوة منها.

لتفعيل دور المرأة المقاولة في ولاية المدية وفي الجزائر ككل يمكن تدعيم التوجه المقاولاتي لدى المرأة باعتماد سياسات تسهل ولوجها لعالم المال والاعمال، و إطالق حملات توعية وتحسيس حول المقاولة النسوية وآليات تشجيعها من خلال تكثيف الجهود الترويجية والميدانية، السيما التركيز على فعالية التعليم المقاو التي في غرس الثقافة المقاولاتية لدى الطالبات على وجه التحديد، مع تشجيع مشاركة النساء المقاولات في المعارض المحلية، الوطنية والدولية.

. إضافة إلى إنشاء قاعدة معلوماتية مقاوالتية للتبادل بين النساء المقاولات و الجمعيات لتبادل الخبرات، وكذلك التعريف بالمشاريع الناجحة وو ضع التسهيالت التي من شأنها أن تسهل للمرأة التوفيق بين العمل والواجب الاسري، مع منح النساء المقاولات الفرصة الاكبر للتكوين والتدريب، لاسيما التدريب الفني على المشاريع وإدارتها.

مع عرض ومشاركة التجارب الناجحة لرائدات الاعمال والقيادات النسائية، بهدف تشجيع النساء الاخريات على التوجه نحو العمل المقاولاتي، و وضع برامج وسياسات تساعد على تسهيل حصو ل النساء على تمويل لمشاريعهن الخاصة، و اعتماد وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج التي تشجع المقاولة النسوية، و التكفل بتسويق منتجات المقاولات من طرف الهيئات كمديرية التجارة والصناعة التقليدية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

المعاجم و القواميس:

قاموس الطالب، دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2 . طرابلس، لبنان، 2002 ،

عبد الوهاب الجوهري: **معجم علم الاجتماع،** المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية،1999

قاموس مدرسي عربي عربي، مرشد الطلاب، منشورات المرشد الجزائرية،

جان فرنسوا دورتيه: **معجم العلوم الإنسانية،** ترجمة جورج كتورة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009 ،

عدنان أبو مصلح: **معجم مصطلحات علم الاجتماع،** دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015 ،

عبد الهادي الجوهري: **قاموس علم الاجتماع،** المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، مصر، 1998 ،

جروان السابق، " قاموس الكنز الوسيط: فرنسي– عربي"، (بيروت: الناشر غير معروف، 1985

المطبوعات:

زيتوني هوارية: **مطبوعة بيداغوجية في مادة المقاولاتية،** موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص اقتصاديات العمل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2022/2021

المقالات العلمية:

بلقايد ثورية المرأة المقاولة في الجزائر مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية المجلد4العدد1 2020

يحي بوعزيز المرأة و حركة الاصلاح النسوية العربية دار الهدى الجزائر 2000

حمزة لفقير: "**دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد،**" مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1 ، العدد12 ، الجزائر،2015

مولاي أحمد صالحي: "**مفهوم المقاولة، أبعادها القانونية والاجتماعية والاقتصادية، أصنافها وأنواعها ودورها في تحقيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية"**، مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية، المجلد 2 ، العدد 5 ، جامعة القاضي عياض، المغرب، 2022 ،

براي الهادي: "**صورة المرأة المقاولة في الجزائر"**، المجلة المغاربية للاقتصاد والمانجمنت، المجلد 07 ، العدد 2، تيسمسيلت، الجزائر، سبتمبر 2020

بلقاسم بودالي: "**المقاولة كآلية تمكن المرأة المبادرة من إنشاء المؤسسات الصغيرة"**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد1 تيسمسيلت، الجزائر، 2021

صندرة سايبي: "**مقاربة نظرية حول تطور الفكر المقاولاتي"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40 ، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، ديسمبر 2013

حجازي إسماعيل، زكري أسماء، عبداوي نوال: "**السمات الشخصية للمقاول كأهم العوامل المؤثرة على اكتشاف الفرصةالمقاولاتية"**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 4 ، العدد 1، جامعة بسكرة، جامعة البليدة 2 ,2020

بحري دلال: "النظرية النسوية في التنمية"، مجلة الفكر، العدد11 ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014

كونستا نتينيديس وآخرون: "**ريادة الاعمال النسائية في المجتمع يمر بمرحلة انتقالية: تحليل ثلاث ملفات تعريفية لرائدات الاعمال في المغرب"**، المجلة الدولية pme مجلد3–4، المغرب، 017 2

ملاك بو عمران: "**المقاولاتية النسائية في بعض الدول العربية -الجزائر، الأردن، لبنان نموذجا-"**، مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت، المجلد1 العدد 2، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر2020

أريج حسن الصقور وآخرون: **أثر المساندة الاجتماعية للمرأة السعودية في دعم ريادتها للأعمال -دراسة تطبيقية على مدينة أبها-** ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 6، العدد 2،السعودية، 30 يناير 2022 ،

سطوطاح سميرة: "**الفعل التنموي الانثوي الجزائري بين الممارسات العملية والعوائق الثقافية المرأة المقاولة نموذجا"**، مجلة التسييروالاقتصاد، الجزء 3، العدد 1، كلية الأداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2015

بني يمينة: "المرأة الجزائرية"، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة، العدد 3 ، الجزائر، 2000

خراز حليمة: "**آليات الدعم والمرافقة للمقاولاتية الجزائرية"**، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 4، العدد 2، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،2019

بودرة فاطمة:" **فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في يعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر-دراسة تحليلية**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والالية، المجلد 6، العدد 1، المركز الجامعي آفلو، الجزائر،2022

عيسات العمري: "**صعوبات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي"**، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد 7، العدد 2 ذيسمبر 2016 جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2،

أحمد مسعودان، نعيمة دريسة: **صعوبات المرأة المقاولة في الجزائر" دراسة ميدانية لعينة من السيدات المقاولات"،** مجلة علوم الانسان والمجتمع، المجلد 7، العدد 27، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، جوان 2018

بغريش ياسمينة، ديابي منال، مسلمي أمينة،" **دور المرأة الحرفية في التنمية الاجتماعية جمعية الفردوس للثقافة والصناعات التقليدية –نموذجا** مجلة البدر، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، الجزائر،10-4 2018-

الملتقيات العلمية:

عبد الجبار سالمي، التفاعل بين التعليم والمقاولاتية خدمة لاحتياجات السوق، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول المقاولاتية السياسية،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013 ،

نجيم بجاوي : الملتقى الدولي حول المقاولة النسوية ،المشاكل ،الواقع و الأفاق

أحمد دياب دياب شويدح : بحث مقدم إلى مؤتمر الإسلام و التحديات المعاصرة الجامعة الإسلامية أفريل 2007

مريم غزال: **اسهام المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المحلية،** الملتقى العلمي الوطني حول تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية

. المحلية –تحديات وحلول–، جامعة علي لونيسي، البليدة 2 الجزائر، 10 افريل 2017 ،

الكتب:

مصطفى كافي، يوسف كافي: **إدارة المشاريع الريادية وحاضنات الأعمال،** الدار الجزائرية الوارق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020

محمد ياسر الخواجة: **علم اجتماع التنمية المفاهيم والقضايا،** دار الفكر العربي، القاهرة، 2014 ،

معن خليل العمر: **علم اجتماع الجندر،** سدني، أستراليا، 2014

. ميلود عامر حاج: علم اجتماع التنمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، دس،

رشاد أحمد عبد اللطيف: التنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،

. محمد عبيدات وآخرون: **منهجية البحث العلمي، القواعد والراحل والتطبيقات،** ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999 ،

غازي عناية: **منهجية إعداد البحث العلمي،** دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 ،

معراج هواري، صارة ريغي، مدخل للمقاولاتية، فواصل للنشر والعلام، غرداية

حسين عبد الحميد احمد رشوان: دراسات في علم اجتماع المرأة، ط2، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، 2011، .

كاميليا إبراهيم عبد الفتاح: سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،

سامية حسن الساعاتي: المرأة والمجتمع المعاصر، إبداع المرأة شكاوي المرأة، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص45 نعامة سليم: سيكولوجية المرأة العاملة، دار وفاء للنشر، القاهرة، بدون سنة ، .

. مصطفى كافي، يوسف كافي: **إدارة المشاريع الريادية وحاضنات الأعمال**، الدار الجزائرية، الوارق للنشر والتوزيع، الجزائر

بلقاسم بودالي: **"المقاولاتية كآلية تمكن المرأة المبادرة من إنشاء مؤسسات صغرة"**، مجلة شعاع للدراسة الاقتصادية، المجلد 6،العدد 4 المركز الجامعي تيسيمسيلت، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، الجزائر،

إعتدال الذكر الله: حوار مع النساء المقاولات في السعودية ، العدد 10991 ، السبت 19 2003– –

، فيصل الغرايبية، فاكر الغرايبية: **مجالات العمل الاجتماعي وتطبيقاته**، دار وائل للنشر، الأردن، 2009 ،

هناء حافظ بدوى: **التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2000 ،

عرسان يوسف الزويعي: **العلاقات العامة والتنمية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأرد 2016

طلعت مصطفى السروجي وآخرون: **التنمية الاجتماعية المثال والواقع**، الكتاب الجامعي للنشر، جامعة حلوان،2001 ،

رشاد أحمد عبد اللطيف: **التنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية،**

. عبد الغني عماد: **منهجية البحث في علم الاجتماع الاشكاليات، التقنيات، المقاربات**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2008

المواقع الالكترونية:

تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، متاح على الخط . https://univ-chlef.dz، 27-11-2022

جريدة العرب الدولية للشرق الأوسط ، العدد 10209 زيارة الموقع في 10 2008 /12

www.Asharqalwsat.com

عالية أل فريد ، شبكة راصد الأخبارية ، 02 www.alarames.net – 08- 2008

www.ahewar.org

جريدة العرب الدولية،الأحد 15 جويلية 2001 ،العدد 8265 www.asharqalawsat.com

المراجع باللغة الأجنبية :

Bizo fatimatou:**l'entrepreneuriat féminin en Afrique** université de Tahoua Niger 2009 ،

Sophie Brier,Marbière Tremblay et Isabelle Auclair **:" pionnière des femmes autochtones, limites du curriculum et nouvelles perspectives d'initiés"**, journal de recherche féministe, tome30, no10, université Laval, Canada, 2017.

– L.J. Fillion, Management des P.M.I , Pearson education, Canada, 2007.

Allain E=Fajole, entreprenariat, dumond, Paris,

Karim Messeghem, L'entreprenariat enquête de paradigme : apport de l'école artrichenne, Icongrès

international francophone en entreprenariat et PME, t internationalisation des PME et ses conséquences sur

Azzedine Tounès : " L'intention entrepreneuriale des étudiants le cas Français",d'aprés les 3éme journées entrepreneuriale (Ouargla : Université de KASDI MERBAH, le 11-12 Avril 2006),

Moreau, Op.Cit.,

Tounès 2003, Op.Cit.,

Rapport du groupe-conseil sur l'entrepreneuriat féminin , Les défis des entrepreneures (Quebec : Groupe-Conseil Sur L'entrepreneuriat Féminin ,2000),

S.RAJEMISON, " Femmes entrepreneurs et dynamique entrepreneuriale : le cas de Madagascar", d'après : Les facteurs de performance de l'entreprise, (Paris : Ed-AUPELF,Jaun Libbey, Eurotext, 1995,),

United Research and Training Institute for Advancement of Women.

Ibid.,

Constantinidis Christina et Cornet Annie, "Les femmes repreneuses d'une entreprise familiale : Difficulté et stratégies", d'après le 8éme CIFE PME, Op.Cit.,

Diane Chamberlin Starcher, " Femmes entrepreneurs : catalyseurs de transformation", d'après EBBF : The European Baha I Business Forum., traduction française : Pierre Spierckel, Paris, 1996 ,

économiques potentielles pour les femmes au Maroc : Etude pilote dans les provinces de Tétouan, Chefchaouen et Ifrane", (Maroc :AMAPPE et OXFAM-QUEBEC, 2001),

Rapport du groupe-conseil sur l'entrepreneuriat féminin , Op.Cit.,

Tounès 2003, Op.Cit., .

-ou sont les femmes en France www.W-ima.com

agora elles : la femme entrepreneur en France http://www.agora-elles.com

الملاحق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة يحي فارس- المدية-

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

استمارة رقم:

الموضوع:

التوجه المقاولاتي للمرأة ودوره في تنمية المجتمع

مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تخصص (تنظيم وعمل)

من إعداد الطالبين :
-بوسهوة باديس
- بلجوهر وليد

إشراف الأستاذة:
د. سبخاوي حنان

سيدتي الفاضلة:

في إطار القيام بدراسة عملية حول موضوع ".التوجه المقاولاتي للمرأة ودوره في تنمية الاجتماعية " ضمن إعداد مذكرة ماستر في علم الاجتماع (تنظيم وعمل) نرجو منك مساعدتنا بالإجابة على أسئلة الاستمارة علما أن المعلومات التي ستدلين بها لا تستعمل إلاّ في البحث العلمي.

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

ملاحظة: ضع علامة (**X**) داخل إطار الإجابة المناسبة

السنة الجامعية: 2024/2023

المحور الأول: البيانات الشخصية

1- السن: أقل من 20 سنة ☐ من 20 إلى 30 ☐ من 31 إلى 40 ☐ من 41 إلى 50 ☐

من 50 فما فوق ☐

2- المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ تكوين مهني ☐ جامعي ☐

3- نوع النشاط الذي الممارس:

تجاري ☐ انتاجي ☐ تقديم خدمات ☐ فلاحي ☐ حرفي ☐ صناعي ☐

المحور الثاني: العوامل التي ساهمت في دخول المرأة مجال المقاولة

1- لماذا اخترت ممارسة النشاط المقاولاتي:

- تحسين مستوى المعيشة ☐
- الاستقلالية واثبات الذات ☐
- تطبيق ما تعلمته خلال دراستك ☐

2- ما هي المهارات الشخصية التي تتمتعين بها والتي ساعدتك في ممارسة هذا النشاط؟

- القدرة على الإقناع وكسب الثقة ☐
- القدرة على التعامل مع الضغط و التحلي بروح المخاطرة ☐
- القدرة على الإبداع والتميز الصبر ☐

3- منذ متى بدأتي ممارسة هذا النشاط؟

- أقل من سنة ☐ سنة ☐ أكثر من سنة ☐

4- هل استفدت من تخصصك في إنشاء وتسيير هذا المشروع؟

- كثيرا ☐ قليلا ☐ لم أستفد ☐

5- هل ساهم المشروع في كسبكي مكانة اجتماعية؟

نعم ☐ ☐

6- من شجعك على اتخاذ قرار إنشاء المشروع؟

- العائلة ☐ الأصدقاء ☐ لا أحد ☐

7- كيف ترين تعامل المجتمع مع النساء المقاولات؟

- يفضلون التعامل مع الرجال في هذا المجال ☐

- رفض النشاط ☐
- تعامل عادي ☐
- أخرى أذكريها:

.....

.....

.....

8- هل واجهتك صعوبة في تمويل مشروعك؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم، ما نوع هذه الصعوبات؟

عدم توفر رأس مال كاف ☐ صعوبة الحصول على القروض ☐ صعوبة تسديد القرض ارتفاع ☐

أخرى اذكريها:

.....

.....

9-ما هو المصدر الرئيسي الذي اعتمدت عليه في تمويل مشر وعك؟

قرض بنكي ☐ قرض مصغر ☐ تمويل ذاتي ☐ دعم عائلي ☐

أخرى أذكريها:

.....

.....

.....

10- هل راودتكي مخاوف بخصوص ممارسة نشاطكي المقاولاتي؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم فيما تتمثل؟

- الخوف من الخسارة ☐
- عدم القدرة على المنافسة ☐
- عدم تقبل المشروع في المجتمع ☐

أخرى اذكريها:

.....

.....

11- هل تقبل أفراد المجتمع الذي تنتمي إليه فكرة ممارستكي لهذا النشاط؟

نعم ☐ ☐

المحور الثالث: مجالات مساهمة المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية

1- ما هو الهدف من ممارستك لهذا النشاط؟

- تطوير المنطقة في مجال تخصصك ☐
- تكوين أفراد في مجال التخصص ☐
- تحقيق الربح ☐

أخرى أذكريها:

.....

.....

2-هل تسعين إلى توسيع هذا النشاط؟

نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم كيف تخططين لذلك؟

فتح فروع في مناطق أخرى ☐ شراكة مع مقاولات أخريات ☐ زيادة إنتاج مواد جديدة ☐
تحسين نوعية المنتوج ☐

أخرى أذكريها:

.....

.....

3- هل تعرفين بنشاطك المقاولاتي؟

نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم: ما هي الوسائل التي تعتمدينها في التعريف بهذا النشاط؟

- مواقع التواصل الاجتماعي ☐ - المعارض ☐ - وسائل الإعلام ☐

أخرى اذكريها

.....

.....

4- هل النشاط الذي تمارسينه ساهم في تطوير العاملين معك؟

نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم كيف ساهم ذلك؟

تطوير المهارات ☐ اكتساب معارف جديدة ☐

5- هل ساهم نشاطك المقاولاتي في تقديم خدمات مجانية؟

نعم ☐ لا ☐

–في حالة الإجابة بنعم ما نوع الفئة المستفيدة؟

أفراد ☐ مؤسسات ☐ برامج خيرية ☐

– أخرى اذكريها

.....

.....

6- فيما أفادت هذه الخدمات؟

التعريف بالمنتجات المساهمة في تنمية المجتمع ☐ التعرف على ممارسين لنفس النشاط ☐

7- هل النشاط الذي تمارسينه ينافس نشاطات أخرى في السوق؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم هل تنافس من حيث؟

النوعية ☐ الوفرة ☐ السعر ☐

– أخرى اذكريها:

.....

.....

.....

8- هل واجهتكي صعوبات فيما يخص تسويق المنتوج؟

نعم ☐ لا ☐

– إذا كانت الإجابة بنعم فيما تتمثل:

– عدم توافق المنتجات مع متطلبات السوق ☐

– ضعف إقبال المستهلكين ☐

– عدم اهتمام الزبائن بهذا النوع من الخدمات أو السلع ☐

– ترويج وتسويق السلع أو الخدمات ☐

9– ما هي الصعوبات التسييرية التي تواجهك؟

محدودية شبكة العلاقات ☐ عدد الأدوار(المنزل والعمل) ☐ نقص الخبرة ☐

–أخرى اذكريها:

.....

.....

شكرا على تعاونكم